صوت الشعب
عدد خاص

ذكرى الثورة بنذر الهزات الاجتماعية الكبرى

ص 2

الثورة: في تدقيق بعض المفاهيم

ص 3

الشّعب مطالب بتقرير مصيره خارج الاستقطابات المغشوش

ص 7-8

الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، البديل الممكن والضّروري لاستكمال المسار الثّوري التّونسي

ص 12-13

sawtcha3b www.sawt-achaab.tn

صوت الشعب

ذكرى الثورة بنذر الهزات الاجتماعية الكبرى

عمار عمروسية

شاءت أحكام التّاريخ وبالتّحديد مجريات الصّراع الطبقي ونتائجه الحالية أن يقترن إحياء الذكرى العاشرة للثورة التونسية بسقوط البلاد تحت وطأة أزمة خانقة شديدة التّعقيد والشمولية. فأزمة اليوم، غير مسبوقة. فهي تطال جميع المجالات وكلّ أوجه الحياة. فهي، أي الأزمة، سياسيّة واقتصاديّة – ماليّة واجتماعيّة وأيضا قيميّة (أخلاقيّة) وبطبيعة الحال أمنية وفوق ذلك صحيّة نتيجة التّفشي الواسع المخيف لجائحة كورونا.

ومن نافلة القول إنّ أعباء هذا التّردّي الاقتصادي والاجتماعي وهذا التّطاحن المسعور الرّجعي بين مختلف أقطاب الحكم يدفع أثمانهما الطبقة العاملة وسائر الطبقات والفئات الشعبية المنهكة بانفلات الأسعار وانتشار البطالة وتدهور خدمات المرفق العمومي...

والأنكى من هذا الواقع المزري الذي يختنق بتفاصيله السّواد الأعظم من الشعب في المدن والأرياف على طول وعرض البلاد شيوع القلق وحتّى الخوف من المستقبل وعلى المستقبل من منظومة حكم أوّلا موغلة في خيارات اقتصادية واجتماعية ليبيرالية متوحشة، وثانيا مولعة حدّ الفظاعة بالإثراء الفاحش الذي يتغذّى من منطق اقتسام الغنيمة وثالثا مسكونة حدّ النّخاع باللواء الذّليل لجهات ماليّة خارجية نهّابة ودول أجنبية استعمارية ورجعية.

في مثل هذه الظروف محليا وضمن مخاطر عالية من تداعيات الصّراعات الدّولة والإقليميّة المستعرة في محيطنا العربي والإقليم دشّنت الثورة التونسية بداية عقدها الثاني بمقدّمات واعدة لموجة واسعة من الحراك الاجتماعي والشعبي ليس مستبعدا أن يكون نقطة تحوّل في الأسابيع القادمة يفتح على فصل جديد من الحراك يُنعش المسار الثوري الذي ظلّ مفتوحا رغم رجحان موازين القوى الطبقية لصالح قوى الثورة المضادّة بجميع روافدها القديمة والجديدة. فميزة السّنوات الماضية بعد سقوط رأس الدّيكتاتورية هي الصّراع المستمر بين الشعب من جهة وبين القوى الرجعية المعادية للثورة وأهدافها.

فالثورة التونسية وفق سياقها التاريخي وظروفها الموضوعية والذاتية أنزلت نفسها ضمن الثورة / المسار الذي يشهد تقلّبات كثيرة فيها التّقدّم والتّراجع وفيها الانتصارات والهزائم الخ... فجذوة الثورة لم تخمد رغم هذه السنوات. وهي تتغذّى من إخفاقات النّظام وجرائمه رغم تبدّل الحكومات والأحزاب المتّنفذة. فجذوة "الثورة" والمقاومة كانت على الدّوام قائمة وأفشلت جميع محاولات الإخماد والتّصفية. وروح المقاومة ومجمل فعاليات الحراك الاجتماعي رغم كلّ نقائصه (ضعف الوعي، القطاعية، المحليّة،...) هو من أحبط كل المساعي المتكررة لقوى الثورة المضادّة من أجل غلق قوس الثورة.

ومثلما أسلف فالثورة التونسية مسار طويل، شاق ومعقّد. منجزاته العظيمة الإطاحة برأس الديكتاتورية يوم 14 جانفي والإجهاز فيما بعد على الشكل الفاشستي للحكم وإقرار الحرّيات العامّة والفردية بما يسهّل الشروط المواتية للعمال والفلاحين وكلّ الشرائح الاجتماعية المتضرّرة مواصلة شقّ الطّريق من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للثورة، بما يعيد فعليّا السلطة للشعب ضمن الجمهورية الديموقراطية الشعبية الكفيلة من جهة بتحصين المكتسبات وتجذيرها ومن جهة أخرى القطع مع الاستغلال الفاحش والفساد والتّبعية الذليلة.

صوت الشعب

الثورة: في تدقيق بعض المفاهيم

جيلاني الهمامي

يحيي الشعب التونسي وقواه الثورية والتقدمية هذه الأيام الذكرى العاشرة للثورة التي أطاحت بدكتاتورية جثمت على البلاد لعقود من الزمن. في خضمّ الاحتفاء بهذه الذكرى يجرى – ككل سنة – تقييم حصيلة هذه الثورة وتتجه الآراء في ذلك اتجاهات متباينة بل ومتناقضة في أحيان كثيرة. وراء هذا الاختلاف أسباب كثيرة منها المصالح المادية والسياسية وهي في عمقها مصالح طبقية، ومنها الاختلاف في زوايا النظر لما حصل طيلة السنوات العشر المنقضية بعد رحيل بن علي واختلافات في الرؤى الفكرية والمنطلقات النظرية في النظر إلى مسألة الثورة بصفة عامة.

والحقيقة أنّ ما يقع تداوله من تحاليل لطبيعة ما حصل في تونس ما بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 يحتاج إلى ردود كثيرة ومتنوعة تأتي على مختلف الأفكار والمواقف التي يقع التعبير عنها والتي يسعى أصحابها إلى نشرها وتحويلها إلى حقائق مسلّم بها. ويستغل هؤلاء جوانب من معطيات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن لتبرير تلك الأفكار والمواقف وإضفاء نوع من الوجاهة والمصداقية عليها.

تفاعلا مع ما راج من أطروحات أقتصر في هذه المحاولة على تدقيق بعض المفاهيم التي أُلحق بها الكثير من التشويهات وخاصة تلك المتعلقة بطبيعة الأحداث التي عرفتها بلادنا شتاء 2010 – 2011. أقصد بذلك الجدل الذي حصل حول تعريف الثورة ومفهومها من وجهة نظر ماركسية.

الثّورة مسار ولها شروطها

إنّ الثورة ليست حدثا عرضيا ولا يمكن اختزالها في أحداث لحظة اندلاع الانتفاضة أو التمرد أو العصيان المدني أو نشوب الاحتجاجات وأعمال العنف. بل هي مسار طويل مركّب ومعقّد يمتدّ على فترة طويلة من الزمن تحصل فيه مراكمات كمية تتجسد في معارك طبقية متنوعة جزئية ومحدودة الحجم أو قطاعية وتأخذ طابعا ظرفيا – قد تحقق مكاسب للجماهير التي تخوضها وقد لا تحقق شيئا يذكر – ولكنها في كل الأحوال ترسم على مدى فترة من الزمن ملامح المعركة الحاسمة التي يستحيل قيامها ما لم تتوفر شروطها الموضوعية والذاتية.

فمن الناحية الموضوعية، عامة ما تكون الأزمة الاقتصادية سببا في نشوء أزمة ثورية. معنى ذلك أنّ الجماهير التي تتحمّل ولفترة من الزمن دفع فاتورة تلك الأزمة وهي تتذمر وتشتكي وتعبّر عن استيائها بهذا الشكل أو ذاك تصل إلى الحد الذي تصبح فيه غير مستعدة لمزيد الصبر والتحمّل. بل وتبدي استعدادها لإعلان القيام ضد تلك الأوضاع بصورة صريحة وجريئة. فعلى قدر حدّة الأزمة وخطورتها تتحول إلى أزمة ثورية تتفاقم فيها حالة الغضب العام وتنتقل الجماهير من مجرد التذمر والاستياء إلى التمرد على ظروف عيشها وشقّ عصا الطاعة في وجه السلطة القائمة. وفي الكثير من الحالات – إن لم نقل في كل الحالات – تتسرب إلى صفوف أجهزة الحكم خلافات وصراعات بين مختلف المقاربات التي تظهر في صفوفها حول كيفية مواجهة الوضع. فمنها من يرى في اعتماد القمع والغطرسة السبيل الوحيد لإنقاذ النظام والقضاء على الغضب الشعبي ومنها من يجنح أكثر إلى أسلوب المناورة والمغالطة عبر تقديم تنازلات شكلية وجزئية لامتصاص الغضب وسلّ فتيل الثورة.

وهو ما حصل فعلا أكثر مرة في تونس. فكلّما احتدّت الأزمة الاقتصادية إلاّ وساءت أحوال الناس ودبّ في صفوفهم الغضب وراحوا يعبّرون عن ذلك في حركات احتجاج قطاعية وجهوية قبل أن تعمّ حالة الغضب وتتحوّل الحركة إلى تمرّد عام يهزّ أركان البلاد والنظام القائم. فقبيل 26 جانفي 78 مثلا وفي وقت كان الاقتصاد التونسي يعاني من أزمة حادة انعكست بشكل مأساوي على حياة التونسيين اندلعت حركة إضرابية هنا وهناك إلى أن أدّت إلى الإضراب العام الذي اتخذ طابعا سياسيا. وقد انقسمت البرجوازية بين من يدعو إلى التعاطي مع الحركة الإضرابية الواسعة والغضب العمالي والشعبي العام باعتماد عصا القمع والتعسف (شقّ نويرة والصياح ومن لفّ لفّهم) وبين من كان يدعو إلى امتصاص هذا الغضب باتّباع أسلوب المناورة والتظاهر بالتنازل وإيجاد أرضية تفاهم مع البيروقراطية النقابية التي وجدت في الإضرابات العمالية سلاحا لخوض الصراع مع غريمها شق الصقور في الحكم.

وقد تكررت الحالة أيضا سنة 1984 في أحداث الخبز وكذلك نهاية سنة 2010. وبطبيعة الحال كان للأزمة الاقتصادية سنوات 2008 – 2010 انعكاسات اجتماعية وخيمة مثّلت الأسباب العميقة لاندلاع ثورة 17 ديسمبر – 14 جانفي. وقد بات من تقاليد الحركة الاجتماعية في تونس حدوث هزّات اجتماعية عنيفة وعفوية خاصة في فصل الشتاء تسبقها فترة طويلة من الهدوء يظهر فيها الشعب التونسي مستكينا وخانعا ثم ولأبسط قادح يفجّر في وجه السلطة جام غضبه ونقمته بشكل تعجز عن ترويضه مهما استعملت من عنف وقمع.

غير أنّ هذه الهزات عامة ما تحصل بصورة فجئية وعفوية وعامة ما تكون فاقدة للبرنامج السياسي الملموس وتندلع في غياب عنصر التنظيم والتخطيط. وهو ما حكم عليها دائما بالقصور عن تحقيق أهدافها أو فرض مكاسب ذات بال ترتقي إلى مستوى التضحيات التي يتكبّدها الشعب في كل مرة.

والحقيقة أنه لا غرابة أن تؤول الثورة إلى هذا المآل الأليم كلما كانت تفتقد لشرط آخر – إلى جانب الشرط الموضوعي – ألا وهو الشرط الذاتي أي وجود القيادة السياسية المنظمة والتي تحظى بثقة الجماهير المنتفضة وتتمتع بالقدرة على تنظيم كامل الحركة في تيار واحد تحت راية شعارات وأهداف موحّدة. وتنطبع هذه الأهداف والشعارات، برنامج الثورة، بطابع القوى الاجتماعية التي تخوض المعركة وبطابع طلائعها التي تقودها. وهو ما يمكن اعتباره بوجه ما محدّدا في النجاح والفشل في كل ثورة.

إنّ هذين العاملين هما شرطان متلازمان كي تطمح أي ثورة في الظفر وبلوغ أهدافها. ومن دون ذلك تبقى مهددة بالانتكاس والفشل أمام القوى الرجعية التي تعبّئ كامل طاقتها وكافة أجهزة دولتها لتدافع عن نظامها بفائق الحزم والبطش والجبروت.

الثّورة وأشكالها

تتّخذ الثورة أشكالا متنوعة ومتعددة بحسب الظروف التي تحفّ باندلاعها وبالقوى الاجتماعية التي تخوضها والأهداف التي تحرّكها وبحسب درجة تنظّم الطلائع الطبقية التي تقودها وتؤثر في مجرياتها. ومن البلاهة بمكان أن نحصرها في شكل محدّد ووحيد فكما قال لينين "إنّ التاريخ بوجه عام، وتاريخ الثورات بوجه خاص، لَهُوَ على الدوام أغنى بالمضامين وأكثر تنوّعا وشمولا وأنبض بالحياة و«أكثر روغانا» ممّا تتصوره أحسن الأحزاب وأكثر الطلائع وعيا من أكثر الطبقات تقدما. وذلك أمر مفهوم، لأنّ أفضل الطلائع إنما تُعرب عن وعي وإرادة عشرات الألوف وعن عواطفهم وتخيّلاتهم، بينما تتحقق الثورات في لحظات تفجّر جميع الطاقات البشرية وتوتّرها لدرجة كبيرة، وهي تتحقق بوعي وإرادة وعواطف وتخيّلات عشرات الملايين المدفوعة بأحد الصراع بين الطبقات. وهنا ينبثق استنتاجان عمليان على غاية من الأهمية: الأول، أنه يجب على الطبقة الثورية، من أجل تحقيق مهمتها أن تضطلع بجميع أشكال النشاط الاجتماعي ونواحيه دون استثناء (وبعد الاستيلاء على السلطة السياسية، أن تنجز، أحيانا، بمجازفات كبيرة وأخطار جسيمة، ما لم تنجزه قبل الاستيلاء عليها) والثاني، أنه يجب على الطبقة الثورية أن تكون على استعداد لتنتقل، بأتمّ السرعة والمفاجأة، من شكل إلى شكل آخر. " (1)

لقد أثارت الثورة في تونس جدلا في أوساط المثقفين والمتشيّعين للفكر الماركسي على وجه أخصّ حول مدلولات ما حدث ما بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011. وامتدّ الخلاف في هذا الجدل إلى مضمون بعض المصطلحات، فثارت حروب كلامية حول "الثورة" و"المسار الثوري" و"الانتفاضة" و"الحراك" وما إلى ذلك من المصطلحات. وبدا وكأنّ الأمر يتعلق فعلا بخلافات نظرية ومبدئية فيما لم تكن هذه الخلافات في غالب الأمر – عدا بعض الحالات – مجرّد ترف فكري ينمّ في كثير من الأحيان عن ضيق أفق بل وربما حتى عن جهل بالماركسية.

والحقيقة أنّ ما ظهر من جدل حول هذه التوصيفات لما جرى في تونس في تلك الفترة لم ينته إلى بلورة مقاربات أعطت لكلّ مصطلح من هذه المصطلحات على حدة معنى متميزا وتصوّرا مخالفا – بالعمق الكافي – لمعاني أخرى ولم يرسم حدود التباين بشكل جليّ. لذلك ما زلت أعتقد أنّ ما عرفته بلادنا مطلع العشرية الحالية هو في ذات الوقت "ثورة" و"مسار ثوري" و"انتفاضة". فهو "ثورة" بما أنّ الهدف منه كان إسقاط نظام الحكم بصرف النظر عمّا إذا تحقق هذا الهدف فعلا أم لا. علما وأنه منذ الأسبوع الثالث من المواجهات التي عرفتها البلاد آنذاك كان الشعب يهتف بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام". وقد بلغ يوم 14 جانفي جانبا من هذا الهدف حيث فرّ رأس النظام الدكتاتور بن علي. وهو في ذات الوقت انتفاضة شعبية تجسّدت في تلك المظاهرات والمسيرات وما صاحبها من مواجهات عنيفة مع قوات البوليس معبّرة عن حالة التمرد العامة التي استبدّت بالشباب وبعموم المتظاهرين ليلا نهارا في أكثر من مكان.

وهو أيضا تمرّد وعصيان مدني في نفس الوقت. وهو أخيرا الإضرابات التي شملت مؤسسات إنتاج ومصالح إدارية متنوعة وإضرابات جهوية كانت كلها ذات طابع سياسي للاحتجاج على سلوك السلطة القمعي حيال الحركة الاحتجاجية حتى وإن كانت هذه الإضرابات من تنظيم النقابات ولم ترتق إلى مستوى الإضراب السياسي العام الذي عملت البيروقراطية النقابية ما في وسعها على تلافيه فاستبدلته بإضرابات جهوية بقرار الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل تحت ضغط التمرد العام الذي شمل كل جهات البلاد ومجاراة له. لقد جمعت الثورة كل هذه الاشكال وأدّت معنى كل هذه المصطلحات مجتمعة.

وعدم إدراك هذه الحقيقة هو في نظري ينمّ عن خلط نظري وخطأ منهجي في فهم وتحليل ما جرى في تونس ما بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011. ومن ذهب إلى القول بأنّ الأمر لا يعدو أن يكون انتفاضة، ظنا منه أنّ الانتفاضة هي درجة أدنى من الثورة، فإنه يسقط في هذا الخلط بين الأشكال التي تتّخذها الثورة، أيّ ثورة، ومدلولها السياسي العميق.

الثورة هي عمل نضالي جماهيري راق يهدف إلى تغيير النظام القائم سواء أكان النظام السياسي أي تركيبة السلطة فقط أو نظام العلاقات الاجتماعية القائم. وتقاس نوعية الثورة بمدى عمق التغيير الذي تُجريه على شكل الدولة أو على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية برمّتها. أمّا الشكل الذي تتّخذه الثورة فهو متعدّد ومتنوع ومرتبط بطبيعة القوى التي تشارك فيها وتقودها ويمكن أن تنحصر في شكل محدد أو تجمع بين أشكال متعددة. وبحسب هذه الأشكال يمكن أن تتخذ طابعا سلميا أو أن تنحو نحو العنف. وفي الغالبية العظمى من الحالات عامة ما تكون القوى الاجتماعية المهيمنة والماسكة بالسلطة هي المبادرة باستعمال العنف لتزجّ بالثورة في أتون العنف والعنف المضاد والذي يمكن أن ينقلب بسرعة إلى حرب أهلية وعمل مسلّح.

ولا تقاس الثورة بمدى نجاحها، فمن ينزع عن ثورة 17 ديسمبر – 14 جانفي هذه الصفة إنما يقترف هو الآخر خطأ نظريا فادحا جرّاء الخلط بين المدلول العام للعمل الثوري ونتائجه. إنّ الثورة ليست بالضرورة هي الثورة المظفرة لأنّ نجاح أيّ ثورة مرتبط أشد الارتباط بموازين القوى ساعة اندلاعها وبجملة من العوامل الأخرى.

فما كل ثورة تقوم إلاّ وتنجح بالضرورة حتى تستحق تسميتها بثورة. فكما هي مرشحة للظفر فإنها تبقى مرشحة أيضا للفشل وذلك مرتبط بموازين القوى وقدرة كل من المعسكرين المتصارعين على قلب موازين القوى لصالحه والحفاظ عليها. لذلك يمكن أن تفشل وتعجز عن تحقيق أهدافها أي بلغة أخرى لا تتوصّل إلى إجراء التغيير المطلوب فتبقى السلطة بيد الطبقة أو التحالف الطبقي المهيمن على المجتمع والماسك بجهاز الحكم. ويمكن أيضا أن تحقق الثورة نصف انتصار وتفشل في تحقيق كلّ أهدافها ولا تجري بالتالي إلاّ تغييرا طفيفا على موازين القوى فتحقق فقط جزء من أهدافها حسب ما تسمح به تلك الموازين. وكما سبق أن قلنا فإنّ الثورة مسار متواصل وهوما يعني أنها يمكن أن تسجّل تقدّما كما تظلّ دوما قابلة للانتكاس والتراجع طالما هنالك صراع بين الطبقات، صراع في كل أبعاده. بل يمكن أن تنجح الثورة ولكن القوى المعادية تستطيع لأسباب متعددة الالتفاف عليها وتقوم بثورة مضادة وتعود بالأوضاع إلى ما قبل الثورة.

ونجد في تاريخ الثورات أمثلة كثيرة على ذلك. ففي فرنسا مثلا التي عرفت ثورات متعاقبة فشلت كلها باستثناء الثورة البرجوازية الكبرى (1789) ولم يمنع ذلك من الحديث عن ثورات، ولم يكن فشل ثورتي 1848 و1871 مبرّرا للقول بإنهما كانتا مجرد انتفاضة أو مسار ثوري كما يحلو للبعض ترديده والذين يتشبثون بنزع عمّا جرى في تونس صفة الثورة.

فما بين 1848 و1852 عاشت فرنسا ثورة عارمة استمرّت لأربع سنوات وشهدت تقلبات عجيبة انطلقت بمطلب أساسي وهو إعادة حق الانتخاب للشعب الفرنسي سرعان ما تطوّر ليصبح المطالبة بالجمهورية الاجتماعية ولينتهي في الأخير إلى الفشل التام وعودة الملكية تحت بونابارت الثاني. لقد رسم ماركس، وبدقة متناهية، في مؤلفه الشهير "18 برومر لويس بونابارت" تفاصيل تعرجات المسار الثوري في فرنسا آنذاك ليستخلص في الأخير قائلا "ولهذا يبدو أنّ فرنسا لم تَنجُ من استبداد طبقة برمّتها إلاّ لتقع تحت استبداد فرد بل وتحت سلطة فرد بلا سلطة. ويبدو أنّ الصراع قد انتهى بحيث أنّ جميع الطبقات، وقد تساوت عجزًا وسكوتًا، جثت على ركبتيها أمام عقب البندقية "(2) بعد أن سرق بونابارت الثورة واستوى امبراطورا جديدا على فرنسا ودفن حلم الجمهورية الاجتماعية بل وحتى الجمهورية من النمط البرجوازي لعقدين من الزمن. ومع ذلك لم يتردد ماركس في الحديث عن "ثورة شهر فيفري" رغم ما آلت إليه قائلا "إنّ ثورة شباط (فيفري) كانت هجومًا مفاجئًا، كانت أخذًا مباغتًا للمجتمع القديم. وقد أشاد الشعب بهذه الضربة غير المتوقعة باعتبارها عملاً ذا أهمية تاريخية عالمية يؤدي بحقبة جديدة. وفي اليوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) تختفي ثورة شباط (فيفري) بين يدي نصاب ماكر ويبدو في النتيجة أنّ ما أطيح به ليس هو الملكية بل التنازلات الليبيرالية التي انتزعتها منها قرون من الكفاح. وبدلاً من أن يظفر المجتمع نفسه لنفسه بمحتوى جديد، بدا أنّ الدولة قد عادت إلى أقدم أشكالها فحسب – إلى السيطرة البدائية العديمة الحياء – سيطرة السيف والقلنسوة الكهنوتية" (3) .

بعد حوالي 20 سنة من ذلك عاد التاريخ ليكرّر حكمه القاسي وعاد الشعب الفرنسي والطبقة العاملة الباريسية على وجه التحديد لتكرّر التاريخ ويخطّ بأحرف من العرق والدم وبنار السلاح تجربة الكومونة الشهيرة في معركة دامية طوال حوالي ثلاثة أشهر. وامتدّ لهيب الثورة لكل أرجاء فرنسا التي عقدت صفقة استسلامها أمام الجيوش البيسماركية الغازية فابتدع عمال باريس نمط الدولة الجديدة، الكومونة تكريسا حيا "للجمهورية

الاجتماعية". يقول ماركس في مؤلفه "الحرب الأهلية في فرنسا" "إنّ شعار الجمهورية الاجتماعية"، الذي هلّلت به بروليتاريا باريس لثورة شباط (فيفري)، لم يكن إلاّ تعبيرا عن طموح غامض إلى جمهورية ينبغي لها أن تُزيل لا الشكل الملكي للحكم الطبقي فحسب بل الحكم الطبقي ذاته. وجاءت الكومونة الشكل المعني بالذات لتلك الجمهورية " (4).

ولكنّ الكومونة لم تكن غير نصر مؤقت لأسباب عدّدها ماركس في ذات المؤلف إذ انقادت الثورة التي بدت في طريق مفتوح لصنع تاريخ جديد لفرنسا بل لكل أوروبا إلى هزيمة نكراء كما سابقاتها من الثورات الفرنسية. إنّ مفارقة الصراع الطبقي في فرنسا هي كما يقول انجلز "فإنّ كلّ ثورة كان ينتصر فيها العمال كان ينشب في أعقابها نضال جديد ينتهي بهزيمتهم" (5) .

أمّا في روسيا فإنّ ثورة 1905 (وأشدّد على كلمة ثورة) التي كان هدفها الإطاحة بالنظام القيصري الاستبدادي فإنها انتهت إلى اقتلاع نزر قليل من الحريات "أكره القيصر" كما يقول لينين "على إصدار قانون انتخابي جديد يزيد بصورة ملحوظة عدد الناخبين ويعترف بطابع الدوما التشريعي " (6) . والمقصود هنا هو دوما بوليغين الذي لم يسبق له أن انعقد أصلا من قبل.

ورغم هزيمة الثورة فإنّ ذلك لم يمنع لينين من القول في نصه الشهير "تقرير عن ثورة 1905 "... ولذا نرى أنّ الثورة في روسيا لم تبلغ فقط الهدف التالي وهو أنها أيقظت نهائيا من السبات أكبر بلد في أوربا وأشد بلدانها تخلفا، وأنشأت شعبا ثوريا تقوده بروليتاريا ثورية. لم تبلغ هذا فقط. فإنّ الثورة الروسية قد استثارت كذلك حركة في عموم آسيا. وتُبيّن الثورات في تركيا وبلاد فارس والصين أنّ الانتفاضة الجبّارة في عام 1905 قد تركت آثارا عميقة وأنّ تأثيرها الذي يتجلّى في تحرك مئات ومئات الملايين من الناس إلى الأمام، إنما يستحيل استئصاله... " (7) .

وعلى معنى هذه الاستنتاجات ألا يحقّ لنا القول إنّ الثورة التونسية التي كان لها صدى لدى كل الشعوب العربية تقريبا ولدى الكثير من شعوب العالم قد أيقظت هي الأخرى – بقدر ما على غرار الثورة الروسية – الحس الثوري لدى هذه الشعوب والأمم في زمن كانت قد انطلت على أجيال متعاقبة كذبة أفول عهد الثورات وخضوع الإنسانية خضوعا أبديا للنظام الرأسمالي الذي يصارع سكرات أزماته وآخرها أزمة أكتوبر 2008.

وخلاصة القول إنّ ما جعل ماركس وانجلز ولينين يصطلحون على الأحداث التي سقناها كأمثلة بـ"الثورة" رغم فشلها في تحقيق أهدافها، بل رغم الهزيمة التي مُنيت بها، إنما هو ذلك الغضب العارم المنتفض على حياة الهوان والاستغلال والقهر وتلك المبادئ التي تحرّكه وتلك الأهداف التي تعبّئ طاقاته وطاقات الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير. لكن أن تنجح في ذلك أو تفشل فهو ليس بالأمر المؤكد لمجرد قيامها – أي الثورة – بل هو أمر مرتبط كما سبق أن قلنا بجملة من الظروف المتشابكة والمركبة. فكلما نضجت الظروف الموضوعية والذاتية إلاّ وكان النجاح مضمونا وكلّما اختلّت هذه الشروط آلت النضالات العظيمة إلى الفشل بل وفتحت الباب في الغالبية العظمى من الحالات على مسار من الالتفاف بدرجات متفاوتة من الانتقام والثأر والجرائم. فنجاح الثورة أو فشلها هو في النهاية قضية موازين قوى بين الطبقات المتصارعة، الطبقات القديمة التي تريد استدامة نظامها، نظام الاستغلال والقهر والطبقات الجديد، الطبقة العاملة والفئات الكادحة الحليفة التي تريد افتكاك السلطة السياسية وتغيير نظام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ومجمل جوانب الحياة الأخرى.

لنرى الآن ما إذا كانت هذه العناصر الأساسية متوفرة في الثورة التونسية أم لا لتكون جديرة بأن نعتبرها فعلا ثورة.

إنها وبلا تردد ثورة بقطع النظر عن نتائجها وما قد تؤول إليه هذه النتائج من تراجع أمام مخاطر الفشل والالتفاف التي نراها ماثلة أمامنا في تجليات كثيرة ومتنوعة.

إنها ثورة للأسباب والعوامل والاعتبارات التي أخذها ماركس وانجلز ولينين في الاعتبار عند حكمهم على الثورات التي عايشوها. وأوّل هذه العوامل هي أنها ككل ثورة لم تكن عملا مفتعلا بل كانت لها أسبابها الموضوعية التي حتمتها، وهي الاستبداد والاستغلال الفاحش والفساد والعمالة وهو ما أدّى إلى تفاقم الفوارق الطبقية كما أدّى إلى تفاقم البطالة والتهميش والفقر والتفاوت بين الجهات. وهي العوامل التي أثارت نقمة الشعب التونسي قديما وحديثا فحاول النضال ضدّها وفجّر في وجهها شتاء 2010 – 2011 ثورة عارمة.

إنّ ثورة 14 جانفي ليست حدثا معزولا عما حصل في بلادنا في الستينات والسبعينات والثمانينات وسنة 2008 فيما يُعرف بأحداث الحوض المنجمي هذه الأحداث التي مهدت للثورة راكم خلالها الشعب التونسي تجربة ثرية استخلص منها الدروس التي جعلته هذه المرة يحاول وينجح في المحاولة مؤكدا إصراره على أنه أصبح غير مستعد للعيش تحت قهر النظام واستغلاله وفساده وعمالته.

أمّا العامل الثاني فهو الطابع الشعبي لأحداث الثورة حيث شاركت فيها كل الطبقات والفئات الشعبية المتضررة ماديا ومعنويا من النظام. وإن كان العاطلون عن العمل هم السبّاقون للاحتجاج فإنّ بقية الفئات سرعان ما التحقت بهم أساتذة ومعلمون ومحامين وأخيرا العمال والأجراء وكل فئات الشعب في المدن والأرياف ممّا أعطى للأحداث طابعا عامّا ووطنيا.

العنصر الثالث هو شعارات الثورة التي ترجمت أهدافها ومطالبها. ذلك أنها ركّزت على الإطاحة بنظام الحكم الفاسد (الشعب يريد إسقاط النظام، الشغل استحقاق يا عصابة السراق وغيرها من الشعارات). ورغم القمع والتقتيل تارة والمناورة والتمويه فقد أصرّ الشعب الثائر على بلوغ أهدافه، أي إسقاط رمز الدكتاتورية ورأس النظام وهو ما يميز ثورة 14 جانفي عن الانتفاضات التي سبقتها في 2008 و1984 وغيرها. لقد كانت ثورة حقيقية ذات أهداف وليست مجرد حركة للاحتجاج والتعبير عن الغضب ولا هي حركة محلية أو ظرفية.

لقد أدركت الجماهير في حركتها العفوية جوهر مصالحها فعبّرت عنها بشعاراتها ولكنها أيضا أدركت حقيقة موازين القوى مع النظام القمعي فنظمت احتجاجاتها بشكل فوّت على نظام الحكم رغم كل مساعيه فرصة تحويلها إلى حرب أهلية دامية. إذ لم يستعملوا السلاح ولم ينجرّوا في الغالب إلى أعمال التخريب حيث اقتصرت أعمالهم على مهاجمة مراكز السلطة ورموز النظام والفساد المرتبطين به. وبذلك أثبت الشعب التونسي أنه فجّر ثورة شعبية من أجل نيل الحرية والتخلص من نظام الاستبداد وتحقيق مطامحه في الشغل والكرامة والمساواة والقضاء على التهميش والحقرة.

صوت الشعب

عشر سنوات بعد الثورة: ما الذي تحقّق وإلى أين يجب أن نمضي؟

حمه الهمامي

تمرّ اليوم عشر سنوات بالضبط على تمكّن شعبنا من إسقاط الدكتاتورية بعد أقلّ من شهر من الاحتجاج الذي انطلق يوم 17 ديسمبر 2010 من مدينة سيدي بوزيد ليتحوّل إلى ثورة شعبية عارمة عبّأت حولها الأغلبية الساحقة من الشعب التونسي، ثورة طرحت بوضوح المطالب العميقة لمجمل الطبقات والفئات الشعبية وجهات تونس العميقة المنسيّة والمفقّرة والمهمّشة.

إنّ تقييم حصيلة عشر سنوات من أوضاع البلاد ما بعد بن علي يمكن أن يستهلك آلاف الأوراق، كما يمكن تلخيصه في جمل قصيرة مفادها أنّ الحصيلة سلبية على مختلف الأصعدة. بل إنها في عديد الجوانب أكثر سلبية وقتامة من أوضاع ما قبل 14 جانفي التي انتفض ضدها الشعب. هذا لا يعني تبييضا لنظام الاستبداد، هذا النظام الذي حرم الشعب التونسي طيلة خمسين عاما من مجمل حقوقه، وبنى عرشه على الظلم والقهر والبطش والاستغلال والفساد. ولكنّه واقع علينا فهمه حتى نعرف كيف نتجاوزه دون عودة إلى الوراء.

إنّ شعبنا لمّا ثار كان هدفه تغيير أوضاعه نحو الأفضل، أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والبيئية والأمنيّة. وهو ما لخّصه شعار الثورة المركزي الذي رُفع في كافة أنحاء البلاد: "شغل، حرية، كرامة وطنية". لكن تلك الأوضاع، عدا مكسب الحرية السياسية، تدهورت واقعيّا. وإذا كان خصوم الثورة وأعداؤها يحاولون إرجاع ذلك إلى الثورة ذاتها، فإنّ القراءة التاريخية الموضوعية تؤكد أنّ انتصار الثورة أصعب بما لا يقارن باندلاعها.

إنّ الثورة الاجتماعية تستهدف القديم الفاسد لا لإصلاحه، بل لهدمه ليتم تشييد منظومة طبقية جديدة على أنقاضه. وهذا الأمر لا يعود إلى مسار الثورة في حدّ ذاته بل إلى مدى احتكام هذه الثورة إلى برنامج وإلى وجود قوة قائدة حاملة له تستبسل في العمل على تحقيقه وتكريسه. وفي حالة ثورتنا كانت ثمة قوى اجتماعية، شعبية، أساسية منخرطة في الثورة وذات مصلحة في توسيعها والتقدّم بها نحو إسقاط النّظام القائم وإحداث تغييرات جوهرية لصالحها. وهو ما عبّرت عنه بشكل عام شعارات الثّورة ومطالبها الاجتماعية والسياسيّة.

لكنّ الإشكال في الثورة التونسية أنّها لم تكن لها قيادة ثورية، مركزيّة، موحّدة، تقود العملية الثورية خاصة منذ لحظة 14 جانفي 2011، حين غادرت طائرة بن علي البلاد. حينها كانت القوى الطبقيّة والسياسيّة الأكثر تنظما تعيد ترتيب الأوراق وخلطها للحفاظ على جهاز الدولة باعتباره الجهاز الذي يحمي مصالحها. وانطلقت حينها حلقة جديدة من حلقات الصراع السياسي حول الهيمنة على الوضع الجديد. ولئن اهتدى شعبنا وقواه الثورية الخارجة لتوّها من سنوات الإنهاك والتدجين، إلى الشعارات الصحيحة التي تهمّ آليات الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، فإنّ القدرة على خلق موازين القوى الملائمة لم يكن دائما موفّقا، بل إنّ ارتباك عديد القوى في لحظات مهمّة وحاسمة، أثّر سلبا في تطوّر العملية الثورية الجارية في بلادنا.

إنّ هذا الأمر ينعكس على حقيقة المشهد اليوم. إنّ ما تغيّر هو شكل السلطة، الانتقال من شكلها الاستبدادي الفردي الذي استمرّ طيلة عهدي بورقيبة وبن علي، إلى شكلها الليبرالي الضّامن لحدّ من الحريات ضمنها الدستور الذي كانت الأغلبية الرجعية بقيادة النهضة تنوي إصداره على شاكلة أنظمة الظلام (دستور 01 جوان 2013). لكنّ الوقفة الصارمة لقوى التقدّم ومن بينها الحركة النسائية الواسعة فرضت دستورا ذا توجّهات تحرّرية في العموم رغم كون صياغاته في عديد الجوانب قابلة للتأويل. بل والتلاعب من مختلف القوى الرجعية (الظلامية أو الحداثوية الزائفة).

لقد افتكّ شعبنا الحرّية السياسية وهي أهمّ مكاسب الثورة. لكنّ الطابع الطبقي، البورجوازي، الرجعي، للدولة لم يتغيّر. وقد حافظت القوى السياسية التي تمكّنت من الحكم منذ اللحظة الأولى لسقوط بن علي على كلّ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدكتاتورية وعلى هيمنة ذات الأوساط الطبقية الريعية والمافيوزيّة على شرايين الدولة والإدارة والمؤسسات والاقتصاد والسياسة الخارجية. لقد استمرّ هذا الوضع مع كلّ الحكومات المتعاقبة التي أصبحت مجرّد دمى بيد تلك الأوساط كما بيد القوى الأجنبية الإقليمية (دول الخليج، تركيا...) والعالميّة (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك العامي...). وهي ما انفكّت تحنّ، من الناحية السياسية، إلى عودة الاستبداد تحت دعاوي دينية أو شعبوية أو تجمعية.

إنّ قوى الثورة المضادة المهيمنة ما انفكّت تُفرغ مكاسب شعبنا الديمقراطية من محتواها في انتظار الفرصة التي تمكّنها من الإجهاز عليها. فاليوم ثمّة انتخابات يترشّح لها الجميع، لكنها انتخابات مزيّفة بالمال والإعلام والبيع والشّراء. ثمّة إعلام متعدّد لكنّه في الأساس مرتبط بأجندات المال الوسخ المحلّي منه والإقليمي والدولي، ثمّة حرية تنظّم وإنشاء للأحزاب والجمعيات، لكنّ جزءا مهمّا منها مرتبط بتبييض الأموال وباقتصاد الجريمة وبالاختراق السياسي والثقافي والأمني. وهذه النتيجة هي حتمية بحكم ارتباط النتائج بالأسباب، وملامح وضع بلادنا اليوم هي من ملامح القوى الطبقية/السياسية التي تحكمها. إنّ القوى البرجوازية في طابعها الرّيعي والتبعي/العميل والفاسد لا يمكن أن تنتج أفضل من هذا. وعلى شعبنا أن يَعِيَ هذه الحقيقة حتى لا تذهب تضحياته سدى، فالقوى الحاكمة اليوم تتلاعب به وتشوّه وعيه وتطحن آماله، تقول له إنها في خدمته، لكنّها في خدمة مصالح مناقضة لمصالحه، مصالح مصّاصي الدماء والاستغلاليّين والمتنفّذين محليّا وإقليميّا ودوليّا.

لقد قدّم شعبنا طيلة العقد المنصرم تضحيات جِسامًا، وقدّم خيرة أبنائه وبناته قربانا للحرية ومنهم شكري بلعيد ومحمد البراهمي ومحمد بلمفتي ومجدي العجلاني الذين عمّدوا بدمائهم دستور تونس الجديد. لكنّ أشواطا مهمّة وحاسمة ما تزال تنتظر شعبنا الذي يجب أن يضع نفسه اليوم أمام سؤال مصيري: كيف يجب استرجاع الثّورة ممّن سرقوها والتفّوا عليها وتصحيح مسارها للمضيّ بها قدما إلى الأمام لتحقيق أهدافها التي انطلقت من أجلها؟ حين يُطرح هذا السّؤال بهذا الوضوح يكون شعبنا قد وضع رجليه في الطريق الأصحّ. إنّ تصحيح مسار ثورتنا أمر ممكن، وعلينا البدء فيه دون إضاعة وقت. وإنّ حزب العمال الذي نشأ من أجل الثورة لن يدّخر أيّ جهد لتحمّل مسؤوليته في تصحيح ذلك المسار

صوت الشعب

الشعب مطالب بتقرير مصيره خارج الاستقطابات المغشوشة

علي البعزاوي

تمرّ هذه الأيام الذكرى العاشرة لثورة الحرية والكرامة في ظلّ أزمة شاملة وخانقة مسّت كلّ أوجه الحياة: اقتصاد معطل – موازين مالية وتجارية مختلّة – أوضاع معيشية وخدمات أساسية متدهورة – تفشّي مريب للعنف والجريمة المنظّمة والفقر المدقع والبطالة – استشراء الفساد في مؤسسات الدولة – صراعات حادة ولا مبدئية بين أطراف الحكم حالت دون استكمال الاستحقاقات الدستورية (المحكمة الدستورية وغيرها...) والاستجابة للانتظارات الدنيا للشعب – تعفّن المشهد البرلماني وبداية تشكّل ائتلاف داعم للحكومة تقوده حركة النهضة رغم فشلها في تشكيل حكومة بقيادتها.

هذا الواقع المتأزّم إلى درجة التعفن دفع بالكثير من التونسيات والتونسيين إلى التشكيك في الثورة وفي جدواها وتحميلها مسؤولية الأزمة معتبرين أنّ أوضاع ما قبل الثورة أفضل على كل المستويات. وإنّ الحل هو في العودة إلى النظام القديم. في حين يرى رأي ثان أنّ الحل هو في استكمال المسار الثوري وتحقيق انتظارات الشعب التونسي خارج المنظومة الحالية وباستقلالية عنها.

حقيقة ما حصل في تونس

إنّ ما جرى يوم 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011 هو ثورة شعبية بكل المقاييس، ثورة استهدفت منظومة الحكم باعتبار مسؤوليتها في تردّي أوضاع البلاد عنوانها الأبرز إسقاط الدكتاتورية كمدخل لتحقيق المطالب والانتظارات التي عبّر عنها الشعار المركزي للثورة "شغل حرية كرامة وطنية" تعبيرا مكثفا. لكن موازين القوى بين معسكر النظام القديم بكل مؤسساته وبين معسكر الثورة ظلت مختلة لصالح الأول المدعوم من القوى الاستعمارية والإقليمية التي لعبت دورا أساسيا في الاكتفاء بمنجز الحريات السياسية (أي تغيير شكل السلطة) مع الحفاظ على الجوهر الطبقي للنظام من خلال الإبقاء على نفس الخيارات الرأسمالية التابعة الخادمة لمصالحها الاستراتيجية ومصالح أدواتها المحلية.

إنّ أحزاب النهضة ونداء تونس ومشتقاته وحزب سليم الرياحي وقلب تونس وتيار المحبة وائتلاف الكرامة التي احتلت المشهد هي أحزاب تعمل في ركاب البورجوازية الكبيرة العميلة وتعبّر بهذا القدر أو ذاك ومن زوايا مختلفة عن مصالحها. وهي أحزاب مكرّسة للاستغلال والتبعية وراعية للفساد باعتباره شكلا من أشكال خدمة اللوبيات. وصراعات هذه الأحزاب فيما بينها تتمّ من زاوية مساعي الاستحواذ على السلطة في إطار الدفاع عن نفس الخيارات سابقة الذكر مع تغييرات شكلية تتعلق بالولاء خارجيا لهذا الطرف على حساب طرف آخر ومحليا خدمة هذه الفئة من الكمبرادور على حساب فئات أخرى.

النظام القديم يحاول استغلال الأزمة

إنّ انحصار الصراع بين الأطراف اليمينية على اختلاف مشاربها وتنامي الشعور بأنّ هذه الأطراف، رغم سيطرتها على الحكم لا تملك الحلول الكفيلة بمعالجة الأزمة، وضعف القوى الثورية والتقدمية التي تعيش حالة تراجع وانحصار، وهشاشة القوى الوسطية الإصلاحية التي سلكت تكتيك التذيّل للأحزاب الكبرى، ساعدت على تنامي فكرة العداء للثورة وتحميلها مسؤولية الحصيلة السلبية.

لقد استغلّ الحزب الدستوري الحر، سليل التجمع الدستوري الديمقراطي المدعوم من قوى النظام القديم وخاصة في الأوساط الإعلامية التي تربّت في أحضان الدكتاتورية، هذه المناخات لخلق استقطاب جديد معتمدا على تكتيك استهداف حركة النهضة المسؤولة الأولى عن الأزمة التي تضرب البلاد. وقد نجح نسبيا في شيطنة الثورة وفي إقناع جزء من الرأي العام بأنّ ما حصل مؤامرة وانقلاب مدبّر ضد الدولة الحداثية التي أسّسها بورقيبة ورعاها بن علي مستغلا تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتنامي الفقر والبؤس والأعمال الإرهابية التي تُطلّ علينا بين الفينة والأخرى ومخاطر تفكيك الدولة من طرف الإسلام السياسي ممثلا في حزب النهضة ومشتقاته وإمكانية استفراده بالحكم وتفشي الفساد... وإنّ الحل هو في عودة النظام القديم أوّلا إلى سدّ الطريق أمام الإسلام السياسي وثانيا للخروج من الأزمة والعودة إلى الاستقرار.

لابدّ من وضع النّقاط على الحروف

أوّلا، لابدّ من التأكيد على أنّ مكسب الحريات السياسية الذي فرضه الشعب التونسي ليس بالمسألة الهيّنة خاصة وأنّ الدكتاتورية شكّلت طيلة عقود من الزمن المعرقل الأساسي للتنمية والتقدم ولكلّ أشكال الإبداع في مختلف المستويات الفكرية والسياسية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية. عديد الطاقات والقدرات

تعطّلت بسبب هذه الدكتاتورية اللعينة ومن غير المعقول اليوم التفريط في هذا المكسب المهم.

بل المطلوب هو دعمه وتوسيعه لتحقيق باقي الانتظارات. والأكيد أنّ مطالب التشغيل والتنمية والخدمات الأساسية الراقية وبلورة الأفكار والمشاريع التي يمكن أن تساهم في عملية النهوض ترتبط وثيق الارتباط بالحريات السياسية بل تعتبر هذه الأخيرة الشرط الضروري لذلك.

ثانيا، إنّ الفشل في تحقيق الانتظارات على مستوى التنمية الجهوية والمحلية والتشغيل والخدمات الصحية والتربوية والثقافية والبيئية وإصلاح المؤسسات بتطهيرها من عناصر الاستبداد والفساد الخ.. لا تتحمّل مسؤوليتها الثورة بل الأحزاب والمجموعات التي أفرزتها الانتخابات على أساس برامج تدّعي تحقيق التنمية والتشغيل. هذه الأحزاب وفي مقدمتها النهضة ونداء تونس ومشتقاته خيّرت انتهاج نفس الخيارات اللاّشعبية واللاّوطنية للنظام القديم التي كانت سببا في خراب البلاد واندلاع الثورة وتنكّرت للبرامج التي أعلنتها بكل وقاحة عبر حملاتها الانتخابية.

ثالثا، إنّ مستوى الوعي المتدنّي الذي عليه الشعب التونسي الذي أفرزته حالة التصحّر الفكري والسياسي والثقافي والقمع البوليسي وغياب الحياة الحزبية والجمعياتية الطبيعية الذي عاشه في عهدي بورقيبة وبن علي قاد إلى ترجيح الكفة في الانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية لصالح الأحزاب اليمينية والإصلاحية الأكثر قدرات مالية ودعما إعلاميا وخارجيا. والشعب التونسي يتحمّل من هذه الزاوية مسؤولية هذه النتائج سواء بالتصويت لأحزاب اليمين أو بمقاطعة الانتخابات بتعلّة رفض "السيستام".

رابعا، إنّ القوى القادرة على الخروج بالبلاد من أزمتها هي القوى التي تتوفر على برنامج إنقاذ حقيقي اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، برنامج لا علاقة له بالخيارات القديمة التي تأكّد إفلاسها وانتهت بسقوط النظام النوفمبري ولا علاقة له بالإسلام السياسي بمختلف تلويناته الذي أكّدت عشرية الثورة عجزه وفشله في فتح أبواب الأمل أمام الشعب التونسي والاستجابة لانتظاراته الدنيا ولا بالشعبوية اليمينية التي تُطلّ اليوم بأشكال مختلفة محاولة الاستفادة من تعطّل المنظومة الجديدة لكنها اكتفت بالجمل والشعارات الغوغائية.

خامسا، إنّ البرنامج البديل المختلف عن البرامج والخيارات السابقة بحاجة إلى البلورة والتوضيح على نطاق واسع حتى تتبنّاه الأغلبية الشعبية بما فيها الذين قاطعوا الانتخابات في كل جولاتها تحت شعار رفض "السيستام" باعتبار أنّ هذا البرنامج هو مشروعها المنقذ والحل الجذري الذي سيوفّر لها مزيد الحرية والشغل والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية بمعناها الواسع (عدالة بين الفئات والجهات أيضا) والكرامة الوطنية، أي سيادة الشعب على ثروات بلاده وعلى قراره السياسي المستقل بعيدا عن كل أشكال التبعية.

الشعب التونسي بكلّ فئاته وطبقاته باستثناء فئة السماسرة أعداء الشعب والثورة مطالب بلعب دور أساسي في الإنقاذ والخروج من الأزمة بالانتصار للمشروع الوطني والديمقراطي والاجتماعي والشعبي الذي يعبّر بالفعل عن مصالحه الآنية والبعيدة ويضمن لتونس الازدهار الاقتصادي والرقيّ الاجتماعي.

العلاقة جدلية بين الشعب والقوى السياسية والمدنية المعبّرة عن هذا المشروع الجديد. وعلى هذه الأخيرة تحمّل مسؤولياتها في المبادرة ببلورة هذا المشروع والتعريف به على نطاق واسع والدعاية له والإقناع به في خضمّ الالتحام بالشعب عبر تبنّي مطالبه المباشرة والارتقاء بوعيه من خلال تجربته الذاتية.

المشروع الوطني الديمقراطي الاجتماعي الشعبي يتبلور ويكتمل في إطار الصراع الشعبي الواسع ضد منظومة التبعية والاستغلال والفساد الحالية وفي قطيعة مع المنظومة القديمة التي تحاول التسلل والعودة من خلال فشل المنظومة الحالية، وفي إطار شراكة واسعة مع الشعب وقواه الحية الباحث عن ضوء في آخر النّفق.

الشعب التونسي بحاجة إلى تعديل بوصلته على الجديد والنظر إلى الأمام لا إلى الخلف والقطع مع كل جيف الماضي والحاضر التي أثبتت التجربة فشلها وعجزها والتفكير والبحث خارج هذا الاستقطاب الثنائي المغشوش الذي تُروّج له بعض وسائل الإعلام المأجورة. والمعركة لابدّ أن تتنزّل في سياق المشاريع والخيارات وفي علاقة بالشعب الذي حان الوقت لأن يأخذ مصيره بأيديه.

صوت الشعب

عشر سنوات على بداية المسار الثّوري في تونس: الاستخلاصات والدّروس

علي بنجدو

ونحن نحيي الذكرى العاشرة للثورة التونسية تتباين وتختلف مقاربات وزوايا وخلفيات التقدير والتقييم لهذه السنوات التي انقضت بعد بداية المسار الثوري في تونس 17 ديسمبر/14جانفي. ويُعزى هذا التباين في دوافعه المحددة له إلى سببين أساسيين هما طبيعة الموقف الايديولوجي-السياسي الذي تلتزمه هذه الجهة أو تلك من حدث الثورة في حد ذاته وما تلاه وتخلله من منعرجات. وها هنا يكون مكمن الاختلاف ودلالاته السياسية. فمن صنع الثورة وخطّها بجهده وحتى بدمه غير من رفض هذه الثورة وتوجّس من حدوثها ومآلاتها منذ لحظة بدئها. والسبب الثاني يتعلق بالمصالح التي يمكن أن تستهدفها الثورة. ولأنّ الثورة في منطقها التاريخي الخاص ليست حالة فجئية بقدر ما هي تراكم أحداث ومنعرجات وفعل مثابرة دائمة ضد بنية نظام بأكمله تتخلله الانتصارات والهزائم في حيز زمني وجغرافي محددين فإنّ حدث الثورة 14 جانفي 2011 كان امتدادا لأحداث ثورية كبرى في تاريخ تونس عبّرت بمعنى ما وبمعطيات التاريخ عن فعل تراكمي ثوري (شعبي أحيانا ونخبوي/طليعي أحيانا أخرى) لمقاومة استبداد الدولة الطبقية. فلا أحد بإمكانه أن يُنكر أنّ جانفي 1978 وأنّ جانفي 1984 وأنّ نضالات الحوض المنجمي 2008 وغيرها من لحظات الحلم الثوري كانت جميعها محطات نضال اجتماعي/طبقي فارقة في التأسيس لحالة ثورية بعنوان ثورة هي ثورة 17 ديسمبر/ 14 جانفي...

ولأنّ اليسار في حضوره النوعي كان محدّدا سياسيا أساسيا في مسار ثورة تونس منذ عشية 17 ديسمبر على تنوّع روافد المقاومة التي انخرط فيها ووجّهها (نقابيين، طلبة، تلاميذ، مهمشين ومعطلين، نساء وجامعيين ومبدعين...)، فإنه يحقّ لهذا اليسار بكل فصائله ومجموعاته وأحزابه أن يقيّم تجربة المسار الثوري الحاصلة إلى اللحظة بما فيها ممارسته وسلوكه السياسي ومواقفه وتعاطيه مع المسائل الكبرى والتفاصيل ذات الصلة ومن بعدها استخلاص الدروس الضرورية...

اليسار والثّورة في تونس: الحضور وحدود الفعل السّياسي

في سردية ثورية حيّة وحالمة كثّف ونوّع مناضلو اليسار التونسي الجذري أشكال وصيغ حضورهم ونشاطهم السياسي والميداني. وطبع حضورهم مشهد المقاومة الشعبية للدكتاتورية في أغلب مدن تونس وقراها والتحضير لإسقاطها منذ حادثة حرق الشهيد البوعزيزي لجسده يوم 17ديسمبر 2010 بمدينة بوزيد. فالطلبة والتلاميذ والنقابيون من مختلف القطاعات وقبلهم المناضلون التاريخيون لليسار التونسي كانوا جزء أساسيا من هذا الانتفاض الثوري الذي دفع باتجاه تعميم مقاومة نظام الاستبداد وتسليح هذه المقاومة بشعارات سياسية واجتماعية.

في هذا السياق لم يكن اليسار وافدا على الثورة من خارجها كما لم يكن من ركبها أو المستثمرين فيها بشكل انتهازي، وإنما كان طرفا منخرطا في كل حراكها بدء من المساهمة في تأطير المواجهات الشعبية مع بوليس بن علي وتوسيع نطاقها الجغرافي/المدني وتصليبها وتجذيرها أكثر فأكثر لتصبح الاحتجاجات مطالبة بإسقاط النظام إلى تكوين لجان حماية الثورة في الأحياء والقرى إلى إنجاز مجلس حماية الثورة وإنجاز اعتصامي القصبة الاول والثاني وما تخللهما من تكثيف سياسي ثوري للمطالب ومنها انتخاب المجلس التأسيسي والدفع باتجاه القطع النهائي مع منظومة الحكم القديمة بكل مؤسساتها السياسية والتشريعية والتنفيذية وإرساء نظام حكم جديد يحدّده الدستور الذي سيصدر لاحقا عن المجلس التّأسيسي في 26 جانفي 2014.

ورغم أنّ الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي مثّلت لحظة خلاف سياسي حقيقي داخل اليسار بين تصوّرين متعارضين، أحدهما يقدّر أنه لا مجال لتغيير جذري لبنية نظام ما قبل الثورة من داخل مؤسسات هذا النظام وشرعيته المزعومة بما فيها دستور 1959. والثاني يقدّر أنّ الحلّ يكمن في هيئة سياسية/قانونية/تمثيلية تُستدعى إليها الأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية لتحقيق شروط انتقال سياسي سلس خارج حدود الطرح السياسي الثوري الجذري وبتعلة خلق كل ممهدات انتقال ديمقراطي بلا عنف ثوري وبلا احتكام لمخرجات يمكن أن تصدر عن مجلس حماية الثورة على الأقل في ما يتصل بالطرح الثوري الجذري الذي مثله لفترة شق مهم من اليسار قبل أن تسطو عليه حركة النهضة والمجاميع السلفية المرتبطة بها.

ورغم ان هيئة بن عاشور سببت انقساما في تعاطي اليسار مع اللحظة الثورية فإنّ هذا اليسار لملم جراحه من جديد وتجاوز خلافاته التاريخية والمستجدة لتتوحد جلّ فصائله في تجربة أولى للجبهة الشعبية ثم لاحقا في الجبهة الشعبية لتحقيق الثورة التي تأسست رسميا في 7 أكتوبر 2012 لتستمرّ بجلّ مكوناتها لمدة سبع سنوات قبل أن يتمّ حلّها لاحقا في 2019 بسبب خلافات سياسية لا يتسع هذا المقال لذكر أسبابها وتداعياتها.

اليسار التونسي على مدى هذه السنوات خاض تجارب نضال متنوعة الأشكال والصيغ. وطبع أهمّ لحظات المسار الثوري بحضوره كقطب سياسي وطني وكنواة أساسية للمعارضة الراديكالية ضدّ كلّ حكومات الالتفاف على الثورة والعملاء واليمين بمختلف تشكّلاته الايديوبوجية والسياسية والمافيوزية. وتحكم إلى حدّ ما بنبض الشارع والاحتجاجات الاجتماعية ضدّ الحقرة والفساد وسياسات الحيف الطبقي والميز الجنسي وتهديد الحريات وقيم المواطنة... لهذه الأسباب ولأسباب أخرى (أجندات اقليمية ودولية ضدّ أن تتحوّل الحالة الثورية في تونس إلى مرجع للثورات

الأخرى في المنطقة العربية) دفع اليسار ثمنا غاليا منه اغتيال قياديّين بارزين من القامات الفاعلة في المسار الثوري منذ بدئه، هما شكري بلعيد ومحمد البراهمي... هذا اليسار أصاب في تمثّل وتشخيص كلّ مظاهر الفساد والفشل وارتهان حكومات الالتفاف على الثورة للأجندات الاقتصادية والمالية ومراكز النفوذ والتحكم الامبريالي. وخاض كلّ معاركه في هذا الاتجاه.

ونجح في طرح البدائل الشعبية والوطنية الملائمة. ورفع كلمة "ديقاج" حيث يجب أن ترفع بكل رمزيتها ومخزونها الدلالي الثوري في وجه من أخطأ في حق الشعب والوطن. ولكنه أخطأ في تحويل هذه المراكمة السياسية الثورية إلى حلقات مترابطة من التكتيك السياسي الثوري المتلائمة مع تعرّجات المسار الثوري ومع تقلّبات موازين القوى ومع مواطن العجز والفشل التي ميّزت أداء الحكومات المتلاحقة. ولم يستغلّ النسق المتصاعد للاحتجاجات الاجتماعية والمطلبية هنا وهناك. كما لم يحقّق الانغراس المطلوب في الحيّز الاجتماعي/الطبقي. وظلّ خطابه السياسي والاتّصالي وبعض مواقفه تعكس حالة من التردّد وملاحقة الأحداث في ما يشبه ردود الأفعال وارتجالية الفعل والعفوية. وإن شئنا ملامسة مواطن قصور التكتيك وأخطاء التقدير السياسي يمكن العودة إلى اعتصام الرحيل الذي مثّل لحظة فارقة في رسم معالم انتصار ظرفي لقوى الثورة المضادة. وقد شكّل نداء تونس وحركة النهضة قطباها السياسيان الأساسيان لما بعد اعتصام الرحيل.

فرغم أنّ الجبهة الشعبية هي من دعا إلى هذا الاعتصام بهدف حلّ المجلس التأسيسي وإسقاط حكومة الترويكا وفرض اعتصام أمام مجلس نواب الشعب لهذا الغرض قبل حادثة اغتيال الشهيد محمد البراهمي وحتى قبل التحاق بعض القوى السياسية الديمقراطية والوسطية لتبني جزء من برنامج اللحظة الذي طرحته الجبهة فإنّ نداء تونس الذي حضر متأخرا إلى الاجتماع الذي دعت إليه الجبهة في مقر حزب العمال يوم 25 جويلية (حضر في شخصي الطيب البكوش ورضا بلحاج) لم يكن له تقدير أو موقف خاص به غير المصادقة على البيان الذي أعدّته قيادة الجبهة وتُلِي أمام كلّ من حضر في تلك اللحظة.

وحتى لا نغرق كثيرا في التفاصيل ومن باب النقد الذاتي والعودة إلى سياق سياسي مازال يكتنفه الغموض وتعدّد الروايات، فإنه يمكن القول بإيجاز إنّ نداء تونس في تلك اللحظة غلّب اعتبار أو هدف إعادة نفسه إلى الساحة السياسية من داخل مشروعية اعتصام الرحيل وما طرحه من مهام سياسية ضدّ تغوّل الترويكا والإسلام السياسي حتى يظهر في مظهر الحزب الوطني

> إنّ المسار الثوري بهكذا خاصيات سيظلّ مسارا تراكميا مفتوحا على كل صيغ التجديد والتطوير والإبداع

المنحاز إلى مسار الثورة... الاستخلاص الذي يُبنى على هذه المقدمة هو أنّ نداء تونس انخرط في هذا الاعتصام سياسيا ولوجستيا وبكلّ الإمكانات البشرية والتنظيمية والتقنية التي توفرت له في ذاك السياق وهو يرتّب أوراقه وأهدافه لما بعد اعتصام الرحيل بما في ذلك سياسة التوافق وتشكيل مشهد حكم جديد قطباه نداء تونس وحركة النهضة، مع إسناد جلي من بقايا التجمع والدولة العميقة والأحزاب والشخصيات الليبرالية التي اختزلت مسار الثورة وأهدافها في انتقال ديمقراطي برجوازي بلا مضامين اقتصادية واجتماعية طبقية.

وإذا عدنا إلى مواطن الخلل في تقدير اليسار الذي دعا إلى إسقاط حكومة الترويكا ووظّف كلّ إمكاناته السياسية والتعبوية لإنجاح اعتصام الرحيل فإنه يمكن الإقرار بأنّ اليسار كان بمقدوره في ذاك السياق التنبّه إلى ما يُضمره نداء تونس من أجندا سياسية مبيتة (الحوار الوطني، تقاسم الحكم مع حركة النهضة...) خاصة بعد حادثتي رفض الباجي قائد السبسي افتكاك جبهة الإنقاذ لمراكز السيادة في الولايات، إلى جانب لقائه راشد الغنوشي في باريس في ما يشبه الانقلاب على الاتفاقات الحاصلة صلب هذه الجبهة.

لقد كان استثمار نداء تونس في مخرجات اعتصام الرحيل مدخلا سياسيا لتحديد جزء من مآلات الوضع السياسي في تونس المسار الثوري، وضع سياسي تتحكم فيه وتحدّد معالمه العامة قوى يمينية رجعية حاكمة تتفق على الخيارات الاقتصادية النيوليبرالية وتلتقي عند التفريط في السيادة الوطنية ومزيد رهن البلاد لقوى هيمنية اقتصادية وسياسية استعمارية ليس من مصلحتها تجذير المنجز الثوري التونسي. مضت الآن على تجربة جبهة الانقاذ وما تلاها من محطة انتخابات تشريعية ورئاسية2014 وحوار وطني برعاية الرباعي الراعي للحوار ست سنوات راوح فيها المسار الثوري بين النهوض والتراجع وتعمّقت فيها أزمة متشابكة الأضلع والأبعاد، وإذا كان من البديهي الحديث عن أزمة تعيشها منظومة الحكم بجميع مؤسساتها هي بالدرجة الأهم، أزمة مصالح ولوبيات متصارعة وأزمة خيارات وتوجهات اقتصادية واجتماعية، أزمة تتمظهر وتعبّر عن نفسها في حالة قصوى من السقوط الأخلاقي والقيمي، أزمة ذات استتباعات كارثية مأساوية على ظروف حياة الطبقات الاجتماعية المفقّرة والكادحة فإنّه من التحصيل الحاصل أيضا القول إنّ أزمة المسار الثوري هي أيضا أزمة معارضة طبقية وطنية راديكالية قادرة على تغيير موازين القوى السياسية وعلى التصدي لكل النزعات والاتجاهات الشعبوية التي استفادت كثيرا من حالة الفراغ السياسي ودفعت باتجاه تغذية وتعميق المزاج الشعبي المضاد للسياسة والسياسيين دونما انتباه للاختلاف بين من هم أصدقاء الشعب ومن هم أعداؤه.

الاستخلاصات والدّروس

إنّ المسار الثوري، بما حالة فعل تاريخي إنساني لقوى طبقية متصارعة وبما هو حلقات متتابعة ومتشابكة من الانتصارات والإخفاقات بين قوى الثورة والقوى المضادة للثورة وبما هو أحداث ووقائع يومية تنتج من داخل منطقها الخاص أشكالا جديدة للمواجهة والمقاومة والإبداع والجمالية... إنّ المسار الثوري بهكذا خاصيات سيظلّ مسارا تراكميا مفتوحا على كل صيغ التجديد والتطوير والإبداع. وهو ما يفترض بالضرورة أن يكون الفعل النضالي الطبقي الوطني لليسار فعلا يوميا تشاركيا بعيدا عن الانعزالية والطفولية اليسراوية. يصهر الطاقات ويحدّد الأهداف الآنية والبعيدة بكل موضوعية وقدرة على الاستباق والتوقع وإبداع الأشكال والصيغ السياسية والتنظيمية التشاركية والأفقية باستقلال تام عن القوى الطبقية والسياسية المهيمنة والمحافظة.

وما هو مطروح على اليسار الآن وهنا هو أن يمارس نقدا ذاتيا لمنجزه التاريخي لينهض من جديد وأن يكون هذا النقد متبوعا بالقطع مع السلوك العصبوي والانعزالي وبتطوير وتثوير بُناه الهيكلية والتنظيمية وتوظيف كل التقنيات الاتصالية والرقمية والدفع باتجاه تحويل مشروع اليسار موضوعيا إلى مشروع بنّاء مجتمعي قوامه العدالة الاجتماعية وتحقيق الحرية والمواطنة الكاملة وسيادة الشعب على أرضه وثروته ومصيره.

صوت الشعب

هل ثمة ما يدعو فعلا إلى مواصلة التفكير في «الشعبوية»

عادل الحداد

مناسبة مرور عشر سنوات كاملة على أحداث ديسمبر - جانفي 2010 / 2011 التي انتهت بسقوط الاستبداد واستهلال مرحلة جديدة يحلو للبعض أن يسمّيها "مرحلة الديمقراطية" أو مرحلة "الانتقال الديمقراطي"؟ في إثارة هذا السؤال بعض وجاهة نظرا إلى المناخ السياسي الذي ساد منذ سنوات والذي أصبحت فيه "الشعبوية" مسلكا للالتفاف على انتظارات انتفض من أجلها الشعب التونسي، دون قيادة قوية تؤطره، وقدّم في سبيلها التضحيات الجسام. لقد اختزل الفاعلون السياسيون مرحلة ما بعد سقوط رأس السلطة في إحداث إصلاحات سياسية وإرساء مؤسسات "ضامنة" للديمقراطية. واعتبروا "الانتخابات" الوجه الأمثل للديمقراطية المطلوبة. وكان ذلك على حساب الاستحقاقات المتصلة بالتنمية الشاملة، ممّا أدّى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وبلوغها درجة من التعفن جعلت الوضع أسوأ وأشدّ على الجميع. لقد أصبح الانتصار في الانتخابات الشغل الشاغل للقوى السياسية وأصبح احتلال مواقع بالبرلمان أقصى ما تنشده تلك القوى حتى تتملك بالسلطة وتوجه العلاقات الاجتماعية نحو تحصيل الفائدة القصوى لفئات اجتماعية بعينها تتعارض مصالحها مع مصالح الطبقات التي لم تغنم من السياسات المعتمدة غير مزيد من الفقر ومن تدهور الخدمات الاجتماعية.

إنّ هذه المسافة الفاصلة بين السياسي من جهة والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى هي الفضاء الذي انتعشت فيه الشعبوية التي أمّنت تواصل سنوات عجاف ومكّنت بعض القوى السياسية من "نهب أصوات الناخبين" تمهيدا "لنهب خيرات البلاد" وبذلك حلّت الوعود محل الإجراءات وحلّ بيع الوهم محلّ التوجه نحو معالجة الأوضاع المتأزمة وحلّ التعامل مع ثروات البلاد بمنطق الغنيمة محلّ استثمار تلك الثروات كموارد توظّف للتنمية والعدالة الاجتماعية.

تُحقق الشعبوية هذا الغرض لما فيها من قدرة على استمالة الناس وحشدهم في قطيع مأخوذ ببريق الشعارات دون تمكينهم من فرص حقيقية للتثبت من مضامين تلك الشعارات وتبيّن المخاطر المترتّبة على السياسات التي تنتهجها القوى السياسية المهيمنة... ويصبح من الصعب على طيف كبير من الناس التمييز، في ظلّ التعدد السياسي الموجود، بين القوى التي تنزع إلى إحداث تغييرات حقيقية تفيد المجتمع وبين القوى التي ليس لها أية مصلحة في تلك التغييرات. فتلجأ إلى دّس السم في العسل. من مصلحتها أن يطغى الغموض على المشهد السياسي وأن تكون بلا لون قار يشير إليها. لذلك لا يُحرجها توظيف المتناقضات وطمس الفوارق بينها إمعانا منها في التعمية وإرباك البصائر. نجدها تجمع الجهل بالعلم، طقوس الأساطير بالتكنولوجيا المتطورة، التّديّن باللاّتديّن، الاستبداد بالديمقراطية، الثراء بالفقر، التوحش بالتحضر، رفعة الأخلاق بوضيعها، النظام باللاّنظام، حقوق الإنسان وانتهاكها، اليأس بالأمل وشعارات الثورة بسياسات رجعية... وغيرها من المتناقضات كثير.

ولأنّ مصائر الناس والبلاد أصبحت رهينة الانتخابات ومتوقفة على ما يفرزه الصندوق شقّت الشعبوية طريقها إلى الجميع. ليس من الضروري أن يعبّر عنها فصيل سياسي بعينه لأنها مستعصية عن كل احتكار. فجرى اعتمادها من قبل أغلب الفصائل السياسية وحتى النقابات والجمعيات والزمر وإن بنسب متفاوتة ولا أحد منها يصف نفسه بالشعبوية أو يرضى أن يوصف بها. العلامة التي تدلّ عليها هي كثافة "المطلب الآني" وإغراء "التو" الذي يتملك بالنفوس ويوجه الإرادات المغلولة والذي من أجل نيله تحضر الجهوية والقبلية والعروشية والقطاعية والفئوية وغيرها من أشكال الاحتماء بالجماعة الضيقة. وقد يكون خيار "الخلف المعلوم" والآمن عندها أفضل بكثير من خيار "الأمام المجهول" وأجدى ويكون النكوص أضمن من التوثّب نحو الممكن. تمارس الشعبوية سلطانها على الناس بتوسّط الخطابة الحماسية والخطاب المغالطي والصورة وبضروب من الفن الهجين وأيضا، بما يُسمّى "الذباب" المجند للدفاع عنها في مواقع التواصل الاجتماعي ومواجهة خصومها بكلّ الأساليب حتى القذرة منها. بكلّ هذا، تُجيّش الشعبوية أنصارها وقد تجرّهم إلى ممارسات عنيفة وأحيانا عنيفة جدا.

في وجه من وجوهها، تعبّر الشعبوية عن يأس حشودها من الأطر النظامية ومن المؤسّسات التي تنظّم حياتها حتى لو كانت عريقة. ويمثّل هذا اليأس أساسا صلبا لانتشارها لأنه يحيل، من ناحية على وقائع حقيقية، وينفتح، من ناحية أخرى، على آفاق مغرية وإن كانت آفاقا غير قابلة للتعيّن والتجسيم لكونها هلاميّة. وبين الوقائع والآفاق تتقدم الشعبوية بارتجال المواقف وإحداث الصخب العام حولها وتضخيم الوعود. إنّ الارتجال والتعامل العاطفي مع الأحداث يمثّلان العلامتين المميزتين لكلّ "حراك شعبوي" لأنه في الأخير حراك لذاته لا لنتائجه.

وحتى يتدعّم نفوذها، تعمد الشعبوية إلى ترذيل الحياة السياسية واستهجان دور الاحزاب السياسية وعزل النخب عن الجماهير ومحاصرة المثقفين ومناهضة كل خطاب عقلاني يتوقف عند دقائق الأمور. تشعر الناس أنه لا فائدة لهم في كلّ هذا وأنّ "انعتاقهم" ليس بإرادتهم بل بإرادة "بطل" ملهم بيده أمر السماء والأرض وأنّ خلاصهم بين شفتيه في لسانه وفي يده على طرف بنانه وأنّ حالهم سيتغير حين يتنازلوا له عن حقّهم في التفكير وحقّهم في التعبير وحقّهم في رسم السياسات.. وأنّ الكاريزم الذي له يعفيهم عن مواصلة النضال من أجل حقهم وخيرهم.

لا نستغرب إذن انتشار الشعبوية في عالم مأزوم لم تقدر فيه النخب السياسية على فتح أفق حقيقي يتلاءم مع اللحظة ويأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الحاصلة محليا ودوليا ويرسم خطة توجّه نضالات الشعوب باتجاه مزيد من الانعتاق والتحرّر ومزيد من العدالة والمساواة... إنها علامة أزمة الفكر الذي يعاني قصوره على الإحاطة بالموجود وعلى رسم المنشود. بفضل هذا القصور، ستواصل القوى المهيمنة استثمار الشعبوية كقوّة تظهر معارضة وهي في الحقيقة معاضدة، وذلك حتى لا يتمّ إسقاطها وتفكيكها وحتى تجد مخرجا جديدا لأزمتها الهيكلية يمكّنها من إعادة بناء ذاتها لتواصل هيمنتها بتأزّم أقلّ كلفة. من أجل ذلك تحتاج تلك القوى إثارة النعرات والفتن في العالم والحثّ على المعارك والحروب الأهلية والإقليمية وصنع ربيع يكون، هنا وهناك، خريفا يمتد على سنوات.

لا نستغرب أيضا أن نكون أمام هذا المشهد السياسي البائس الذي يهيمن عليه الجهل وانعدام الخبرة وأن نكون أمام برلمان بهذه التجاذبات التي تولّد القصورَ من القصورِ.

ومع هذا، يبقى زمن الشعبوية قصيرا بالمقارنة مع زمن نضال الشعوب وزخمه... يمكن لها أن تُسقط حكومة أو مجموعة من السّاسة، يمكنها أن تفكّك حزبا وتُطيح باقتصاد أو تنتصر في معركة انتخابية ولكنها أبدا لن تستطيع إنقاذ وطن وتجاوز أزمة وتحقيق خلاص مهما بدت ثورية في الشعارات التي ترفعها.. إنّ التضليل الذي تمارسه الشعبوية يبقى تضليلا، يوهم ولا ينال وهمه. وإنّ وهم الشعبوية، ككلّ وَهْم، يُطلب بإلحاح ولا يُدرك. إنها التّعبير العميق عن التلازم بين اليأس وتغذية الأوهام

الديمقراطيّة الشعبية، البديل الممكن والضروري لاستكمال المسار الثّوري التونسي

حبيب الزموري

> تتجلّى الأزمة تحديدا في أن القديم آيل إلى الزوال، بينما لا يستطيع الجديد أن يولد. وفي هذا الفاصل، يبرز عدد من الأعراض المرضية".
>
> غرامشي – دفاتر السجن

انقضت عشر سنوات على اندلاع الأزمة الثورية في بلادنا. شهدت خلالها الحركة الثورية موجات مدّ وجزر، لحظات انتصار ولحظات انكسار، تبعا لموازين القوى على الأرض بين قوى حاولت وما تزال "إغلاق قوس الثورة" وقوى متمسكة باستكمال المسار الثوري ومقاومة كافة محاولات الارتداد بحركة التاريخ إلى الوراء.

في الأثناء يراكم الشعب التونسي في هذا المسار الشائك والقاسي الدروس والتجربة الذاتية كما لم يفعل طيلة تاريخه. ولكن رغم أهمية هذه التجربة فإنها لم تكن كافية لاستكمال مهام الثورة وتحقيق الحد الأدنى من المطالب التي رفعها الشعب التونسي وهو يواجه جهاز الحكم النوفمبري ومن ورائه المنظومة الاقتصادية والاجتماعية التي يحرسها. فما هي أبرز عوامل انتكاسة وتعثّر المسار الثوري في تونس؟ وما هي السبل الكفيلة باستكمال هذا المسار ومقاومة محاولات الارتداد به لتحقيق مطالب الشعب التونسي في العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الوطنية؟

عشر سنوات من الالتفاف على المطالب الشعبية، عشر سنوات من المقاومة

انطلقت محاولات الالتفاف على المسار الثوري قبل سقوط رأس السلطة النوفمبرية بمحاولة شق صفوف الحركة الشعبية التي عمّت البلاد واستقطاب بعض القوى السياسية المعارضة وإطلاق بعض الوعود الفضفاضة. وقد كان النظام الحاكم في تلك اللحظة أكثر وعيا من القوى والشخصيات السياسية والحقوقية التي استقطبها بأن الحركة قد تجاوزت بعدها المطلبي والجهوي وتحوّلت إلى أزمة ثورية حقيقية بإطلاقها لشعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، تبشّر بإحداث تغيير جذري لا في نمط النظام السياسي فحسب بل في العلاقات الاجتماعية المتعلقة بتنظيم الإنتاج التي يُعبّر عنها التحالف الطبقي الحاكم منذ 1956. وهو ما أجبر هذا الأخير على التضحية بتعبيرته السياسية وركوب الموجة الثورية ليس للوصول بها إلى بر "الشغل والحرية والكرامة الوطنية" بل للانحراف بها في متاهات الانتقال الديموقراطي وإفراغها شيئا فشيئا من محتواها الاقتصادي والاجتماعي، مع سعي هذا التحالف الطبقي الكمبرادوري جاهدا إلى تشكيل تعبيرته السياسية التي ستدافع عن مصالحه في ظل النظام السياسي الجديد. ولئن تعدّد المترشحون للعب هذا الدور منذ 2011 وفي مقدمتهم حركة النهضة التي لم تغادر سدّة الحكم منذ ذلك التاريخ فإن تلك التعبيرة لم تكتمل بعد وعجزت الحركة الإسلامية عن كسب ثقة كافة شرائح الكمبرادور في تونس رغم كافة المناورات التي قامت بها. فاكتفت باستقطاب الشرائح الأكثر محافظة مع إغراء شرائح أخرى بتوفير الحماية لها مقابل تمكينها من مفاتيح "الدولة العميقة" ولكن شرائح أخرى من الكومبرادور التونسي وبتوجيهات من الرأسمالية العالمية قامت ببعث تعبيرات سياسية ليبيرالية مستقلة عن الحركة الإخوانية ولكنها لا ترى حرجا في تشكيل ائتلاف للحكم معها.

وهو أمر طبيعي بحكم المصالح الطبقية الموحدة التي تدافع عنها. هذا هو التحالف الطبقي الحاكم في تونس منذ 2011 والذي سخّر كافة إمكانياته المالية والدعائية وتحالفاته الإقليمية والدولية لقطع الطريق أمام استكمال المسار الثوري وتسييج النظام السياسي الذي أفرزته الانتخابات منذ سنة 2011 بسياج دغمائي مقدّس تحت عناوين مختلفة "كالشرعية" و"الثورية" و"المصلحة الوطنية" رغم محافظة هذا النظام على نفس الجوهر الطبقي للنظام القائم في تونس قبل 2011 بل إنه فاقم من حدّة التفاوت الطبقي والجهوي وتبعية البلاد وفقدانها لسيادتها الوطنية.

وقد كان يمكن لمسار الثورة المضادة أن يذهب بعيدا بالشعب التونسي إلى غياهب الإرهاب والظلامية وإلى لحظات أشدّ رجعية حتى من منظومة ما بعد 1956 لولا تصدّي القوى التقدمية والثورية لهذا المسار الرجعي. وقد كانت الجبهة الشعبية بين سنتي 2012 و2019 في خط المواجهة الأول لمقاومة تلك التوجهات الرجعية. ولئن لم تتمكن من تغيير موازين القوى تغييرا جذريا لاستكمال مهام الثورة، كما طرحت على نفسها منذ تأسيسها، فإنها حالت دون استتباب الأمر لفائدة المشروع الظلامي الذي كان يتربص بالشعب التونسي رغم تردّد القوى الليبيرالية وتواطئها مع التعبيرة الأكثر تنظّما للمشروع الإخواني في تونس. لقد نجحت الجبهة الشعبية في إبقاء المسار الثوري مفتوحا وحماية المكاسب السياسية التي ولئن لم تتحول إلى سلاح فعّال بيد الجماهير الشعبية فإنها تعتبر ضمانة أساسية من ضمانات التصدي للسياسات المعادية للشعب والثورة.

فالطبقات الكادحة والشعبية المتضررة من سياسات الائتلاف الطبقي الحاكم ورغم قسوة وثراء التجربة التي مرّت بها وما تزال منذ 17 ديسمبر 2010 فإنها ما تزال بصدد مراكمة تجربتها الذاتية التي لن تكتمل إلاّ بالوعي بمصالحها الطبقية والتنظّم. وهنا يتبيّن لنا البون الشاسع بين تجربة الكمبرادور الواعي تماما بمصالحه الطبقية الذي استدعى مباشرة إثر سقوط تعبيرته السياسية هيئة أركانه لإعادة التنظم والانقضاض على السلطة من جديد بعقد شتى أنواع التحالفات لقطع الطريق أمام نقيضه الطبقي والحيلولة دون وعيه بمصالحه الطبقية وتنظّمه مستنفرا أجهزته الإيديولوجية المختلفة لقصف العقول قصفا مكثفا، استعملت فيه كافة الأسلحة الإيديولوجية لخلق حالة من الفوضى تحول دون التحام الطبقات الكادحة والشعبية بتعبيراتها السياسية. وقد فشلت القوى الثورية وتحديدا القوى اليسارية الثورية عن كسر هذا الحصار. بل كانت هي نفسها ضحية هذه الآلة الدعائية الجبارة.

ويُعتبر تكتيك "خلق الفوضى" من أدبيّات اليمين الليبيرالي المتطرف منذ ثمانينات القرن العشرين وتبنّته الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الوقت في سياستها الامبريالية في العالم. لقد بلغت الرأسمالية العالمية ووكلاؤها المحليين في البلدان التابعة أعلى درجات التنظّم. وهي تعي جيّدا أنّ الأفكار والمشاريع الوطنية والأممية تتحوّل إلى قوّة هادرة متى امتلكت سلاح التنظّم. لذلك فهي تعمل جاهدة على منع ارتقاء الحركات الجماهيرية إلى درجة التنظّم السياسي. بل إنها تموّل كافة أشكال التنظّم اللاّسياسي وتعمل على زرع الفوضى في البلدان التي لم يتمكن فيها وكلاؤها المحليون من حسم الصراع لفائدتهم.

مسار ثوري يتعثّر لينهض من جديد

تحاول قوى الالتفاف على الثورة جاهدة "وضع الثورة بين قوسين" وإغلاق المسار الثوري نهائيا لوضع ترتيبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي النهائي بعد نجاحها النسبي في وضع ترتيبات نظام الحكم بنجاحها في المحافظة على الجوهر الطبقي للسلطة رغم اضطرارها إلى تغيير شكلها رغم ما يطرحه شكل السلطة الجديد من عراقيل أمام مساعي الهيمنة والسيطرة التي عكستها ممارسة تلك القوى للحكم وتعرّضها المستمر للموجات الاحتجاجية. فما إن تخمد موجة حتى تبرز موجة جديدة لا سيما أنّ الائتلاف الطبقي الحاكم قد استنفد جميع حيله ومسكناته لإخماد الأصوات المطالبة بالشغل والكرامة والعدالة الاجتماعية. ولئن كانت أغلب الحركات الاحتجاجية متحضّنة بانتمائها الجهوي والمحلي أو القطاعي إلى حدّ الآن فإنّ التجربة علّمتنا أنّ الموجة الكبرى لا تأتي إلاّ بعد سلسلة من الموجات الصغيرة.

لقد استغرق التونسيون والتونسيات 23 سنة في مناوشة ديكتاتورية بن علي هنا وهناك قبل الإطاحة به يوم 14 جانفي 2011، إنّ الزمن الثوري لا يقاس بالتوقيت الرسمي ولا بروزنامة إدارية. فالأزمة الثورية يمكن أن تستغرق عقودا عديدة تحقق فيها قضايا الثورة الانتصارات، كما تعرف فيها الانكسارات والارتدادات. ونحن لا نتكهن عندما نعتبر الأزمة الثورية في تونس لم تصل إلى ذروتها بعد وأن أحداث 17 ديسمبر 210 – 14 جانفي 2011 ليست سوى فاتحة لمسار ثوري طويل وعسير وشاق. فالطبقات المهيمنة ستستميت في الدفاع عن مصالحها بكافة الطرق والوسائل وعندما تعي أنّ الطبقات المضطهدة قد وعت بذاتها ولذاتها والتحمت بتنظيمها السياسي الطبقي فإنها ستلجأ إلى أشدّ الوسائل رجعية وفاشية وشعبوية دفاعا عن مواقعها الاجتماعية المتعلقة بتنظيم الإنتاج ومواقعها صلب أجهزة الدولة.

إنّ سيرورة الثورة هي نفسها سيرورة الوعي الطبقي. فكلّما وعت الطبقات المضطهدة حجم اضطهادها واستغلالها واغترابها ارتفعت موجة ثورية. وكلّما خمد الوعي الطبقي إلاّ وانحسرت الموجات الثورية. هذه هي السيرورة التي تحكم على المسار الثوري بالمدّ والجزر في ظل غياب أو ضعف التنظيم الثوري واختلال موازين القوى لفائدة القوى الرجعية المناهضة للتغيير الجذري بما فيها القوى الدّاعية إلى ترميم النظام القائم وإصلاحه دون المساس بجوهره الطبقي الاستغلالي. إنّ دروس "البيان الشيوعي" ما تزال تحيّم على المسارات الثورية في القرن الـ21، "فالرأسمالية التي تحفر قبرها بيديها" هي أكبر محرّض ثوري للشعوب بسياساتها العدوانية وبما تفرزه من تفاوت بين الطبقات والشعوب وبما تزرعه من دمار بالعالم وبتوازناته البيئية.

ولا تشذّ الرأسماليات التابعة عن هذه القاعدة بما تُلحقه بالطبقات الكادحة والشعبية، بل وبشرائح واسعة من البورجوازية نفسها من تفقير وتدمير ممنهج للنسيج الاقتصادي الوطني لفائدة نسيج اقتصادي قائم على الريع والتوكيلات الأجنبية. هذه السياسات بالتحديد هي التي تخلق الظروف الموضوعية للاحتجاج. وهي التي تزوّد شعلة الغضب والرفض بالأوكسيجين لتبقى متّقدة. ولكن ما حكم على المسار الثوري في بلادنا بالتعثر والانتكاس هو بكل تأكيد العامل الذاتي المتعلق بالتنظيم الثوري ومدى تحمّله لمسؤوليته التاريخية في تنظيم الطبقات المضطهدة وتسليحها ببرنامج الثورة وقيادتها في صراعها ضدّ أعداها ووضع الخطط المناسبة للانتصار في هذا الصراع.

الدّيمقراطية الشّعبية، البديل الممكن والضّروري لاستكمال المسار الثوري التونسي

تزداد القناعة يوما بعد آخر لدى المتشبّثين باستكمال مهام الثورة أنّ نظام الحكم بمختلف أجهزته القائم في بلادنا منذ انتخابات 2011، ليس عاجزا عن تحقيق تلك المهام فحسب. بل أصبح يشكّل رأس حربة قوى الالتفاف على مطالب الشعب التونسي التي عبّر عنها بكثافة في شعاراته التي واجه بها نظام الحكم النوفمبري. وحتى محاولة تعديل موازين القوى من داخل المؤسسات التمثيلية لهذا النظام لفائدة القوى الثورية قد باءت بالفشل نظرا إلى تحكّم الائتلاف الطبقي الذي ما يزال مهيمنا على العلاقات الاجتماعية المتعلقة بتنظيم الإنتاج فارضا وصايته على أجهزة الحكم في مفاصل وقواعد هذه المنظومة التمثيلية. وهو ما مكّنه من إعادة إنتاج نفس الجوهر الطبقي للسلطة بل في نسخة أكثر فسادا ومافيوزية من المنظومة النوفمبرية التي حرصت على حصر التمعّش من المنظومة في عائلات بعينها وتحرص على توزيع الغنائم بينها.

لقد تحرّر الفساد أيضا اليوم من ديكتاتورية كانت تلجم نهمه وجشعه حينا لتطلقها حينا آخر. وأصبحت الأقلية المافيوزية المتحكمة في مقدّرات البلاد هي من توزّع غنائم السلطة بين الوكلاء السياسيّين المترشّحين لخدمة مصالحها.

أمام هذا الوضع المتعفن الذي أوصل البلاد إلى حافة الانهيار ووضعها تحت رحمة القوى الإمبريالية وأشدّ وكلائها الإقليميين رجعية على الثوريين التسلح بكل جرأتهم الثورية للاعتراف بأن تحقيق مطالب الشعب والثورة واستئناف المسار الثوري يمرّ عبر طريق واحد، هو طريق الإطاحة بهذا النظام البائس الغارق في الفساد باعتراف أجهزته نفسها ورسم ملامح النظام البديل القادر على استكمال مهام الثورة ووضع حدّ لمسار الالتفاف عن مطالبها وشعاراتها المركزية. وهو في تقديرنا "نظام الديموقراطية الشعبية" الذي لا يكتفي بتغيير شكل السلطة فحسب، بل يسعى إلى تفكيك جوهرها الطبقي وتمكين الشعب من السلطة الفعلية عبر تمكينه من تثوير علاقات الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية وبسط سيادته على الثروات والمؤسسات الوطنية وتوجيهها لتحقيق مطالب الشعب التونسي في العدالة الاجتماعية والكرامة والسيادة الوطنية. وبالتالي وضع أسس الدولة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق الاشتراكي.

إنّ استكمال مهام الثورة وتحقيق المهام الوطنية والديمقراطية الشعبية دون القضاء على العلاقات الاجتماعية الجائرة المتعلقة بتنظيم الإنتاج السائدة في بلادنا هو محض وهم ومطاردة للسراب. هذه هي الطريق التي يفتحها حزب العمال أمام الشعب التونسي وهي لا تشبه الطريق التي روّجت لها أجهزة الدعاية البورجوازية في الداخل والخارج كطريق تضلّلها زهور أشجار "ياسمين الربيع العربي" ليكتشف الشعب بعد سنوات قليلة أنها طريق تقود إلى مستنقع الفساد وانتهاك كرامة الوطن والشعب والتفقير والتدمير الممنهج لطموحات التونسيات والتونسيين. إنّ طريقنا "طريق وعرة، متعرجة، محفوفة بالمخاطر" تستوجب "بذل أكبر التضحيات أحيانا". ولكن مهما بلغت جسامة تلك التضحيات فإنها لا تقارن بجسامة تواصل الانتظارية والاستسلام في مواجهة سياسات هذا الائتلاف الطبقي الغاشم الذي استنزف مقدّرات البلاد وأصبح يمثّل عائقا تاريخيا أمام التقدم والتحرّر لابدّ من إزاحته.

انتفاضة 26 جانفي 78: أسباب الأمس ودروس اليوم وأيّ "منظمة نقابية نريد؟

الناصر بن رمضان

تحتل انتفاضة 26 جانفي 1978 مكانة مميزة في الذاكرة التونسية عموما وفي ذاكرة النقابيين بوجه خاص، من جهة لما شهدته تلك الفترة من أحداث خطيرة أظهرت آنذاك الوجه الفاشستي للنظام البورقيبي الذي تسبّب حسب الرواية الرسمية في سقوط 52 قتيلا و365 جريحا. فيما تحدثت تقارير مستقلة عن مقتل ما يزيد عن 400 شخص على رأسهم سعيد قاقي والمناضل حسين الكوكي، وأكثر من 1000 جريح علاوة على الإيقافات والتعذيب والمحاكمات والفصل عن العمل.

ومن جهة ثانية تعود هذه المكانة المميزة للانتفاضة لما أظهرته الحركة العمالية والنقابية من قوة واستماتة في الدفاع عن مطالبها المهنية والمعنوية المشروعة وعلى رأسها الدفاع عن الاستقلالية عن الحزب الحاكم ورفع المطالب الديمقراطية العامة كالعفو التشريعي العام وحرية الإعلام والتعبير والحق في التنمية العادلة.

الأسباب والوقائع:

تعود أسباب الانتفاضة المجيدة إلى أسباب عامة تمثلت في دخول النظام الرأسمالي العالمي في أزمة عامة حادة ابتداء من سنة 1973 انعكست بصورة مضاعفة على بلادنا كغيرها من البلدان ذات الاقتصاديات الضعيفة والتابعة. إذ بدأ نسق النمو في التراجع والتوازنات العامة في الاختلال وعادت نسب التضخم والتداين والبطالة في الارتفاع وتدنت المقدرة الشرائية وارتفع معدل الفقر وباتت الفوارق بين الطبقات والجهات وكذلك سوء التصرف في المال العام ظاهرة مثيرة لحالة من التذمر العام بعد فترة التحسن الملحوظ طوال النصف الأول من عشرية السبعينات من القرن الماضي.

على الصعيد السياسي شهدت تلك الفترة إرساء وهيمنة نمط الحكم الفردي ذي الطابع الفاشستي الرافض لأبسط مظاهر الديمقراطية والحريات حيث تمّت مبايعة بورقيبة الرئاسة مدى الحياة وانتصبت المحاكمات المتواترة والجائرة ضد تيارات اليسار الجديد وقمعت بشدة أبسط التحركات الطلابية والشبابية.

أما الأسباب المباشرة فقد تسارعت بصورة ملحوظة بعيد المؤتمر 14 للاتحاد العام التونسي للشغل في مارس 1977 من زيارة الحبيب عاشور إلى ليبيا (ماي 1977) إلى الزيادات المشطة في الأسعار في ربيع وصائفة 1977 التي استتبعت انعقاد الهيئات الإدارية الجهوية والقطاعية المتسارعة وإعلان القيادات النقابية بصراحة متزايدة الوضوح رفض سياسة حكومة الهادي نويرة والاستعداد لمواجهتها. وشكلت الهيئة الإدارية المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 1977 منعرجها الحاسم. فتكثفت حركة الإضرابات تحت تأثير الأفواج الجديدة من شباب اليسار الثوري التي دخلت مسرح العمل النقابي لتشمل جميع القطاعات والجهات. وارتسم خط القطيعة بالكشف عن مخطط لاغتيال الأمين العام للاتحاد الحبيب عاشور في نوفمبر 1977 من قبل بعض غلاة حزب الدستور (التجمع لاحقا).

أما في الجهة المقابلة فكان صراع الأجنحة داخل الحكم على أشده: صراع حول كيفية معالجة الأزمة بين "الشق الفاشي" والشق "الأقل فاشية" بتحديدات تلك الفترة، انتهى بالإقالات والاستقالات والحسم لفائدة الكواسر من أمثال محمد الصياح وعبد الله فرحات وعامر بن عائشة والجنرال المخلوع بن علي القادم أنذاك من المخابرات العسكرية بغاية تكسير الحركة النقابية رأسا، وبذلك فتح المجال على مصراعيه لمرحلة الحسم العنيف: الإضراب العام في 26 جانفي من جانب الاتحاد دفاعا عن استقلالية الحركة النقابية والمطالب المادية والمعنوية للشغالين عموما، والقمع الأسود وارتكاب المجازر ونصب المشانق (المطالبة بالإعدام للحبيب عاشور) باستعمال الجيش والبوليس من قبل الحكومة دفاعا عن المصالح الطبقية للبرجوازية الكمبرادورية العميلة. فكانت المواجهة الكبرى يوم الخميس الأسود أغرقت فيه الحركة النقابية في حمام من الدم ونشطت فيه حملة الاعتقالات العشوائية في صفوف النقابيين ثم انتصبت المحاكم الجائرة لمقاضاتهم (أكثر من 2000 حسب لسان الدفاع في محاكمة سوسة الشهيرة التي أحيل فيها لوحدها 124 نقابيا وكيلت لهم تهم التآمر على أمن الدولة والعمل على قلب النظام وشملت المحاكمات إلى جانب القيادات النقابية من المكتب التنفيذي التي بلغت 10 سنوات أشغال شاقة، قيادات من مختلف المستويات والجهات والقطاعات.

والجدير بالذكر أنه فيما كانت حملة التضامن مع الموقوفين على أوسعها في الداخل والخارج (إضرابات تضامنية حتى داخل السجون، كانت ردة فعل حركة الإتجاه الإسلامي (النهضة الآن) خارج السياق تماما إذ تفصت منها واعتبرتها كالعادة فتنة وكل فتنة في النار.

الدروس والعبر:

1) كانت انتفاضة 26 جانفي 78 ذات طابع عمالي واضح لأول مرة في تاريخ تونس الحديث. إذ قادت الطبقة العاملة ممثلة في منظمتها النقابية هذا التحرك ولم تدافع عن مطالبها المهنية فحسب، بل شملت مطالبها قضايا الحريات العامة والفردية وعديد القضايا المتعلقة بنظام الحكم وإدارة شؤون البلاد وبذلك دخلت الطبقة العاملة رسميا معترك الحياة السياسية وأدلت بدلوها في رسم منوال التنمية ونمط الحكم بعد 56 وبرهنت أنها فعلا قوة اجتماعية لها وزنها وبمقدورها منازلة الدولة البرجوازية المجهّزة والمسلّحة بأدوات القمع ولا تحتاج في ذلك إلاّ إلى القيادة الثورية والقطع مع التسيير البيروقراطي للمنظمة الشغيلة. وذاك هو الدرس الثمين الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في زمن التصفيات البيروقراطية لأبناء المنظمة التقدميين. ولامجال لإنكار هذا الدور والقفز عليه. كما لا مجال لاستصغاره والاستخفاف به. وهو ما لم تفهمه بعد قوى الثورة المضادة وعلى رأسها حركة النهضة التي مازالت تحلم بدولة الخلافة وسياسة التمكين والأخونة الناعمة للمنظمة النقابية وللمجتمع ككل. لكن دون طائل، إذ تفشل في كل مرة في محاولة التمكن من الطبقة العاملة ومنظمتها النقابية.

2) إنّ مدبّري مجزرة 26 جانفي 78 شأنهم في ذلك شأن عملية قفصة 80 وانتفاضة الخبز 84 وصولا إلى قتلة شهداء ثورة 14 جانفي 2011 وقتلة الرفيق شكري بلعيد ومحمد البراهمي مازالوا يتمتعون بالحرية كأنّ شيئا لم يكن. إذ لم تطلهم يد المحاسبة بعد ولم يقع تتبعهم قضائيا. فمتى ستقول العدالة الانتقالية كلمتها وقد مرت عقود على البعض منهم؟ وإلى متى يواصل الاتحاد العام التونسي للشغل الصمت في حق مناضليه وقياداته النقابية القديمة منها والحديثة؟ وإلى متى يستمرّ التناسي غير المبرّر وغير البريء لمثل هذه الملاحم النضالية التي سطّرتها الطبقة العاملة بدمها وعدم إحياء هذه الذكرى في كافة دور الاتحاد، إذ تمرّ مرور الكرام وتُسهم البيروقراطية عن وعي في محو ذاكرة النقابيين؟ لقد آن الأوان لإعادة إحياء هذه الذكرى وجوبا جهويا وقطاعيا. كما آن أوان التحقيق في المجازر وتحديد المسؤوليات وكشف العدد الفعلي لقائمات الضحايا الذين استشهدوا برصاص البوليس والعسكر والميليشيات وإعادة الاعتبار لهم والتعويض لعائلاتهم.

3) دخلت الطبقة العاملة المعركة بكل ثقة واقتدار وتعرضت إلى مجزرة رهيبة ستظل محفورة في ذاكرتها. لكنها ظلت صامدة وقاومت التدجين والتنصيب وتمسكت وماتزال باستقلالية قرارها والحال أنها لم تستند وقتئذ إلى تجربة نضال سياسي كاف ولم تكن مسلحة بنظريتها الخصوصية ولا بهيئة أركانها وقيادتها المستقلة. إذ عملت تحت قيادة البيروقراطية العاشورية التي أظهرت لا محالة – وبصورة استثنائية – درجة عالية من الجرأة والتصميم للمضي قدما في تبنّي مطالب الحركة النقابية ومسايرة النضال الجماهيري.

واليوم في مثل هذا المسار الثوري فإنّ الطبقة العاملة في حاجة إلى إعادة تسليحها بالبرنامج المباشر لاستكمال أهداف الثورة الديمقراطية الذي تمثله قوى اليسار الثوري الناهض من جديد. كما هي قادرة على فرض بديلها الديمقراطي الشعبي، غير مسموح لها أن تشكل وإلى الأبد احتياطيا للبرجوازية الكبيرة سواء في شقها الليبرالي المتوحش أو اليمين الظلامي المستبد. كما هو غير مسموح لها أن تبقى رهينة الاختيارات البيروقراطية النقابية المكبلة لتطلعاتها وتحررها وأنّ معاركها الخارجية تمرّ حتما بالتوازي مع معركتها الداخلية المتمحورة اليوم حول الديمقراطية النقابية وإبطال مهزلة المؤتمر الوطني الاستثنائي غير الانتخابي.

4) إنّ الأسباب الجوهرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدّت إلى انتفاضة 26 جانفي 78 مازالت قائمة – رغم الفوارق في التوقيت – إلى الناس هذا طالما المنظومة العامة اللاديمقراطية واللاشعبية والعميلة للعشر سنوات الأخيرة مازالت على حالها. بل واستفحلت وتعمقت أسباب اليوم لتنضاف إلى أسباب الأمس. وحتى وإن تمكنت القوى الثورية من إسقاط رأس الديكتاتورية والفساد فإن استبدادا جديدا قد خلفه وفسادا جديدا قد حل مكانه بل ربما أكثر بشاعة وفجاجة، ينضاف إليه ارتفاع منسوب الاحتقان والتوتر الاجتماعي والفقر والبطالة والتهميش والاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بالشغل والحق في التنمية تندلع كل يوم في كل الجهات والقطاعات مطالبة برحيل كل منظومة الفساد والفشل التي لا تتوانى في إنزال المدرعات وكل الترسانة العسكرية لقمع المحتجين والمتظاهرين العزّل والقصّر من أجل الدفاع عن مواقعهم في الحكم.

إن الحركة النقابية التي خاضت معاركة عديدة سلمية حينا وعنيفة أحيانا دفاعا عن شعاراتها المتمثلة أساسا في الاستقلالية والديمقراطية والنضالية مطالبة اليوم في ظل الأوضاع الثورية الجديدة بلعب دور أكبر من ذي قبل والانخراط الفعلي في نضال الشعب والمساهمة الأمامية في استكمال مهام الثورة. فلا مجال للحياد الوهمي والوطن تنهشه المافيا الجديدة ولا دعاية كاذبة لدور تعديلي للمنظمة والشعب بين مخالب الليبرالية المتوحشة ووباء الكورونا الفتاك لأنّ الأمر بات من الخطورة بمكان لأن تنحاز الحركة النقابية وتنحاز منظمتها في الوضوح ودون لبس أو غموض إلى صف الثورة وتقف جنبا إلى جنب في الصف الديمقراطي التقدمي ضد الائتلاف الرجعي الظلامي.

ومن أجل ذلك يتحتم على المنظمة النقابية وعلى هياكلها وقياداتها المركزية بالخصوص التخلي عن بدعة الحوار الوطني المنقذ لائتلاف المجنزرات والمدرعات والغارق في وحل صراع المواقع والانحياز بالكامل إلى ائتلاف التقدمي المعارض من أجل إنقاذ البلاد وهو من صميم الدور الوطني للمنظمة. نريدها منظمة تعيد احتضان أبنائها لا ترحيهم ماكينتها الرهيبة، منظمة ديمقراطية تقطع مع البيروقراطية والتكلس والرداءة، منظمة تدافع عن تاريخها وتعيد رفع شعار "شهداء 26 أحنا ليكم مخلصين"، منظمة تتصالح مع ذاتها وتتخلى عن المؤتمرات الصورية والانقلابية، منظمة منتصرة لمئات الآلاف من المسرّحين والمطرودين قسرا في القطاع الخاص، منظمة مناهضة للخونجة لا متواطئة ومهادنة لها، منظمة معادية للاستعمار ومدافعة عن مناعة الوطن وسيادة الشعب.

صوت الشعب

الزّمن الثّوري غير الزمن العادي

علي البعزاوي

عندما أقدم بن علي على الانقلاب على بورقيبة سارع حزب العمال في نفس اليوم (7 نوفمبر) بإصدار بيانه الشهير "الجنرال بن علي يفتح عهد الانقلابات في تونس". ومثّل ذلك مؤشرا على سرعة البديهة لدى حزب العمال وقراءة موضوعية للحظة التي تمرّ بها البلاد والمرحلة الجديدة التي ستدخلها وحقيقة الحكم الجديد وعلاقته بانتظارات الشعب الذي عانى الويلات في أواخر العهد البورقيبي.

وأمام ردّ الفعل السلبي من عديد النخب وحالة التردّد وحتى المراهنة من الكثيرين على "صانع التغيير" في تطوير الحياة السياسية نحو الأفضل أطلق حزب العمال رسالة مفتوحة/ لائحة تتضمن جملة من المطالب المتعلقة بالحريات السياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ليضع الحكم الجديد أمام اختيار صعب. فإمّا الاستجابة لهذه المطالب أو الرفض، وبالتالي افتضاح أمره وانكشاف حقيقة علاقته بالشعب وبمطالبه الأساسية.

وقد عاش الشعب التونسي طيلة عشرين سنة من حكم بن علي القمع والتجويع والتهميش والتعذيب في مراكز الإيقاف والسجون وبيع البلاد والفساد في أعلى هرم السلطة والتطبيع مع الكيان الصهيوني إلى جانب التصحر الفكري والثقافي الذي خيّم على المشهد وتدجين الإعلام ومحاصرة الأحزاب والمنظمات الوطنية وإخضاعها بقوة البوليس وقضاء التعليمات. وقد تطلّب الأمر عشرين سنة ونيف من الجهد والنضال والصراع بكلّ الأشكال حتى ينهض الشعب التونسي ذات 17 ديسمبر ليُنهي حكم الطاغية ويفرض بدماء الشهداء والجراح والآلام الانتقال إلى شكل جديد من الحكم يُعيد الاعتبار للحرية والمواطنة ولحقّ الاحتجاج والانتخاب...

واليوم وشباب تونس يقارع منظومة التبعية والاستغلال والفساد الحالية وينخرط في حراك بدا يعمّ الجهات يبادر حزب العمال وعديد القوى التقدمية مرة أخرى بإعلان أنّ هذه المنظومة لم تعد صالحة للخدمة وأنه حان وقت رحيلها والاستعاضة عنها بأخرى أقرب إلى الشعب وخادمة لمطالبه في الشغل والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والسيادة على ثروات بلاده، وأنّ الحوار معها سيكون من خلال الشارع دون سواه. وللتذكير فقد سبق لحزب العمال التعبير عن هذه الخلاصة منذ سنوات مؤكدا أنّ الثورة وقفت في منتصف الطريق وأنها لم تحقق أهدافها كاملة وأنّ ما تغيّر هو فقط شكل السلطة (شكل ديمقراطي بدلا عن الشكل الدكتاتوري). ودعا الشعب التونسي إلى ضرورة استكمال المسار الثوري. أمّا الوعي الشعبي بهذه الخلاصة فقد تطلّب تسع سنوات من الوقت ليصبح قناعة راسخة على نطاق واسع. وهو في الحقيقة زمن قصير بالقياس مع الفترة الزمنية التي تطلبها إسقاط بن علي لعدّة أسباب أهمّها أنّ الشعب وقواه الديمقراطية لم يغيبوا عن المشهد ولم يتراجعوا والصراع لم يخفت إلاّ لفترات صغيرة ليعود بأكثر جرأة وتصميم ووعي في وقت لاحق.

الوعي يسري بسرعة أكبر في الزمن الثوري لأنّ المواطن يتابع ويتفاعل باستمرار وبتركيز كبير ويخوض المعارك هنا وهناك وحول هذه القضية أو تلك. وهو يقظ وفاعل خاصة وأنّ الثورة التونسية أتاحت له هذه الإمكانية التي لم تتوفّر في زمن الدكتاتورية. وتركت الأبواب مفتوحة أمام إمكانية النضال والمراكمة والفعل التغييري. وكذلك الأحزاب التقدمية، فرغم الضعف الذي تعانيه لأسباب مختلفة ذاتية وموضوعية، ليس هنا مجال ذكرها، فإنها قادرة على التعافي بسرعة وبإمكانها إذا ما التحمت بجماهير الشعب وتبنّت قضاياها الجوهرية وانخرطت إلى جانبها وفي مقدمتها في النضال الميداني فإنها قادرة على استيعاب وضمّ أوسع الطاقات من أبناء الشعب الكادح ولفّ أوسع الجماهير حولها. ففي الزمن الثوري عندما يحتدّ الصراع الطبقي تسقط التأثيرات المالية والهبات والوعود التي عادة ما تلقى الرواج في الزمن الانتخابي. ويتمّ الاستقطاب فقط على قاعدة المواقف والبرامج والخيارات الخادمة لمصالح الشعب. مثلما تتراجع الخلافات الحزبية وتصبح الوحدة ضرورية باعتبارها أحد أهمّ الشروط لتعديل ميزان القوى ضدّ القوى اليمينية التي ستسارع بدورها إلى التّوحّد من أجل إفشال الثورة. وقد بدأت بعد من خلال المواقف التي عبّرت عنها إزاء الاحتجاجات.

الشعب التونسي يضع اليوم أولى الخطوات على طريق التغيير الجذري مستفيدا من تجربة عشرية المسار الثوري ومن السند الذي يلقاه من الأحزاب الثورية والتقدمية التي استفادت بدورها ممّا حصل من أخطاء في الطور الأول من الثورة، حيث غاب البرنامج وغابت القيادة المركزية. وعلى القوى الثورية والديمقراطية والتقدمية اليوم من أحزاب ومنظمات وجمعيات وفعاليات شبابية ونسائية الالتحام بالشعب في الجهات والمدن والأحياء والعمل على توسيع المعركة وتأطيرها وربطها ببرنامج متكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي... والذهاب بها نحو تحقيق الأهداف والاستجابة إلى حلم طالما راود عديد الأجيال، الحلم بالعيش في ظلّ منظومة جديدة لا علاقة لها بالمنظومات السابقة. منظومة وطنية وديمقراطية وشعبية تحقّق السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الفئات والجهات وتمكّن الشعب التونسي من السلطة السياسية فيصبح شعبا سيّدا في بلاده وعلى ثرواتها ويبني عالمه الجديد بكلّ استقلالية.

صوت الشعب

حكومة الأعباء الثقيلة تمعن في دوس شعبها

عمار عمروسية

تزايدت في السّاعات القليلة الماضية المؤشرّات التي تدفع إلى الاعتقاد بأنّ حكومة "المشيشي" قد حزمت أمرها وأرست خيارها بالمضيّ قدما في التّعاطي الغليظ مع الحركة الاجتماعيّة تحت ذرائع حماية الأمن العام والممتلكات الخاصّة والعموميّة الخ...

فالتّنكيل بالمحتجّين والمحتجّات بالليّل والنّهار على حدّ السّواء تضاعف في اليومين الأخيرين وبلغ مستويات مفزعة نقف على تفاصيلها أولاّ في الأعداد الكبيرة من مختلف الأجهزة الأمنية العاملة ميدانيّا ومن حجم معدّاتها لتطويق الحراك وخنقه. وثانيا في الحصيلة الكبيرة للموقوفين وسرعة تحرّك النيابة العموميّة لإصدار بطاقات إيداع بالسّجون ضدّ المئات. وثالثا المباشرة بتعيين جلسات محاكمة لبعض المعتقلين واستصدار أحكام نافذة بالحبس ضدّ البعض الآخر.

إنّ الخيار القمعي هو الإجابة الأهمّ بل الوحيدة من حكومة "المشيشي" على موجة الاحتجاجات الدائرة منذ أيّام. ويغدو النهج الاستبدادي مفضوحا ومتكاملا بعد الإطلالة الاستفزازية لرئيس الحكومة أوّل أمس على شاشة الوطنية. فكلام "المشيشي" كان منسجما مع ذهنية المسامير الصدئة للفيف كبار الإداريين الذين يرون معاناة شعبهم وأزمة المجتمع من ثقب صغير حدوده الأروقة العفنة لسراديب "ماكينة" إدارة "التّحت" بأوامر "الفوق".

فالكلمة وردت علي لسانه بإيقاع وحيد خالية من كلّ روح ومشاعر.
تلاها على عجل مثل كلّ القرارت الإدارية في مجلس شركة مفلسة.

هذا من زاوية الشّكل، أمّا من حيث المضمون فالمقاربة البوليسية هي الأبرز. فهو كما يقال "يتفّهم الغضب ويتفّهم تدهور الأوضاع".

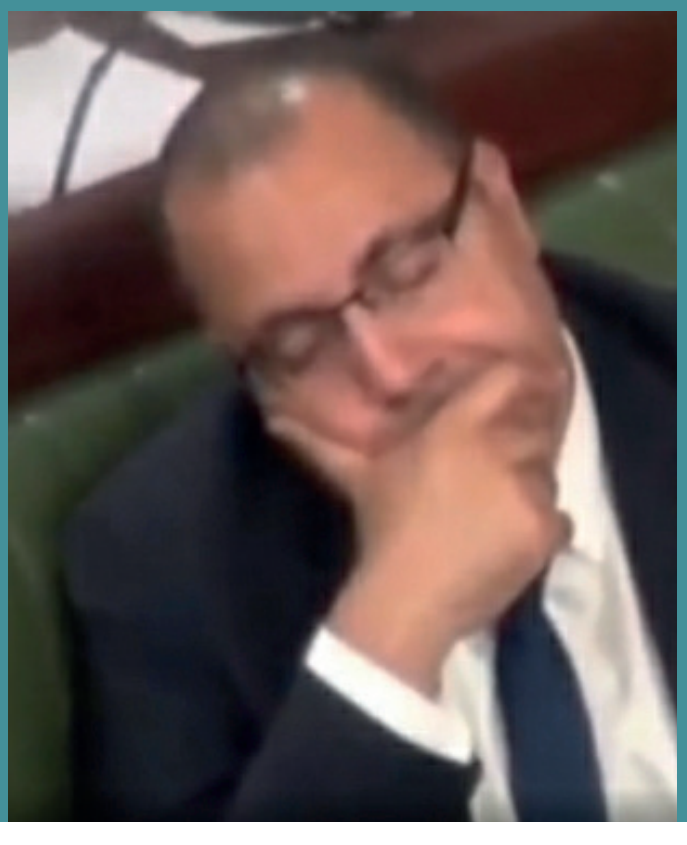

لأنّ منطق الأشياء يفترض انسجام المقدّمات مع الخلاصات. فمن يقرّ بالأزمة ويتفّهم الردود عنها يفترض عدم تجريم تلك الردود وعلى الأقل عدم التّركيز على المظاهر الثانوية للحراك.

يُجانب "المشيشي" الحقيقة عندما يدّعي تمييز حكومته بين حراك النّهار المشروع وحراك اللّيل المرفوض فكلاهما تحت الحصار البوليسي والهراوت والاستعمال العشوائي للغاز المسيل للدموع. ولعلّ حيثيات ما حصل سويعات قبل كلمته بشارع "الحبيب بورقيبة" وبعض أحياء العاصمة خير دليل على قولنا. فالتّنكيل بالمحتجّين دائم الحضور وحملات الإيقاف طالت شبيبة الليّل والنّهار وشملت حتّى المدوّنين في منازلهم. فسيف القانون وسلطة الدّولة التي ركّز عليهما لم يكونا سوى الغطاء لكسر إرادة النّاهضات والنّاهضين بما يضمن خنق الحركة الاحتجاجيّة ووأدها. فالقانون وإنفاذه على جهود المؤسسة الأمنية ولم يكلّف نفسه حتّى عناء التّمايز الشكلي مع الهمجيّة التي كثيرا ما كان أسلافه القيام بها تحت معزوفة "التّجاوزات والأخطاء". المشيشي تكلّم بلغة حزامه السياسي المعادي للحرّيات والدّيموقراطية ووضع حكومته تحت تصرّف قوى الثورة المضادّة.

فالإطلالة كانت بمثابة الإيعاز للمضيّ قدما في التّعاطي البوليسي مع الاحتجاجات وفتح الطريق أمام "حركة النهضة" لنفض الغبار عن جناحها الميليشياوي ودفعه إلى الشوارع تحت دواعي معاضدة الجهود الأمنية. نطق "المشيشي" بمصالح حزامه ألسياسيّ الموغل في الفساد والعداء المقيت للحركة الاحتجاجيّة التي سارعت دقائق فقط من انتهاء كلمته إلى العودة النشيطة إلى لحراك بالليّل والنّهار.

> المشيشي تكلّم بلغة حزامه السياسي المعادي للحرّيات والدّيموقراطية ووضع حكومته تحت تصرّف قوى الثورة المضادّة

سلاح بيد السلطة التنفيذيّة لإرهاب الأطفال القصّر وشبيبة الفقر والحرمان. والتّخريب الحقيقي للاقتصاد والمجتمع هو الحاصل على أيادي منظومة الحكم وبعض لوبيات التهريب والإثراء الفاحش من دوائر أحزاب الحكم وبعض العائلات المافيوزية. وحماية الملك العام من النّهب بواسطة إنفاذ القانون مطلوب في وجه مراكز النّفوذ المتحكّمة في سلطات القرار بمختلف مؤسسات الدّولة. فـ"المشيشي" خاطب الشعب بلغة الوعد والوعيد وأثنى يتلاعب رئيس الحكومة ويعمد إلى التّضليل غير أنّه مرّ بسرعة إلى التّهجّم على الحراك الاجتماعي. فهو "تخريب وشغب وخروج عن القانون"!!!

الثّورة القادمة، سلسلة الأسباب والنّتائج

حسين الذوادي

تستند الطّبقة المهيمنة في وصف الحركات الاحتجاجيّة دائما إلى القالب التّقليدي الجاهز وهو "نظريّة المؤامرة " مع إيلاء اهتمام خاص بانتقاء جزء من الأحداث وتعميمها على كل الرّافضين لسياساتها ويلاحظ في هذا السّياق التّركيز المفرط على توصيف المحتجّين "باللّصوص، والمخرّبين وغير ذلك ممّا يخدم الطّبقة المهيمنة. وطبعا فإن هذه الأحكام الأخلاقيّة المجرّدة تنحرف بالرّأي العامّ عن القضيّة الأساسيّة وهي الواقع المادّي المنتج لهذه القضيّة الأخلاقيّة في حدّ ذاتها، وهذا نموذج جاهز منذ فترة حكم بورقيبة إلى اليوم، وهي في كل الحالات تحاول ترسيخ نتيجة مسطّرة بشكل مسبق مفادها أنّ "المقدّس في خطر" من جهة أنّ القضايا الأخلاقيّة هي في نهاية المطاف إحدى أوجه " المقدّس" الّذي يمثّل استثمارا ثابتا لهؤلاء.

والسّؤال المطروح هنا:"من المسؤول عن وجود كل هذه الظّواهر السّلبيّة، وهل أن إيقاف الاحتجاجات وتجريمها كافيان لصنع مجتمع من الملائكة؟" قطعا إن من مزايا الاحتجاجات أنّها تُحدث الرّجّة اللاّزمة بكشف ما هو كامن في سياق عشر سنوات من الحكم الّذي شرعن وجوده بمقولات "الدّين والأخلا " وغيرها من المفاهيم الّتي لم تحدّ من تنامي أعداد المعطّلين والمهمّشين وظواهر السّلب، والاغتصاب والانتحار والتّسرّب المدرسي، والإرهاب والتّهريب والسّوق الموازية. وهي نتيجة حتميّة لمصالحة اللّصوص السّابقين وإعادتهم إلى المشهد بقوّة، وبالتّالي فإن تحليل الوضع الحالي لا ينبغي أن ينطلق من النّتائج بل من أسبابها. وهي أساسا نمط الحكم الّذي أنتج شروط الاحتجاج والثّورة. فبمرور الوقت، ازدادت سرعة وتواتر الأحداث المرتبطة بالغضب الشّعبي تجاه محصّلة السّنوات العشر التّالية لهروب الديكتاتور بن علي، وكل ذلك جعل أكبر إنجازات حكومات ما بعد النّظام السّاقط هو تلميع صورة النّظام السّابق وإتاحة الفرصة لإعادة فواعله إلى المشهد السّياسي. فانتشرت في هذا السّياق مفاهيم "تحقيق أهداف الثّورة" و"حماية الثّورة" وغيرها من المصطلحات والعبارات الّتي انطلقت من واقع أن الانقلاب على الثّورة يتمّ بشكل ممنهج من داخل صالونات الحكم البرجوازيّة، وتزامن هذا مع تصنيف تونس بؤرة لتبييض الأموال والتّهرّب الضّريبي، إضافة إلى رهن البلاد بالدّيون الّتي لم تظهر لها أيّة نتيجة ملموسة على أرض الواقع سوى إعداد ميزانيّات تزيد إثقال كاهل الشّعب بأزمات أشدّ وقعا. وبالتّالي فإن لحظة اندلاع الاحتجاجات أصبحت نتيجة واقعيّة وهي لم تكن بحاجة إلى مبرّر جائحة كورونا لاندلاعها في أيّ وقت، لأنّ وضع الشّعب لم يكن أفضل حالا قبل تفشّي هذا الوباء. فالوصول إلى هذه النّقطة لم يحدث دفعة واحدة. بل انطلق منذ تحويل الثّورة إلى تاريخ متنازع عليه بين الهامش "17 ديسمبر" وبين المركز "14 جانفي".

ويحمل التّاريخان إرثا من التّناقض بين مراكز القرار السّياسي البرجوازي، ومراكز التّهميش الّتي عبّرت عنها رئيسة بلدية باردو سنة 2019 بعبارة "وراء البلايك". وهذه العبارة مازالت تختزن ما يوصف به اليوم المحتجّون من الأحياء الشّعبيّة في كل الجهات، فهي لا تختلف في ضمنيّاتها عن توصيف "المشاغبين، متعاطي المخدّرات، المنحرفين وغير ذلك من النّعوت الّتي تروّجها الطّبقة المهيمنة ضدّ المحتجّين. وطبعا فإن هذا التّوصيف يغالط الرّأي الشّعبيّ العام ويصرف نظره عن الاستياء الخطير من الطّبقة الحاكمة وسببه الإفقار المطلق والنّسبي للسّكان، الّذين لم يعودوا يرغبون في تحمّل الشّعور بالاضطهاد، وقبول تعمّق التناقض بينهم وبين الطّبقة المهيمنة وأتباعها. فكان مطلب الاحتجاج حتميّا لأنّه ليس لديهم ما يخسرونه سوى قيودهم بعد أن وصلوا أخيرا إلى نقطة حرجة. فقد ساهمت الطّبقة المهيمنة بشقّيها الحداثوي والإسلاموي في وضع أساس الشروط المسبقة للاحتجاجات والّتي تكمن في مزيد الحطّ من وضع المهمّشين وتأزيم وضعهم الاقتصادي، وجعلهم يلاحظون بشكل سلبي الازدهار المتزايد للطّبقة الحاكمة وعائلاتهم وللمحتكرين والمهرّبين ومسامير نظام بن علي الّذين لم يخرجوا فعليّا من الحكم ومن مراكز التّأثير والقرار، ممّا أدّى إلى نشوء التّوتر الاجتماعي وتعمّقه وخاصّة بعد انكشاف التّحالف المعلن وغير المعلن مع لوبيّات الفساد في مختلف المجالات وعدم نجاعة الخطابات المهدّئة ومفاهيم "الحوار الوطني" و"المصلحة الوطنيّة" و"الوضع الاقتصادي الحسّاس" وغيرها من المخدّرات الخطابيّة الضّروريّة المجرّدة، الّتي أدّت إلى نتيجة عكسيّة بحكم أنّها لم تغيّر ظروف المهمّشين بل أجّلت الانفجار الشّعبي العامّ الّذي قدّم مؤشّرات سابقة على أنّه قادم لا محالة، وخاصّة مع تركّز الشّرط الثّاني وهو أنّ النّمو المستمرّ لرفاهيّة الطّبقة الحاكمة أصبح "اتّجاها" يصعب للغاية التّخلّي عنه. وفي هذه الحالة وعندما تصبح الطّبقة الحاكمة قادرة على تحقيق انتعاشها فقط على حساب احتياجات الشّعب وتوقّعاته ودفعه إلى تنازلات متزايدة بلا هوادة، تتضخّم مشاعر عدم الرّضا وحالة الإحباط حتّى بين الموالين.

وبما أن الوعي الجماهيري يدرك ديناميكيات الاتّجاهات الاقتصادية وغيرها من منظور الاحتياجات والحقوق، فإن النّتائج المؤاتية بشكل موضوعي غالبا ما تكون مصحوبة بزيادة عدم الرضا وتنامي مؤشّرات القهر والحقد الطّبقي. وبالتّالي ففي الحالة الّتي يعاني فيها جزء كبير من سكّان البلاد من شعور خاص بالفجوة بين الأهداف وطرق تحقيقها، وعندما تكون الأهداف الموضوعيّة إمّا غير قابلة للتّحقيق بالوسائل القانونيّة، أو يكون احتمال تحقيقها ضئيلا للغاية فإن المطالب تتحوّل إلى حركة احتجاجيّة واسعة تواجهها الحكومات المفلسة من ناحية الإنجاز بمقولة "فرض القانون"، وهو نفس القانون الّذي يلزمها بتطبيق الدّستور الّذي لم تطبّق منه شيئا، وبالتّالي، تصبح الطّبقة المهيمنة عاملا قويّا في تكوين إمكانات الاحتجاج، باعتبار أنّها تشكّل صورة ماديّة عن التّناقض بين القول وبين الفعل أثناء الدّعاية الانتخابيّة، وبينها وبين الشّعب وخاصّة الجزء الكبير من ناخبيها، رغم محاولات ترويج معيار خاصّ لها في الحكم وفي العلاقة بالشّعب عبر أدواتها المروّجة لخياراتها الخاصّة وتبريرها.

غير أن كل ذلك يفقد وقعه خاصّة بعد أن يكشف الواقع المادّي أن المفقّرين ليسوا بورجوازيين مؤجّلين. وهكذا تصبح الاحتجاجات إلى حد كبير نتاج التّوقّعات المتزايدة لتلبية الاحتياجات المواطنيّة وليس تلبية مطالب الحكومات. ولهذا فإن الشّباب الّذين لا يرون أنفسهم أدوات للاستعمال الحكومي في الظّروف الحاليّة، هم الذين يلعبون الدّور الأكثر نشاطا في الاحتجاج بحكم أنّهم يرون أن المعطّلين من أصحاب الشّهادات العليا ومنهم الدّكاترة يحتجّون نهارا ويخوضون إضرابات الجوع وبقيت حالتهم على ما هي عليه في مقابل ازدهار حياة المحتكرين والعرّافين والمشعوذين وغيرهم من باعة الوهم ومستثمري آلام المهمّشين، وتكمن خصوصيّة هذا الوضع في ترسيخ "شعور" رافض يمكّن المتعاطفين من درجة صلابة تتيح لهم البروز في شكل أولي لجبهة نضال ضد الطّبقة الحاكمة وتضعهم على نقطة التّحوّل إلى المعارضة السّياسيّة. وهذا يفترض إيجاد عامل آخر من عوامل الاستمراريّة والنّجاح وهو تحويل "الشّعور الرّافض" إلى "وعي ثوري" وذلك يستحقّ التّأكيد بشكل خاص بوسيلة واحدة هي التّنظيم والتّأطير، لمزيد توضيح الأهداف وإحداث ترابط قويّ بين مطالب الاحتجاج وأساليبه. ففشل تحقيق أهداف الثّورة يعود حتما إلى غياب هذا العنصر الحيوي، وقد أثبت الواقع اتّساع الفجوة بمرور الوقت بين ثورة كانت من صنع شباب لم تتحقّق توقّعاتهم وبين طبقة مهيمنة إستثمرت غياب تنظيم الثّورة ضدّ بن علي، وعملت على إنشاء قوالب نمطية سلوكيّة مشتركة وقيم ومعايير تخدمها وتشوّه التّنظيمات الثّوريّة الأقرب للشّعب.

وتمثّل الاغتيالات السّياسيّة الموجّهة لرموز ومناضلي الجبهة الشّعبيّة في تجربتها السّابقة مثالا واضحا لهذا الأمر، "شكري بلعيد، محمد البراهمي، مجدي العجلاني، محمد بالمفتي" إضافة إلى التّهديدات الموجّهة ضدّ الزّفيق حمّة الهمّامي وغيره من مناضلي الجبهة الشّعبيّة آنذاك. وبالتّالي فإن تأطير المطلبيّة الشّعبيّة وتنظيمها ليس مجرّد استجابة للتّغيرات السّريعة الحاصلة بل هو التزام في صلب مبادئ الضّراع الطّبقي ومواجهة الخيارات اللاّوطنيّة في مختلف المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة وخاصّة أن الواقع يقدّم إجابات حقيقيّة عن بؤس التّمشّيات والخيارات السّياسيّة الحاصلة والّتي أنتجت احتجاجات نامية ديناميكيا تفترض عمليّة مكثّفة لتغيير أساليب وأشكال الإدارة السّياسيّة المفلسة بما أنتجته من بنية اجتماعيّة غير متوازنة في جميع المجالات. فأساليب التّكييف والأقلمة مع واقع متردّ وطلبات الإصلاح لم تعد مجديّة في حالة تضخّم فيها اغتراب الشّعب عن الطّبقة الحاكمة وأساليبها في إدارة البلاد، ولهذا فإن حدوث ثورة مكتملة، مسألة تكاد تكون محسومة للغاية بسبب انضواء نسبة كبيرة من الشّباب في الهيكل الدّيموغرافي بتوقّعات غير محقّقة لنيل الحقوق وزيادة الرّفاهيّة.

وتستبطن الاحتجاجات صورة واضحة للبنية الاجتماعيّة المستقبلية بعد تغيير النّظام السّياسي، قائمة على تغيير جذري لمبادئ العلاقات بين النّاس، والعلاقات الطّبقية، والقوى الإنتاجيّة، وعلاقات الإنتاج، وتوسيع فعل الشّعب في العمليّة السّياسيّة. فقد انكشف زيف ادّعاءات الأطراف الّتي حكمت بعد هروب بن علي وأنّ دعاياتها الانتخابيّة القائمة على القول إن هدفها الأساسي هو العمل على تحقيق أكثر إنصافا للتّوازن بين الجهات والمواطنين أصبحت مسألة دالّة على التّعجيل برحيلها لأنّها لم تفعل أكثر من تحقيق التداخل بين مصالح النّظام السّابق ومصالحها وبين كل الجوانب السّلبية، لتحفيز الحقد الطّبقي، خاصّة أثناء كشفها عن أنّ مصالحها لا تنفصل مطلقا عن مصالح أدوات النّظام السّابق. وإذن إن الطّبقة الحاكمة وأساليب الحكم طيلة العشريّة السّابقة هي الّتي أنتجت كل الاحتجاجات وكل المظاهر السّيئة في البلاد وكل أسلوب حكم يحمل في داخله بذور بقائه أو انهياره، فلا يمكن انتظار نتائج صحيحة بمقدّمة خاطئة.

في الذّكرى العاشرة للثّورة: في راهنية شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"

محمد الحباسي

نحيي في هذه الأيام الذكرى العاشرة للثورة والتي اندلعت أحداثها بين يومي 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011. هذه الثورة التي مثلت ودون مبالغة أهم حدث طبع بداية القرن الواحد والعشرين وأعادت من جديد الاعتبار للإرادة الشعوب وسلطتها لتستأنف مسار محاكمة منظومة رأسمالية مأزومة سواء في معاقلها التقليدية أو في الأطراف. فكما كانت ثورة أكتوبر 1917 في روسيا أهم حدث ميّز القرن العشرين وأكّدت المقولات الثورية الكبرى على أرض الواقع، فإنّ ثورة تونس وبعيدا عن الأحكام المتحمّسة تشكّل حدثا على غاية من الأهمية، لا على مستوى وطني فقط باعتبارها مثّلت تتويجا لمسار طويل من الانتفاضات التي عرفتها تونس خلال النصف الثاني من القرن المنقضي ولتضحيات أجيال متعاقبة من المناضلين بل كذلك على مستوى أممي. ويكفي أن الشعارات التي أطلقها الثوار في تونس سرعان ما انتقلت إلى شوارع مختلف دول العالم بدء بالدول العربية وصولا إلى عواصم الدول الغربية. لقد أخذ المدّ الثوري الذي انطلق من تونس يتوسّع ليَسفُه مقولات النهايات التي أرادت أن تفرض النمط الرأسمالي كنهاية للتاريخ وصورته كأرقى ما يمكن أن تصل إليه الإنسانية. وبغضّ النظر عن مآلات هذه الموجات الأولى من الثورات، فإنّ أهميتها تكمن في التأكيد على فشل النظام الرأسمالي وزيف كل محاولات أنسنته وإصلاحه وأعادت الاعتبار إلى دور الشعوب التي حتى وإن تعثّرت أو فشلت في المعارك الأولى فإنها ستعرف كيف ستستفيد من أخطائها لتستكمل سيرورات تحرّرها.

ولقد رفعت هذه الثورة التونسية شعارين مركزيّين، الأول اتجهت به إلى الماضي والثاني إلى المستقبل: فالشعار الذي واجه به المحتجون الماضي وسلطته القديمة هو شعار الشعب يريد إسقاط النظام. أمّا شعار المستقبل فهو شغل حرية كرامة وطنية. شعاران يلخّصان كل مهمات وبرامج الهدم والتأسيس وعملية الانتقال من منظومة إلى أخرى ويعطيان للأحداث طابعها وهويتها الحقيقية. بمعنى أنّ هذين الشعارين، خاصة الشعار الأول، هو ما جعل من الأحداث التي عرفتها تونس تتجاوز مستوى الانتفاضة إلى ثورة بالمعنى الحقيقي والعلمي للكلمة. ولابدّ حتى نفهم ما حدث من التمييز بين مفهومي الانتفاضة والثورة.

الثورة هي مسار وسيرورة طويلة ومعقّدة ولا تُنجز أهدافها بين عشية وضحاها هي معارك مستمرة في إطار الصراع بين القديم والجديد. وقد يعرف هذا المسار حالات مدّ وحالات جزر حسب موازين القوى بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة. وتشترط الثورة أو الوضع الثوري وجود أزمة ثورية.

ما هي الأزمة الثورية: تتخذ الأزمة الثورية بعدين:

1. أزمة من فوق (الحكام غير قادرين على الحكم بالشكل القديم، صراع بين مكونات النظام، ارتباك وتحت الضغط الجماهيري من الأسفل القيام بتنازلات أو التضحية ببعض رموز النظام).

2. أزمة من تحت (المحكومون يرفضون أن يُحكموا بنفس الطرق القديمة ويستمرون في الاحتجاج مادامت نفس الخيارات قائمة).

ومن الطبيعي أن تتنكّر قوى النظام القديم للاحتجاجات والبعد الشعبي أو الذاتي الداخلي للثورة وتنسبها إلى مؤامرة أو انقلاب. والحقيقة أنّ الأزمة من فوق هي نتيجة للأزمة من تحت. فتوسّع الاحتجاجات واتجاهها نحو التجذّر عادة ما يُربك النظام ويجعله يُقدم على تنازلات ويضحّي ببعض رموزه. فالأزمة من تحت هي العامل المحدّد (الرئيسي) والأزمة من فوق هي العامل المحدد (الثانوي) في كل أزمة ثورية وفي كل وضع ثوري. إن الأجهزة الإيديولوجية للنظام القديم وأبواق دعاية الثورة المضادة تبذل كل ما في وسعها لتتفيه البعد الشعبي الذاتي ونسب الثورة إلى صراع الأجنحة من فوق أو إلى مؤامرات خارجية ... الخ.

كل ثورة تتطلب وجود أزمة ثورية ولكن ليس كل أزمة ثورية تؤدي إلى وضع ثوري.

خصائص الثورة:

1. عامة: في الجغرافيا وفي القطاعات وتشمل أغلب الفئات.

2. شعاراتها سياسية وعادة ما تنطلق بشعارات اجتماعية، جزئية ومعزولة ولكن تتطور إلى رفع شعارات سياسية. ويساعد تدخّل العامل الذاتي، أي القوة الثورية التي تنخرط في الحراك وتسلّحه بالبرنامج والشعارات أي بالوعي في عملية التحوّل هذه.

الانتفاضة تكون منحصرة في المكان ومطالبها جزئية وقطاعية وغير سياسية. (انتفاضة الحوض المنجمي 2008 التي ظلت منحصرة في المكان ومطالبها اجتماعية وانتفاضة الخبز 1984 التي رغم اتساع رقعتها إلاّ أنّ مطالبها توقفت عند المستوى الاجتماعي ولم تتحوّل إلى شعارات سياسية...الخ). هناك فرق بين الثورة كمعطى في ذاته يتحقق بوجود شروطه الموضوعية (أزمة ثورية عامة) من جهة ومآل الثورة (الثورة لذاتها) من جهة ثانية. إن الثورة قد تفشل وتغرق في الدماء وقد تحقق كل أهدافها وقد تحقق جزء من أهدافها ويبقى الجزء الآخر مرتبطا بتقلبات المسار الثوري في جانبه الموضوعي وبمستوى جاهزية العامل الذاتي.

نجاح الثورة يتطلّب شرطين:

عامل موضوعي: أزمة ثورية ووضع ثوري. وعامل ذاتي: قيادة مركزية متواجدة في كل الجهات والقطاعات وتسلح الشعب بالشعارات والبرنامج أي بالوعي. هناك فرق بين وجود ثورة وهذا العنصر يتطلب توفر الشروط الموضوعية المذكورة (أزمة ثورية عامة) ومآل الثورة أي نتائجها. وهذا المعطى الثاني يبقى مرتبطا بوجود الجانب الذاتي أو التنظيم الثوري أي القيادة المركزية التي تؤطّر الشعب وتوجّهه إلى تحقيق أهدافه وتطرح على نفسها تولّي السلطة لتطبيق البرنامج الثوري.

هناك انفجارات اجتماعية كبيرة اعتُبرت ثورات ولكنها لم تنجح كثورة 1905 في روسيا، ثورة 1848 وثورة 1830 في فرنسا وغيرها من الأحداث الكبيرة التي اعتُبرت ثورات رغم كونها إما فشلت أو حققت جزء من أهدافها فقط. إنّ ما حدث في تونس بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 هو ثورة ومسار ثوري ما يزال متواصلا. لقد حقّقت هذه الثورة جزء ضئيلا من أهدافها (الديمقراطية) وفشلت في تحقيق الجانب الأهم وهو السلطة الاقتصادية الاجتماعية التي استمرّت بحوزة نفس العائلات ونفس الفئات الاجتماعية رغم تغيير شكل النظام السياسي (من ديكتاتوري إلى ديمقراطي) وطالما لم يفتكّ الشعب السلطة لصالحه من أجل تطبيق برنامج يلبّي له طموحاته ويستجيب لحاجياته فإن شعار الشعب يريد إسقاط النظام سيظل محافظا على راهنيّته وسيظلّ يُرفع في الاحتجاجات ويُكتب على الجدران وتلهج به أصوات المفقّرين والمهمّشين في كل مكان وفي كل قطاع.

لماذا يحافظ شعار "الشّعب يريد إسقاط النّظام" على راهنيّته؟

بعد هذا التحديد المفاهيمي سنتناول راهنية الشعارين المركزيّين للثورة مع التركيز على الشعار المركزي. الأول وهو شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" وهو شعار يحافظ على راهنيّته لاعتبارين، الأول عملي امبريكي (empirique) على اعتبار أنّ الشعب التونسي لم يكفّ منذ 2011 عن الاحتجاج والتحركات الاجتماعية: تحركات تختلف وتيرتها وكثافتها من فترة إلى أخرى. ولكن الثابت فيها هو استمرار طرح شعار الشعب يريد إسقاط النظام وبقية الشعارات العالقة. وهو ما يعني أنّ النظام الذي أراد أن يسقطه التونسيون في 2011 لم يسقط أو لنكن أكثر دقة لم يسقط برمّته. وهنا لابدّ من التمييز بين مفهوم النظام والمنظومة. ذلك أنّ ما تغيّر في تونس ليس النظام بالمعنى الواسع والجذري (المنظومة) بل شكل النظام أو النظام بالمعنى الضيّق، أي النظام السياسي وشكل الحكم.

الفرق بين النّظام والمنظومة

النظام (regime) هو جزء من المنظومة (sys-teme ou ordre) وقد يكون هذا النظام سياسيا أو اقتصاديا (نمط الإنتاج) أو قيميّا وإيديولوجيّا. النظام بالمعنى الواسع أو المنظومة (sys-teme) أو النسق (ordre) هو مجموعة عناصر تشكل بمجموعها كلاّ واحداً مع بعضها البعض حيث يرتبط كل عنصر بالآخر. بالتالي، أيّ عنصر ليس له أيّ ارتباط بأحد عناصر النظام لا يمكن اعتباره جزء من هذا النظام.

غالبا ما تشترك الأنظمة في خصائص ثلاث، هي:

* النظام له بنية، تعرف بأجزائه وتركيبه.

* النظام له ترابطية داخلية، فأجزاء النظام المختلفة ترتبط وظيفيا وبنيويا فيما بينها.

* النظام السياسي هي الخيارات الدستورية والمؤسساتية. ويتضمن طبيعة النظام السياسي والعناصر المرتبطة به كالنظام الانتخابي ونظام الاقتراع والنظام الحزبي. ولا يهتمّ هذا الفهم بالحكام الحقيقيّين، أي الماسكين بالسلطة الاقتصادية وبالسلطة السياسية (في النموذج التونسي بضع عائلات تتحكم في الاقتصاد قبل الثورة وبعدها وتعيق تطوّره وتعمل في إطار المناولة العالمية (تصدير وتوريد).

الثورة تكون على المنظومة برمتها بكل تعبيراتها الدستورية والمؤسساتية وخاصة على أساسها الاقتصادي، أي على خياراتها والتي تكرّس نمطا تبعيّا ومتخلّفا في إطار التقسيم العالمي للعمل. ويجب أن ترتبط عملية الثورة على المنظومة الحاكمة بطرح منظومة بديلة. لقد أراد الشعب التونسي إسقاط النظام القديم. وعبّر عن تصميم كبير في بلوغ هذا الهدف. ولكن فكرة المنظومة البديلة الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة والتي لخّصها شعار شغل حرية كرامة وطنية ظل يكتنفها الكثير من اللالتباس والغموض. وهكذا تعرّض الشعب التونسي إلى العديد من عمليات الغش والتحايل ولكنه يستمرّ بعد أن يكتشف زيف الحكام وتنضلهم لوعودهم الانتخابية في الاحتجاج والتظاهر بحثا عن طريق جديد يحقّق له ما يصبو إليه.

للمنظومة البديلة أساس اقتصادي (السيادة الوطنية، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية الحقيقية) مختلف عن الخيارات الاقتصادية للمنظومة الحاكمة (تفريط في السيادة من خلال الخصخصة والتبعية، ديمقراطية متعفنة بالمال والمؤامرات، تفاوت اجتماعي حاد، فقر، بطالة..الخ) ولابدّ للمنظومة البديلة من خلق آليتها (أدوات السلطة البديلة مجسدة في الديمقراطية الشعبية وهي استيعاب وتجاوز لآليات الديمقراطية التمثيلية)

إن المرور من المنظومة القديمة وتحقيق التغيير الجذري على أنقاضها لا يكون بالسبيل الإصلاحي. بل عن طريق التغيير الثوري.. ففي مرحلة معيّنة يمكن القيام بإصلاحات من داخل المنظومة الحاكمة، إصلاحات تخدم الأهداف الاستراتيجية الثورية المتعلقة بتغيير المنظومة. ولكن في الوقت الحاضر يبدو أنّ طريق الإصلاحات من داخل المنظومة الحاكمة وصل إلى نقطة النهاية وبات أمرا غير مجدٍ. وليس له من معنى سوى مزيد إضاعة الوقت وإلحاق الضرر بالبلاد والشعب.

أزمة المنظومة الحاكمة هي أزمة شاملة وآن الأوان لرحيلها: سياسيا: تعطّل تام، مناورات ومناكفات وصراع يفتقد للمضامين البرنامجية، أضف إلى انتخابات مطعون في شرعيتها. (تقرير دائرة المحاسبات). اقتصاديا: خيارات قديمة لا تُفضي إلاّ إلى مزيد من البؤس والتفقير. قيميّا ومعنويّا: منظومة فقدت كل عوامل الإقناع والمقبولية لدى التونسيين (الشعبوية، أكثر من 60٪ لا ينتخبون).

ما هي مكونات المنظومة الحاكمة؟ المحدّد في تعريف المنظومة هو معيار الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فكل القوى التي تتبنّى الخيارات الليبرالية المتوحشة هي تنمي إلى المنظومة الحاكمة سواء كانت هذه القوى في الحكم (النهضة ومن لفّ لفّها وشركاؤها) أو في المعارضة البرلمانية (الحزب الدستوري الحر والقوى الإصلاحية الأخرى). والمعيار الثاني هو آليات التغيير، فكل القوى التي لا ترى حلاّ لمشاكل تونس خارج الانتخابات البرلمانية البرجوازية المحكومة بالمال السياسي والارتباط الخارجي والتأثير الإعلامي وشراء الذمم هي قوى إصلاحية أو شعبوية تنتمي إلى ذات المنظومة (التيار، حركة الشعب، ائتلاف الكرامة، الدستوري الحر...)

هل أن كل الإصلاحات هي مرفوضة؟ تتحدّد الإجابة عن هذا السؤال بمدى ارتباط تلك الإصلاحات بالحلول الاستراتيجية. فإذا كانت الإصلاحات من شأنها المراكمة والتمهيد لإجراء تغييرات جذرية وعميقة في الأفق المرحلي والاستراتيجي فإنها تكون مقبولة (مهمات ديمقراطية واجتماعية تكتيكية). أمّا إذا كانت غاية في حدّ ذاتها فإنها تكون مرفوضة على اعتبار أنها ستكون في هذه الحالة مجرّد طوق نجاة يقدّم لإنقاذ المنظومة الحاكمة ووهبها دفعة اكسجين جديدة لإعادة ترتيب أمورها وتجاوز أزمتها مرحليا.

محاولات كثيرة للالتفاف على الشّعار وإفراغه من محتواه

لقد عرف شعار الشعب يريد إسقاط النظام عدة محاولات للسطو عليه وإفراغه من محتواه من قبل قوى الثورة المضادة. والبداية كانت مع قوى النظام القديم. فبعد تيقّن البرجوازية من أنّ تصميم الشعب على المضيّ في ثورته حتى إسقاط النظام الدكتاتوري سارعت إلى التأقلم مع المعطى الجديد وذلك بقبول الثورة في الخطاب للتمويه وخداع الشعب والعمل في الممارسة على تضييق مداها إلى أقل حدّ حتى لا تذهب بعيدا بما من شأنه الإضرار بمصالحها الاستراتيجية. لقد تمثلت الخطوة الأولى بالقبول بإرادة الشعب ورغبته في التغيير. لكن عمل النظام على رسم أفق إصلاحي محدود لهذا التغيير حتى لا يتّخذ طابعا جذريا فيضرّ بمصالح البرجوازية الكبيرة التي استطاعت بفضل حسّها الطبقي الحاد ووعيها السياسي المتقدم على المناورة والتأقلم. ومن هنا نفهم كيف استبدلت المشروعية الثورية الجذرية بمقاربة توافقية وذلك بقطع الطريق أمام خيار المجلس الوطني لحماية الثورة والحكومة الثورية. ونجحت في استيعاب عملية

الانتقال وحصرها في البوتقة التي تستطيع التحكم فيها وذلك بآلية إصلاحية فوقية مثلتها ما يُعرف بلجنة تحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي التي ترأسها الفقية الدستوري عياض بن عاشور. لقد عملت البرجوازية على حصر أفق التغيير في بعض الإصلاحات الليبرالية التي تهمّ مدنية الدولة وتغيير شكل النظام السياسي والتكريس القانوني للحقوق والحريات خاصة في بعدها المدني والليبرالي. أمّا اقتصاديا فقد عملت حكومة الباجي قائد السبسي على الحفاظ على نفس التوجهات والخيارات الليبرالية التي عمل بها النظام القديم. بل استطاعت المنظومة القديمة بعد وصول مرشحها الباجي قائد السبسي إلى قصر قرطاج وحصول حزبه نداء تونس الذي استغل الحصيلة السلبية لفترة حكم النهضة (اغتيالات، فوضى، تفتيت الدولة وانتشار التنظيمات الموازية والميليشيات) الرجوع إلى الحكم في هيئة المنقذ. وكانت أولى الإجراءات التي اعتمدها هو تمرير قانون المصالحة الإدارية والاقتصادية خدمة لرجالات المنظومة القديمة. أمّا عملية الالتفاف الثانية التي تعرّض لها شعار "الشعب يريد" فقد تمّت على يد الإسلاميين الذين استغلوا الطابع المحافظ لأغلبية الشعب التونسي ووظفوا العامل الهووي والديني لتحويل وجهة الثورة من ثورة وطنية ديمقراطية شعبية إلى مطية لتركيز نظام استبدادي متجلبب بالدّين يضمن للجماعة الإسلامية وتنظيمها العالمي العابر للدول التمكن من الدولة التونسية مؤسسات وثروات. وقد عمّق حكم النهضة، وهي الفاعل الرئيسي في كل حكومات ما بعد الثورة، أزمة المجتمع التونسي نتيجة اتّباعها مقاربة ليبرالية متوحشة واقتصاد ريعي طفيلي في خدمة مصالح التنظيم الذي عمل على تمتين قاعدته الاقتصادية والاجتماعية وخلق شبكة زبونية سياسية واقتصادية واسعة باستعمال جهاز الدولة وإمكانياته المالية. فكانت النتيجة مزيدا من تعميق الأزمة الاقتصادية ومزيد من دهورة الأوضاع الاجتماعية للشعب التونسي. لقد أثبتت تجارب الحكم ألاّ اختلاف على مستوى الجوهر بين الإسلاميين وقوى النظام القديم وأن نتائج حكمهم هي واحدة، التفقير والتهميش والبطالة لأغلبية الشعب والرخاء والرفاهية للأقلية البرجوازية العميلة لقوى الهيمنة والنفوذ الدولية والإقليمية.

ويعرف شعار "الشعب يريد" الآن محاولة جديدة للالتفاف. وهذه المرة على يد التيار الشعبوي ممثلا بصفة أساسية في رئيس الجمهورية قيس سعيد الذي اعتمد في حملته للرئاسية على شعار "الشعب يريد". وإذا تجاوزنا الصياغة أو البعد الاصطلاحي والتي تحيل إلى انتقاص الجزء الأهم من الشعار وهو إسقاط النظام وإلى وسم الشعار بالغموض والالتباس كلازمة من لوازم الحركة الشعبوية فإن الحركة الشعبوية عموما والتيار الذي يمثله رئيس الجمهورية بالتحديد لا علاقة له بالشعار وحمولته الثورية وما يرتبط به من مشروطية التغيير الجذري.

يمثّل قيس سعيد تعبيرة من تعبيرات الشعبوية. هذه الظاهرة التي تشقّ كل دول العالم وتعبّر عن نفسها بأشكال مختلفة. وهي ظاهرة تقوم على فكرتي الوحدة والتنوّع، وحدة أهدافها وآلياتها وتنوع أشكالها. فالشعبوية هي تعبيرة مرضية للنظام الرأسمالي. وهي إحدى أهمّ أعراض فشل نظام الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية البرجوازية عموما. وتتغذى من فقدان الشعوب الثقة في التعبيرات التقليدية لهذه المنظومة سواء كانت أحزابا أو نقابات ووسائط تواصل وتأطير تقليدية. وكما طرحت الرأسمالية في منتصف القرن العشرين الفاشية كبديل مرضي للرأسمالية فإنها تطرح في القرن الواحد والعشرين الشعبوية كحل مغشوش لإشكالية جوهرية هي إشكالية مأزق النظام الرأسمالي وفشله خيارات وآليات. إن ما يطرحه قيس سعيد لا يخرج عمّا تطرحه الحركة الشعبوية عموما. في الفترة الانتقالية تظهر على السطح عديد البدائل المغشوشة التي يفرزها النظام القديم في محاولاته إعاقة تطور الجديد وشلّ تقدّمه. ولكن الحقيقة أنّ الثوري يسحب من القاع كل رواسب الماضي، التي أرادت الأنظمة التحديثوية تخطيها بالأساليب القصرية والفوقية، ويعطيها فرصة لمواجهته وخوض الصراع معها ثم الانتصار عليها بشرف مؤسّسا الجديد على قاعدة متينة وصلبة.

الشعبوية تقدّم خطابا يستميل جمهورا واسعا ومتنوع المشارب (إسلامي وسطي ويساري متمرد). وهي تحاور العاطفة الشعبية والمزاج الشعبي السائد وتقدم لكل فئة شعارا وخطابا يلائمها وتتجنب الخطابات التي من شأنها الإضرار بها انتخابيا وتقدم حلولا تعويمية وفضفاضة في المسائل المبدئية التي تطلب الحسم. فالغموض والإنشائية الجوفاء هي لازمة من لوازم الخطاب الشعبوي الذي يتوجّه بخطابه للشعب دون تحديد أو تدقيق أيّ شعب وما هي مصالحه. إن الشعب المقصود هو مفهوم ميتافيزيقي وهلامي. إنّ هذا التمشي ممنهج، فالشعبوي يرفع الشعارات التي تعجب الجميع ويتجنب التدقيق ويتوجه إلى الجميع بكلمة الشعب عاملا على استمالتهم ومستهدفا الآخرين أو "الهم" مشيرا إلى كل النخب القديمة التي فقد الشعب ثقته فيها كنتيجة حتمية للآليات الديمقراطية البرجوازية التي تعيد إنتاج نفس خيارات الفشل بأحزاب وحكومات متعددة. الشعبوية هي إفراز طبيعي لديكتاتورية الأقلية البرجوازية الحاكمة بشكل ديمقراطي.

الشعبوية توعد كثيرا قبل الحكم ولكنها لا تفعل شيئا في الحكم لأنها تفتقد للبرامج وللحلول العلمية للمشكلات المطروحة. وهي تخشى التقدم الذي سيفقدها جمهورها المحافظ كما تخشى التراجع إلى الخلف الذي يجعلها تخسر جمهورها المتمرد. في أحسن الحالات تبقى واقفة في مكانها لا تقدم شيئا أو إنها تخسر كل جمهورها وتنخرط مع المنظومة القديمة وتتسلح بوسائلها.

النجاح ممكن بالشعارات الهلامية والفضفاضة ولكن الحكم يتطلب برنامجا ومشروع حكم متكامل.

الشعبوية هي حل مغشوش ووهمي لمأزق حقيقي تتردى فيه المنظومة الرأسمالية التابعة.

إن رئيس الجمهورية، وبناء على تقييم أدائه خلال سنة من الحكم لم يقدّم شيئا جدّيا لتجاوز الأزمة. وفي الحقيقة فإن انتقاده لخصومه لا يتمّ من منطلق برنامج بديل (الرئيس يفتقد له بإقراره هو) بل من منطلق مناكفات سياسوية يسلك فيها الطريق الشعبوي (المظلومية ومنطق المؤامرة ودغدغة عواطف الشعب والمزايدات الشعاراتية الفارغة) وغايته من وراء ذلك هو التموقع في المنظومة كفاعل رئيسي ومواصلة حملته الانتخابية مستغلا صفته ورمزية الرئاسة وآلياتها من أجل تهرئة خصومه والمراكمة للانتخابات القادمة.

الشعبوية هي الوجه الآخر للمنظومة وهي معادية للديمقراطية والتطور. أمّا بخصوص بعض المقترحات التي يطرحها الرئيس والمقرّبين منه فهي على غاية من الخطورة ومن شأن تبنّيها أن يؤدّي إلى النكوص وتهديد حتى المكاسب الديمقراطية والمؤسساتية للشعب. ما يدعو إليه كل من رضا شهاب المكي وقيس سعيد بخصوص نظام الحكم المحلي مقترحات شعبوية وخليط بين النظام المجالسي ونظام اللجان الشعبية على الطريقة القذافية وخلافا للنظام ما يكون إلى النظام المجالسي يحل التمثيل الجغرافي محل التمثيل القطاعي. وهو تصوّر فوضوي سيؤدي إلى تلاشي السلطة المركزية في مجال ما يزال هشّا وتحدق به مخاطر المحددات الما قبل وطنية وما قبل مواطنية (المحدد القبلي والعروشي والديني) وسيؤدي إلى تفتت الدولة والنكوص إلى مرحلة ما قبل الدولة بمفهومها المؤسساتي القائم على وجود سلطة مركزية. هذا تصور لا يختلف في شيء عمّا يطرحه راشد الغنوشي من تصوّر تحت عنوان التدافع الاجتماعي في إطار مشروع التمكين الإخواني. (ضرب السلطة المركزية وإضعافها بعزلها عن امتداداتها المحلية والجهوية ممّا يسهل السيطرة على الدولة). إن الفوضوية اليساوية هي الوجه الآخر للتطرف اليميني. وهما طريقان لتضليل الشعب عن طريق الثورة الحقيقي. أضف إلى ذلك أنه تصور لا يخدم مصالح الطبقات البرجوازية وسيضمن استمرارية سيطرتها والحفاظ على مصالحها.

فلنتبين ذلك بالملموس. حسب تصوّر الأستاذ سعيد، تتركب المجالس المحلية من مستشارين بمعدل ممثل عن كل عمادة (المعتمدية تتكون من عدد معيّن من العمادات) يتمّ انتخابهم بالاقتراع على الأفراد. أي أن المترشح الحائز على أغلبية الأصوات في العمادة سيكون عضوا بالمجلس المحلي. لنفترض أن هناك معتمدية تضمّ 80000 ناخب وتنقسم إلى عمادات. ولنفترض أن هناك عمادة تضمّ 10000ناخب سيمثلهم شخص فقط يتمّ انتخابه باعتماد طريقة الاقتراع الفردي. عدد الناخبين محدود ويمكن لأصحاب المصالح والرأسماليين التأثير على الأغلبية للفوز بأصواتهم بألف طريقة وطريقة (خاصة مع انتشار ظاهرة بيع

الأصوات والزبونية الانتخابية). وهكذا فإن أغلب المجالس المحلية ستكون الأغلبية فيها ممثلة لمصالح رأس المال واللوبيات وأباطرة الاقتصاد الموازي. هذا علاوة على ما تفتح عليه هذه الطريقة التي تقوم على الاقتراع الفردي في دوائر ضيّقة من إمكانيات إنعاش الروابط العشائرية والقبلية والمصلحية الضيقة في زمن انتقالي مازلنا في أمسّ الحاجة إلى تغليب التصورات والمقاربات التي تبرز الرؤى والبرامج على حساب الروابط الشخصية والفئوية الضيقة والمتخلفة. حين تكون الحلول مجرد فرضيات نظرية منبتّة عن الواقع هدفها التأثير على الجمهور البسيط ودغدغة عواطفه عبر خطاب ديماغوجي وثوريجوي فاعلم أنك أمام ظاهرة الشعبوية. المنظومة الرأسمالية ثوب الشعبوية وتنجح في اللعب بعقول ضحايا المنظومة الفاسدة.

الشعبوية هي الوجه الآخر للمنظومة

إن تغيير المنظومة يكون على أساس برنامج بديل مركزي وآليات ثورية (السلطة البديلة) يربط بينها خيط ناظم هو هذا البرنامج المركزي. أمّا سردية الشعب يريد فهي سردية دونكشوتية ومغامراتية بلا أفق برنامجي وآلياتها تفضي إلى نتائج تدميرية وخطيرة حتى على المكاسب الحالية للوطن والشعب. أمّا الآلية الأخرى للالتفاف على شعار "الشعب يريد" والمسار الثوري فهي ما يطرح اليوم حول الحوار الوطني. إنّ الحوار الوطني هو آلية تلتجئ إليها البرجوازية في الحالة التي يبلغ فيها التصادم بين فئاتها مستوى من التناحر من شأنه أن يهدّد مصالح البرجوازية كطبقة. إن التباين بين تعبيرات البورجوازية واحتدام الصراع بينها من أجل قيادة التحالف الطبقي الرجعي وصل إلى مستوى من الترذيل والحدة بشكل يفي إلى تهديد المنظومة ومصالح البرجوازية عموما. والغاية من الحوار هي التوصل إلى حلول تهمّ آليات اللعبة بما من شأنه تمكين فئة من البرجوازية من الحكم بأريحية عبر حوزها لأغلبية انتخابية تضمن للبرجوازية عموما الاستقرار وتأمين مصالحها. البورجوازية لا تتردّد إذا أصبحت سيطرتها على جهاز الدولة مهددة في ظل حكم التحالف الطبقي البرجوازي إلى إعادة صياغة هذا التحالف بشكل أفضل أو إنهاء هذا الشكل وتوفير الآليات التي تفضي إلى ترتّع فئة واحدة من فئاتها على سدّة الحكم بما من شأنه أن يضمن المصالح الكبرى للبرجوازية كطبقة.

الحوار المطروح الآن هو في الحقيقة سيكون بين القوى التي تحكم الآن أو حكمت سابقا. وهو حوار محكوم عليه مسبقا بالفشل لأنه حوار يجمع الفاشلين ويحاول من خلاله هؤلاء تشريك قوى أخرى لتوريطها ولتوسيع دائرة المسؤولية عن الفشل وتعميم / تعويم المسؤوليات عن هذا الفشل وأقصى آفاق لهذا الحوار لن يتجاوز إعادة تقسيم الكعكة ومحاصصة جديدة بين المشاركين فيه مقابل خداع الشعب وزرع الوهم بين صفوفه ومزيد إضاعة الوقت عليه وقطع الطريق أمام شوط آخر من الثورة هو في الحقيقة الحل الوحيد بالنسبة لأغلبية الشعب التونسي.

إنّ الحوار الحقيقي المطلوب إجراؤه الآن هو حوار بين الشعب التونسي وقواه الثورية لإيجاد حل حقيقي من خارج منظومة الفشل والإفلاس. نحن لا نطرح حلولا من موقع تحسين تموقعنا وتموضعنا الذاتي داخل منظومة الحكم الحالية ومن ناحية مصالحنا الخاصة. بل من منطلق ومن زاوية نظر موضوعية، أي الحلول الحقيقية التي يتطلبها واقع تونس والتقدم بها إلى مرحلة جديدة حتى وإن بدا هذا الحل صعب التحقيق والتجسيد. ولكن أن نعمل بجهد مُضن من أجل حل حقيقي ومبدئي أفضل بكثير من أن نمضي في طريق البحث عن حلول سهلة ومغرية ولكنها في نفس الوقت مغشوشة وستعود بنا باستمرار إلى نقطة الصفر مع تعميق الفشل أكثر... هذا هو الفرق بين الإصلاحية والثورية.

راهنيّة شعار "الشّعب يريد" والمهمّات الملقاة على عاتق القوى الثّوريّة

إن أحد أهم أسباب التعثر والنكوص الذي يعرفه المسار الثوري في تونس هو حالة التراجع والضعف التي عليها القوى الثورية. فكما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن نجاح أيّ ثورة وقدرتها على تحقيق التغيير والقلب الجذري لعلاقات الإنتاج مرتبط بجاهزية التنظيم الثوري الذي يجب أن يتحوّل إلى قيادة مركزية لها امتدادها وتأثيرها لتسلح الشعب الثائر بالوعي. ولئن تمكّنت القوى الثورية ممثلة في الأحزاب والمنظمات المكونة للجبهة الشعبية من تحقيق نتائج مهمّة سواء في فرض دستور ديمقراطي أو من خلال التصدي لاحقا للمشاريع اللاّوطنية واللاّشعبية لائتلاف النهضة/النداء خلال الدورة النيابية 2014/2019، فإن تشتّتها وضعفها الحالي سهل على البرجوازية مهمة فرض استقطاب مغشوش بين تعبيرتي اليمين الرجعي. وهو ما يهدّد المسار الثوري بإمكانية غلق قوسه نهائيا وفي أحسن الحالات يجعل مهمات التغيير الجذري مؤجلة. لقد أدّى فشل الحكومات المحسوبة على الثورة والدعاية التي تقوم بها قوى النظام القديم ضد الثورة مستغلة الوعي البسيط والعفوي لدى أوساط واسعة من الشعب الذي يخلط بين الثورة وفشل حكم قوى الثورة المضادة ويعتبر أن فشل الذين حكموا في تونس بعد الثورة هو بمثابة فشل للثورة، وهو ما اشتغلت عليه قوى منظومة ما قبل الثورة لخلق رأي عام مناصر لعودة المنظومة القديمة في تعبيرتها الأكثر فاشية ممثلة في حزب عبير موسي والذي بنى خطته على نفي الثورة وتأثيمها وعلى محاولة خلق استقطاب أحادي بينه وبين حزب النهضة للعودة في هيئة المنقذ. وهو حزب ليس له ما يقدم للتونسيين الذين قالوا فيه كلمتهم في الثورة بعد أن حكم لأكثر من نصف قرن وكانت حصيلة حكمه الفشل الذريع على كافة الأصعدة سياسيا وتنمويا. وعودته للسلطة سيكون بمثابة عودة النظام البوليسي بنفس المقاربات والحلول القديمة الفاشلة. ولن يقدم للتونسيين سوى مزيد إضاعة الوقت عليهم في تحقيق الأهداف التي ثاروا من أجلها.

إن المطلوب من القوى الثورية ومن حزب العمال باعتباره أحد أهمها هو نفض الغبار عنها والخروج من حالة الإحباط والانعزال وتحمّل مسؤوليتها التاريخية في إيجاد الصيغ المناسبة للعمل المشترك التي تفرضه موازين القوى الحالية من أجل كسر الاستقطاب المغشوش وفتح أفق أمام الشعب يمكّنه فعلا من هدم النظام القديم بصفة نهائية والمرور إلى التأسيس لنظام جديد يلبّي حاجيات الشعب في الشغل والحرية والكرامة الوطنية. وهو ما لن يتمّ إلاّ ببرنامج وطني ديمقراطي شعبي يركّز على تطوير القطاعات المنتجة والقيام بإصلاح زراعي جذري بما من شأنه خلق الثروة ومن ثمّة إيجاد الموارد الضرورية لتلبية حاجيات الشعب وتمكينه من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا مشروط بتوخّي خيار تنموي مستقل يعوّل على الذات ويؤمّن السيادة الوطنية. إن هذا البرنامج هو الكفيل بحل التناقضات التي تشقّ المجتمع التونسي وخاصة التناقض بين عموم الشعب من جهة والقوى الامبريالية وعملائها المحليين من جهة ثانية. وهو كنه وجوهر الديمقراطية الشعبية. إنّ التغيير الجذري الثوري يتطلب شرطين متلازمين شرط البرنامج الثوري وأداة التنظّم الثوري في بعديه السياسي (التنظيم المركزي الذي يقود) والشعبي (السلطة البديلة). وكل هذه العناصر هي التي تكون مدلول الديمقراطية الشعبية كبديل عن المنظومة القائمة . وإلى أن يتحقق هذان الشرطان وينصهران فإن شعار إسقاط المنظومة يظل محتفظا بكل راهنيّته.

صوت الشعب

حكومات الالتفاف وملف العدالة الانتقالية: عشر سنوات من المغالطة والتسويف

علي جلولي

لا نكاد نجد في رصيد الحكومات المتعاقبة منذ سقوط الطاغية بن علي إلى اليوم أيّ مكسب ذي أهمية للشعب. فكلّ هذه الحكومات سواء المتناسلة من نظام بن علي (حكومات 2011 أي حكومتي محمد الغنوشي 1و2 وحكومة السبسي)، أو النابعة من المجلس التأسيسي وبرلماني 2014 و2019، تتّفق في جوهرها الطبقي والسياسي الرجعي. فكلّها دون استثناء واصلت وما زالت الاحتكام إلى نفس خيارات نظام بن علي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ونفس الارتباطات الطبقية المحلية والإقليمية والدولية. وهي خيارات لم تجلب لتونس سوى التبعية، ولشعبها سوى الاستغلال، ولمنظومة حكمها سوى الفساد. لقد طال الالتفاف كلّ المجالات رغم رياء بعض مكونات الحكم وخاصة حركة النهضة التي وضعت أرجلها داخل نظام الحكم منذ نهاية 2011 إلى اليوم.

لقد عملت هذه الحركة دوما على مغالطة الشعب التونسي بكونها حركة قادمة من رحم الثورة ومن صلب الشعب، لكن الوقائع العنيدة تسفّه هذا الادعاء، بل نستطيع اليوم الجزم بكون هذه الحركة قامت بجرائم في حق شعب تونس وفي حق الوطن في ظرف عشر سنوات بما يضاهي جرائم حزب الدستور طيلة خمسة عقود.

ومن المواضيع التي طالها تشويه حركة النهضة موضوع العدالة الانتقالية، هذا الاستحقاق الثوري والديمقراطي الذي عملت هذه الحركة وحلفاؤها على التلاعب به كورقة لحشد أنصارها ولابتزاز خصومها، وفي إطار ذلك بعثت وزارة تحمل اسم هذا الاستحقاق حين شكّلت الحكومة الأولى بعد انتخابات المجلس التأسيسي.

العدالة الانتقاليّة كاستحقاق من استحقاقات الثّورة

العدالة الانتقالية تعني الإجراءات الاستعجالية والانتقالية التي من شأنها تسهيل الشروع في تصفية تركة الاستبداد والفساد الذي طال الأفراد والفئات والجهات طيلة حكم الدكتاتورية. وهو مسار سياسي وقانوني ينتهي بإحقاق حقوق الضحايا وردّ الاعتبار لهم ومحاسبة كلّ المسؤولين المتورّطين في كلّ أشكال التعسّف والاضطهاد الذي مارسته الدولة أو دوائر خارجها والذي مسّ من حقوق الأطراف المذكورة. إنّ هذه الإجراءات تطال المؤسسات (الأمن، القضاء، السجون، الإعلام، المدرسة...) كما تطال التشريعات والقوانين في اتجاه ملاءمتها لمنظومة حقوق الإنسان الكونية. وتشمل أيضا مساءلة ومحاسبة كل المتورطين في انتهاك حقوق الإنسان أمرا وتنفيذا، ومن ثمّة جبر الضرر المعنوي والمادي للضحايا واعتذار الدولة لهم بما يفتح الباب أمام صفحة جديدة يعاد ضمنها كتابة تاريخ البلاد. إنّ هذه الخطوات تشكّل مسارا من شأن إنجازه طيّ صفحة الماضي الاستبدادي وفتح صفحة الديمقراطية والحرية. إننا نستطيع الجزم اليوم أنّ خطوة جدية في هذا المسار لم تنجز، طبعا عدا أعمال "هيئة الحقيقة والكرامة" التي أنهت عهدتها بإنجاز الأعمال التوثيقية لسجل الانتهاكات.

إنّ مجمل منظومة الحكم التي تداولت على قصور قرطاج وباردو والقصبة لم تتقدم بالقضية ولم تطو الملف بتحقيق استحقاقاته، بل إنّ العديد ممّن تداولوا على هذه القصور كان رافضا للمسار، أو كان مبتزّا له ونقصد أساسا حركة النهضة.

النّهضة وتجارة العدالة الانتقاليّة

ولئن عملت بعض القوى التقدمية من أحزاب ومنظمات وشخصيات على بلورة رؤية متماسكة للعدالة الانتقالية، فإنّ حركة النهضة وحلفاءها قامت بعملية سطو على الملف وتوجيه كلي لوجهته نحو اختصاره في "التعويضات المالية" لضحايا الاستبداد من أنصارها. وبذلك ألحقت بهذا الملف ضررا فادحا، وهو الذي أصبح عند جزء من الشعب ملف فساد وسرقة أموال لصالح أنصار النهضة. ويشيع في أوساط عديدة بما فيها مقرّبة من هذه الحركة الحديث عن "مبالغ وتسبقات" أسندتها النهضة أثناء حكمها لكوادرها وجزء من جمهورها. لقد تحوّل الموضوع إلى موضوع يثير القرف والاستياء خاصة في ظلّ تواصل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي دمّرت القدرة الشرائية للشعب ووسّعت مظاهر فقره وبؤسه. وحين تشكّلت "هيئة الحقيقة والكرامة" فإنّ أسلوب بعثها واختيار مسؤوليها على أساس المحاصصات المشبوهة، ومشاكل إدارتها والصراعات التي نخرت هيئتها وشبهات الفساد التي ألصقت بها، كلها تفاصيل أنهكت الملف، ممّا سهّل الدعاية المضادة التي نظّمها أنصار الدكتاتورية وبعض الأوساط التي ظلّت تلاحقها عقدة تواطئها مع الدكتاتورية، فضلا عن أوساط أخرى يقودها حسن النية وعدم فهم ملف العدالة الانتقالية الذي كاد يُختصر في جانب "جبر الضرر" الذي أصبح يُسوّق على أنه "تعويضات". هذا وتواصل حركة النهضة إلى اليوم استعمال ورقة "التعويضات" لشراء الذّمم وترويض جمهورها. كما استعملت الملف لابتزاز العديد من أوساط الفساد المرتبطة بالدكتاتورية لإدخالهم إلى بيت الطاعة ومقايضة حريتهم بمبالغ تدفع في حسابات الحركة. ولقد كان الملف جزء من المقايضات التي تمّت مع نداء تونس أيام الحكم معه بما فيها تمرير "قانون المصالحة الاقتصادية والإدارية" الذي رفضته القوى التقدمية واعتبرته قانونا لتبييض الفساد السابق والحالي.

التّجمّعيّين وعقدة العدالة الانتقاليّة

إنّ هذا التعطّل الذي طال مجمل المسار خلق فرصا للتجمعيّين وخاصة المتورّطين منهم في انتهاكات حقوق الإنسان (الوشاية، المليشيات، النهب والفساد...) بتنظيم هجوم سافر مازال متواصلا إلى اليوم رغم كلّ الوعود من النهضة بكون المساءلة والمحاسبة لن تتمّ. إنّ التّجمّعيّين من أمثال مناصري حزب عبير موسي يمارسون كلّ أشكال الضغط والتشويه حتى يواصل مسار العدالة الانتقالية تعثّراته وألاّ يحقّق منه في أقصى الحالات إلاّ "جبر الضّرر المادي" في أفق شراء الصّمت بالمال. كما حاول أضرابهم من أمثال الحسن الثاني ملك المغرب السابق الذي حاول شراء صمت ضحاياه بالمال، لكنّ أحرار المغرب وأساسا من اليساريين أحبطوا نواياه.

العدالة الانتقاليّة استحقاق ثوري وديمقراطي

إنّ هاجس أنصار الدكتاتورية وأزلامها هو قبر المسار برمته، وإنّ هدف النهضة هو طيّ الملف وحصره في بعده المالي. أمّا الشعب التونسي وقواه التقدمية فإنّ مصلحتهم الحقيقية تتمثل في إنجاز المسار كاملا بمختلف حلقاته وأجزائه. إنّ ذلك من شأنه أن يعزّز شروط غلق الباب أمام عودة الاستبداد والدكتاتورية التي تُطلّ برأسها اليوم جدّيا من خلال القوى الحاملة لمشاريع الاستبداد في باردو والقصبة وقرطاج، الاستبداد المغلّف بالدّين والشعبوية والحداثة الزائفة والمبتورة.

صوت الشعب

عشر سنوات على انطلاق المسار الثّوري: الانهيار الشامل للاقتصاد

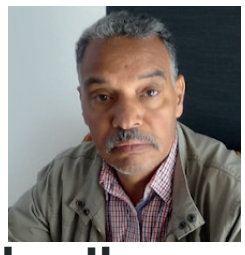

حسين الرحيلي

مضت عشرة سنوات على انطلاق المسار الثوري17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011، هذا المسار الثوري الذي تمّ إجهاضه من قبل القوى الظلامية المتكونة أساسا من الإسلام السياسي وحلفائه من اليمين الرجعي من زبانية النظام القديم من ناحية، وبسبب ضعف القوى الثورية والتقدمية التي لم تكن في مستوى اللحظة الثورية التي قدمها لها الشعب من ناحية أخرى. ولقد كان من نتائج هذا الإجهاض للمسار الثوري أن تحوّل شعاره "شغل حرية كرامة وطنية" إلى وهم ولعنة. فلم يتوفّر الشغل للمعطلين، وأصبحت الحريات الفردية والجماعية مهدّدة وخاصة المتعلقة بحرية المرأة. أمّا الكرامة الوطنية فقد مرّغها الظلاميّون ومن تحالفوا معهم في وحل العمالة والتبعية، والتطبيع مع الصهيونية العالمية.

وإذا أردنا أن نقيّم حصيلة عشر سنوات على انطلاق هذا المسار الثوري، فإنه يمكننا أن نكتب كتابا كاملا، لأنه لم يتحقق أيّ مكسب على الإطلاق وفي جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتربوية والرياضية والإدارية وغيرها. لذلك سنحاول في هذا المقال أن نهتمّ بالقطاع المجال الاقتصادي باعتباره المجال الذي يُعتبر الأكثر تضرّرا من خيارات وسياسات حكام تونس ما بعد 14 جانفي 2011.

الاقتصاد التّونسي بين حكّام الظّلام والمهرّبين ومافيا الفساد

تونس كدولة فقيرة، وتابعة للدوائر الرأسمالية العالمية ليست خارج دائرة التقسيم العالمي للعمل الذي سطّرته الرأسمالية العالمية المعولمة. فكنّا في الحلقات الأضعف من حلقات العمل، أي الحلقات ذات القيمة المضافة المتدنّية والاندماج التكنولوجي الضعيف. ممّا جعل 85 بالمائة من النسيج الاقتصادي الوطني يتكون من مؤسسات صغرى ومتوسطة. كما أنّ هذا النسيج لا يتطلب يدا عاملة تقنية أو ذات مستوى تعليمي عال. بل يتطلّب يدا عاملة غير مؤهلة، ممّا عمّق نسبة بطالة أصحاب الشهائد الجامعية طوال الثلاثين سنة الأخيرة وعطّل بالتالي السّلم الاجتماعي ألا وهو التعليم الذي لم يعد له قيمة مادام خرّيجوه معطّلين أصلا.

لكن قبل 14 جانفي ورغم الأزمة الهيكلية التي يعاني منها نمط التنمية وخياراته المأزومة كان يخفي عوراته، من خلال سيطرة العائلة الحاكمة على مفاصل إنتاج الثروة، والعمل على عدم تعطّل إنتاجها بشكل يضمن مصالحها ومصالح الأطراف والفاعلين الاقتصاديين المرتبطين بها. لكن بعد 14 جانفي 2011 دخل حلبة الاقتصاد فاعلين جدد وبحلفاء جدد، مع تطبيق نفس الوصفات واتّباع نفس الخيارات السابقة. وأمام تغيّر شامل للأوضاع المحلية والاقليمية، إضافة إلى ارتفاع سقف المطالب المشروعة في تغيير الأوضاع وخاصة الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قاعدة الحراك الثوري. والحكام الجدد لم يتمكّنوا من مواجهة هذه الموجات المتتالية من المطالب. فضعفت الدولة وأجهزتها وتغلغل الفساد بقوة أكثر ومن فئات وجهات أكثر من الفترات السابقة. كما تحوّلت البلاد إلى سوق للتهريب، ممّا حوّل المهرّبين إلى حكّام فعليّين ومشرعين في مؤسسات الدولة الأساسية من برلمان وحكومة. كما تحالف المال الفاسد مع السياسة وخاصة الأحزاب الرجعية والظلامية وأحزاب الفساد، ممّا حوّل مجال الاقتصاد إلى مزاد للسياسة وليس فضاء لخلق الثروة وحلّ الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية لأبناء هذا الشعب.

الاستثمارات الاقتصاديّة: هدايا سياسيّة

لإكمال برنامج الإصلاح الهيكلي 95-85، ولمزيد فتح ما تبقّى من البلاد للاستثمارات الأجنبية أصدرت تونس مجلة للتشجيع على الاستثمار سنة 1993، وبعد هذا المسار الطويل من تجارب الاستثمار في تونس، يمكننا القول إنّ النسيج الاقتصادي لم يتطوّر لصالح البلاد واحتياجاتها، لأنّ الاستثمار وخاصة الأجنبي له أولويات وأهداف مخالفة تماما لاحتياجات الشعب ومتطلبات المواطنين.

بلغة الأرقام، فإنّ الاستثمارات الأجنبية خلال هذه المراحل وصل عدد مؤسّساتها حوالي 3000 مؤسسة مصدّرة كليا أو جزئيا، أي أنها مؤسسات لم تأت لتوفير احتياجات السوق المحلية. بل هي مجرد مؤسسات مناولة لشركات كبرى وعابرة للقارات تُنتج أضعف حلقات إنتاجها ببلادنا وتُصدّر فائض قيم استثماراتها خارج أرضنا، وبالتالي لا يمكن الحديث عن خلق ثروة ومراكمتها محليا بهذا الشكل.

وفق إحصائيات وأرقام وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لسنة 2012 و2013، فإنّ الاستثمارات الأجنبية وصلت قيمتها إلى حوالي 2.5 مليار دينار. ولكن لم تخلق سوى 5000 موطن شغل. ممّا يعني أنّ جلّ الاستثمارات في قطاعات ذات طاقات تشغيلية ضعيفة ومردودية مالية كبيرة. إذن نحن في مرحلة استثمار يستغل البلاد ومواردها دون أن يكون له فائدة مباشرة في تحسين سوق الشغل وطنيا ولا في الرفع من نسبة الإدماج التكنولوجي.

لكن منذ 2012 دخل حلبة الاستثمارات الأجنبية بتونس لاعبون جدد وخاصة قطر وتركيا. استحوذت قطر على حوالي 90 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة خلال الخمس سنوات الأخيرة باستثمارات تتجاوز 77 م.د. كما أنّ جملة استثماراتها خلال السنوات الأخيرة تجاوزت 1.2 مليار دينار. ولكن لم تخلق أيّ موطن شغل جديد. كل ذلك لأنّ الاستثمارات القطرية تتمحور حول قطاعات غير مشغّلة مثل شراء أسهم شركات وخاصة الاتصالات أو ما تمّ أخيرا من شراء جزء من رأس مال الشركة الأمريكية المنتجة للكهرباء برادس 2. وبالتالي فإنّ هذا الاستثمار لا يمكن أن ننتظر منه شيئا على المستوى الاقتصادي لأنّ القطريّين يستثمرون بمنطق السماسرة وليس بمنطق الاستثمار الصناعي. وهو نفس التمشي للمستثمرين من السعودية أو الإمارات. وحتى إن تمّ الاستثمار فيكون في قطاعات هشّة ومتدنّية القيمة المضافة مثل النزل السياحية والعقارات أو المضاربات بالبورصة مثل الاستثمارات السعودية.

أمّا تركيا فإنها وإن كانت موجودة منذ 2008 من خلال شركة "تاف" المالكة لمطار النفيضة والمستغلة لمطار المنستير، فإنّ التقارب الايديولوجي الإخواني منذ 2012، جعل الحضور التركي يقفز إلى المراتب الأولى من خلال إغراق السوق التونسية بسلع ومواد متعددة وصلت قيمتها سنة 2013 فقط إلى مليار دينار لتتطور خلال السنوات الأخيرة إلى أكثر من 2.2 مليار، ممّا ساهم في عجز الميزان التجاري الوطني. كما ارتفعت الاستثمارات التركية المباشرة من 220 م.د سنة 2010 إلى 470 م.د سنة 2014، وهي قفزة نوعية ولكنها كانت بواسطة إحداث 17 شركة تركية تنشط خاصة في مجالات النسيج ومواد البناء والخدمات والصناعات التحويلية.

مقابل كل هذه الأرقام، فإننا لم نحقق أيّ هدف محلي من أهداف التشجيع على الاستثمار. ذلك أنّ نسبة البطالة بقيت مرتفعة وتتجاوز 32 بالمائة لدى حاملي الشهائد العليا. كما أنّ نسبة الاندماج التكنولوجي تُعتبر الأضعف في المنطقة بكاملها نظرا إلى انحصار الاستثمارات في مجالات الطاقة (تنقيب واستغلال النفط والغاز خاصة) بحوالي 40 بالمائة و30 بالمائة في قطاع الخدمات والعقارات والسياحة، وهي كلها استثمارات مربحة للمستثمر وغير مجدية للاقتصاد الوطني.

كما أنّ 93 بالمائة من الشركات والاستثمارات الأجنبية تتمركز بالعاصمة وبالساحل الشرقي للبلاد، ممّا خلّف انخراما في التوازن الجهوي وحوّل 2/3 مدننا إلى مجرد أسماء على خارطة الوطن. وبالتالي لم تستطع هذه الاستثمارات المحكومة بنفس المنوال التنموي المطبّق منذ60 عاما إلاّ أن تساير سياسة الحكام في التوزيع الجغرافي للاستثمارات.

لكن ما هو واقع محركات الإنتاج الحقيقية من صناعة وفلاحة وصناعات استخراجية؟

توفّق شبه كلّي لمحرّكات الإنتاج الحقيقيّة

تمثّل الصناعة والفلاحة في أيّ اقتصاد المحركات الحقيقية للاقتصاد والفضاءات الطبيعية لإنتاج الثروة الفعلية القادرة على تحقيق الرفاه الاجتماعي للسكان.

لكن وأمام سيطرة الحكم المافيوزي من ناحية، وتحوّل الاقتصاد والاستثمار ومجمل الثروة الوطنية إلى مجرّد هدايا يمنحها الحكام إلى حلفائهم المحلّيين والمحلّيين، فإنه يمكن القول إنّ مصير المحركات الأساسية للاقتصاد ستكون مهدّدة بالتخريب الممنهج إلى حدّ إيصالها إلى مرحلة الخصخصة لهذه الأطراف المافيوزية وحلفائها وداعميها إن لم نقل مموّليها الرّئيسيّين.

فتواصل بعد جانفي 2011 تهميش القطاع الفلاحي المهمّش أصلا منذ بداية السبعينات. فأصبحت البلاد عاجزة عن توفير أبسط احتياجات الشعب من الخضر والغلال والحبوب والأعلاف وغيرها من المواد الفلاحية. إذ وصلت كلفة توريد الحبوب 1 مليار دينار سنة 2019. وتواصل نزيف الميزان التجاري الغذائي إلى مستويات قياسية خاصة بعد تراجع موارد تصدير زيت الزيتون والتمور. كما دخلت جلّ المنظومات الفلاحية في أزمات هيكلية دورية جعلت من الفلاحين كبش فداء لمصالح الموّردين وداعميهم من السياسيّين والحكام المرتبطين بهم. إذ أصبحت منظومة الألبان مهدّدة بالانهيار وبالتالي إمكانية فقدان الحليب على المستوى الوطني، وبالتالي تحوّلنا من دولة حقّقت اكتفاءها الذاتي من المادة إلى دولة موّردة لمادة غذائية أساسية. نفس الشيء بالنسبة إلى منظومة اللحوم والأعلاف وتربية الماشية وإنتاج الخضر والغلال.

مصير القطاع الفلاحي، ليس أفضل من قطاعات الفسفاط ومشتقاته والنفط والصناعات الاستخراجية والتحويلية الأخرى. فتعرضت كلّها إلى سياسات تخريبية من قبل حكام البلاد بهدف إحلال فاعلين جدد. فلم تتكلّف 10 حكومات منذ 14 جانفي 2011 إلى اليوم عناء التنقل إلى الحوض المنجمي والتحاور مع أهاليه والشروع في برنامج إنقاذ للجهة، من خلال مخطط للاستثمارات يخفّف الحمل على شركة فسفاط قفصة ويجعلها قادرة على المنافسة الدولية. فكان من نتائج هذا التواطؤ بين السلطة ومافيا إفلاس المؤسسات الوطنية أن تراكمت مشاكل الحوض المنجمي وتوقف الإنتاج شبه كليا وتراجعت موارد الشركة خلال 10 سنوات بحوالي 10 مليار دينار. كما خسرت شركة فسفاط قفصة جلّ أسواقها التقليدية. بل أصبحنا نوّرد الفسفاط التجاري من الجزائر. وهو النتيجة التي خطّط لها حكام تونس بالصمت والتواطؤ واللاّمبالاة.

نفس المصير كان للمجمع الكيميائي التونسي ولشركة الخطوط الجوية التونسية ولقطاع الطاقة، وغيرها من القطاعات الصناعية المحلية التي تمّ تدميرها خلال الـ10 سنوات الأخيرة بفتح الحدود للبضائع الصينية والتركية بشكل غير مسبوق، إضافة إلى إمضاء اتفاقيات لصالح دول أجنبية أمام مصالح النسيج الصناعي المحلي. فكان من نتائج هذا الوضع، أن تمّ تسريح 300 ألف عامل بسبب تراجع الإنتاج وغلق العديد من المصانع المحلية.

إنّ تعطّل محرّكات الإنتاج بشكل شبه كلي ولفترات طويلة، قد تسبّب في تراجع كبير لموارد ميزانية الدولة. فكان الالتجاء إلى الاقتراض كحلّ سهل من قبل حكام تونس.

مديونيّة مخيفة:

البلاد رهينة للمانحين

عندما تنهار محركات الإنتاج الفعلية للثروة، ويتحوّل الاقتصاد إلى فضاءات للسمسرة والمتاجرة الرخيصة بثروات الشعب. تتراجع مداخيل الدولة وتكون السلطة الحاكمة الفاقدة لبرنامج وطني مدفوعة من حلفائها إلى إغراق الدولة بمديونية مخيفة لسدّ عجز موازناتها التي لا تلبّي إلاّ مصالحها ومصالح من أوصلها إلى كرسي الحكم.

بشكل أكثر وضوحا، شهدت المديونية التونسية تطوّرا متسارعا، إذ بلغت سنة 1986 حوالي 5.4 مليار دينار لتصل سنة 2010 إلى حوالي 42 مليار دينار.

ولكن خلال العشر سنوات الأخيرة (2011 – 2020) تضاعفت المديونية للدولة التونسية إذ وصلت المديونية خلال شهر جوان 2020 إلى حدود 92 مليار دينار أي 83 بالمائة من الناتج المحلي الخام، منها 72 بالمائة ديون خارجية ذات الكلفة الكبيرة. هذا دون احتساب ديون المؤسسات العمومية التي تتجاوز 18 مليار دينار وديون العائلات التي قُدّرت سنة 2018 بحوالي 24.3 مليار دينار.

خلاصة العشر سنوات العجاف

يمكننا تقييم النتائج المباشرة للعشرية على المستوى الاقتصادي في النقاط التالية:

– تَواصل انخرام كامل في التنمية بين الجهات وتركّزها شبه الكلي بالشريط الساحلي الشرقي حيث يتركّز 70% من النشاط الصناعي و65% من العدد الجملي للسكان و80% من البنى التحتية و70% من الميزانية السنوية للبلاد. ممّا يعني أنّ انتشار الفقر والبطالة والأمّيّة وتدنّي الخدمات العامة وتدهور حالة البنية التحتية بأغلب مناطق البلاد هي نتيجة مباشرة لهذه الخيارات التنموية وسياسة التنمية مرتبطة بالواجهة البحرية فقط.

– سيطرة مافيا السلطة وحلفائها الاقليميين والمهرّبين والمنظومات الفاسدة على مفاصل الاقتصاد وقطاعاته الاستراتيجية.

– تدنّى الإنفاق العام في المجال الصحي والتعليم والنقل ممّا خلق خدمات عامة للفقراء وأخرى للأغنياء.

– تفقير الطبقة العاملة وغالبية الطبقة الوسطى.

– انتشار للشغل الهش والسمسرة باليد العاملة والمناولة وتفشّي ظاهرة الطرد الجماعي للعمال والغلق المتواصل للشركات المحلية بسبب عدم قدرتها على مسايرة اقتصاد السوق الهمجي، وغياب الحماية المحلية من قبل السلطة للنسيج الصناعي المحلي.

– ارتفاع كبير لنسب البطالة بكلّ أنواعها لتصل إلى حدود 20%، كما ارتفعت نسبة البطالة في صفوف أصحاب الشهائد العليا لتصل إلى 31.9 بالمائة. وهي من أعلى النسب في العالم، دون نسيان البطالة الفنية الناجمة عن غلق المؤسسات والبطالة الناجمة عن التسريح القصري للعمال في إطار هيكلة المؤسسات.

– تراجع مداخيل الميزانية العامة للدولة والالتجاء إلى الاقتراض المجحف وغير المبرّر، ممّا أثقل ميزان المدفوعات للدولة، حيث ستبلغ قيمة سداد الديون وفوائضها سنة 2020 حوالي 12 مليار دينار، ممّا سيرفع من نسبة الديون الخارجية إلى مستوى يتجاوز 83 بالمائة من الناتج المحلي الخام.

– تهميش القطاع الفلاحي وتركه خاضعا للعوامل المناخية، وفي المقابل تمّ السطو على المناطق السقوية من قبل المقرّبين من السلطة الحاكمة والرأسمال الأجنبي وتخصيص إنتاج هذه المناطق كليا للتصدير.

– تدهور الوضع المالي للصناديق الاجتماعية بسبب تحمّلها للأعباء المالية للطرد الجماعي للعمال والتقاعد المبكر، إضافة إلى تراجع مداخيلها بتراجع عدد المنخرطين لوقف الانتدابات خاصة في القطاع العام ممّا جعل هذه الصناديق تلتهم مدّخراتها الاستراتيجية.

لكن من يحكمون اليوم في تونس مصرّون على المواصلة في تطبيق التّمشّي ونفس الوصفات وينتظرون تحقيق نتائج مخالفة، ممّا يجعلنا نقول إنهم فعلا أغبياء بالتوصيف الانشتايني.

صوت الشعب

دور المرأة في الثورة

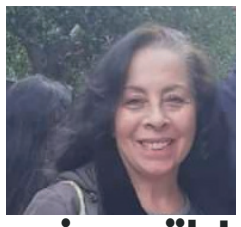

دليلة محفوظي

منذ 3 آلاف سنة لعبت المرأة التونسية أدورا مهمّة على غرار عليسة مؤسسة قرطاج والكاهنة التي قادت جيوشا لحامية بلادها وسيدة الصنهاجة التي حكمت البلاد وأروى القيروانية الأميرة الأغلبية التي اشترطت على أبي جعفر المنصور أن يقرّ في عقد زواجهما ألاّ يتزوج عليها فكان أن ظهر الصداق القيرواني.

هي رموز نضالية استثنائية للمرأة تميزت بها أيضا في مختلف المجتمعات في العالم وعبر العصور.

بينما اتخذ نضال المرأة مظاهر مجتمعية إثر احتلالها لموقعها الطبقي في المجتمعات الرأس مالية ووعيها بهذا الانتماء في ظل التناقضات الطبقية وتطوراتها.

إنه العبور من الفعل الفردي البطولي إلى العمل الجماعي في عالم يحكمه الصراع الطبقي بين قوة العمل والرأس المال. فعلاقة المرأة بالثورة أو علاقة الثورة بالمرأة علاقة جدلية يحاك نسيجها في خضمّ نضال المرأة على مستويين اثنين ضد اضطهاد مزدوج من أجل تحررها من سطوة القوالب النمطية الباتريارکية، وأساسا، في معركتها في مواجهة سطوة النظم الاستبدادية السياسية والاقتصادية الرأسمالية وكذلك في مقاومتها لتداعيات الحروب وكفاحها ضد المستعمر الخارجي وانخراطها في حركات التحرر الوطنية.

وهذا ما أثّر بشكل عميق على تطور وعي المرأة بشروط وظروف استغلالها وانطلقت في مقاومة قيود محيطها الأسري والثورة على دكتاتورية الأنظمة الحاكمة واستبدادها لفرض دورها كإنسان في مجتمعها.

كانت المرأة في العديد من المحطات التاريخية في نضال الشعوب المضطهدة، الشرارة التي أوقدت الثورة كما أنها انخرطت فيها منذ البداية لتصبح جزءا منها ومكونا للثورة ولمسارها. ففي فرنسا أثبتت انتفاضة نساء الأحياء الشعبية في باريس سنة 1789 وبقيادة أكثر من 7000 امرأة أنها كسرت قيود الخوف والاستسلام بتقويضها لعرش أوروبا الإقطاعي ومهدت لكومبنبة باريس.

أمّا في روسيا فإنّ عاملات النسيج أضربن عن العمل في 8 مارس 1917 وتظاهرن بالآلاف في شوارع بتروغراد في مسيرة نحو مجلس الدوما للمطالبة بإنهاء الحرب ووضع حد لارتفاع الأسعار والجوع والحرمان. هنّ من أطلقن شرارة الثورة الروسية وانضممن إلى صفوف الثوار للإطاحة بالنظام كما احتلت المرأة الروسية موقعها السياسي جنبا إلى جنب رفاقها البلاشفة وتولّت مناصبا ومهاما سياسية وحزبية قيادية.

فما تحقق من تغيير جذري في حياة المرأة الروسية خلال الأشهر الأولى التي تلت ثورة أكتوبر 1917 في مجال المساواة التامة والفعلية لم يتحقق بهذا الشكل الشامل في أيّ بلد من العالم على مرور أكثر من قرن. وتقول ألكسندرا كولنتاي «لقد فهمت المرأة الروسية أنّ تحررها النهائي والكامل لا يمكن أن يحصل إلّا في ظل الاشتراكية، ولهذا السبب التحفت الطليعة الواعية من البروليتارية النسائية العالمية بصفوف الأحزاب الاشتراكية».

إنّ وعي المرأة بدورها الاجتماعي وبموقعها الطبقي في ظلّ التناقضات الطبقية دفعها إلى مجابهة دكتاتورية الأنظمة المتعاقبة وحثها على النضال الجماعي والمنسق.

في تونس لم يختلف دور المرأة في نضالاتها ضد الاستعمار ومخلفاته عن الدور البطولي الذي لعبته المرأة العربية عامّة في مجابهتها كلّ أشكال الاحتلال ومقاومته. فكانت المرأة التونسية حاضرة في قلب الأحداث التي خاضتها الحركة الوطنية سواء في المقاومة المسلّحة في الريف والجبال أو في المقاومة الإصلاحية السياسية في المدن، وانخرطت في العمل السياسي والنقابي أيضا.

تشكلت تنظيمات نسائية منها الاتحاد الإسلامي التونسي الذي أسسته المناضلة بشيرة بن مراد سنة 1936 بعد ستة سنوات من صدور كتاب الطاهر الحداد حول «امرأتنا في الشريعة وفِي المجتمع»، الذي ساهم إلى حدّ كبير في بروز مسألة المرأة في تونس وحقوقها ودورها في المجتمع. كما تمّ عام 1944 إنشاء اتحاد النساء التونسيات مبنيا على رؤية أممية شيوعية. ارتكزت هوية الاتحاد الإسلامي للمرأة التونسية على مرجعية دينية متفتحة نحو إصلاحات في تعزيز دور المرأة في الأسرة وفِي تربية وتنشئة الأجيال والسعي إلى تنظيم الأنشطة الخيرية ثم تقديم المساندة للحركة الوطنية. وكان اتحاد المرأة التونسية يهدف إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وفتح آفاق جديدة في تعزيز حقوق المرأة. ولكنه لم ينجح في البروز على الساحة السياسية.

وإنما أعاق التيار المحافظ والديني تجذّر الحركة النسوية نحو مطالبها الأساسية في ذلك الوقت فإنّ حزب الدستور ساهم منذ البداية في احتواء هذه الحركة واحتكارها لمصالح أهداف الحزب والسيطرة عليها لتوظيفها في التموقع الجماهيري أثناء الحركة الوطنية وما بعدها. إذ أنه نسب إليه «الدور الرائد» في تحقيق المساواة بين الجنسين عبر إصدار سنة 1956 مجلة الأحوال الشخصية التي لم تلبّ طموحات النساء في تحقيق المساواة التامة بل منحت الحقوق التي يعتبرها بورقيبة أساسية لتحرير المرأة في بناء مجتمع لتتواءم مع رؤيته لمجتمع حداثي.

إلاّ أنّ الساحة النضالية التي اقتحمتها المرأة خلال مقاومة الاستعمار تميزت بأدوار ريادية منها النضال النقابي حيث نجحت شريفة المسعدي في الانضمام إلى الاتحاد العام التونسي للشغل. وكانت أول امرأة نقابية ناضلت صلب هذا الصرح الوطني إلى جانب الزعيم فرحات حشاد. هنّ الكثيرات من المجاهدات والمناضلات اللواتي التحقن بالحركة الوطنية للمساندة اللوجيستية أو للكفاح المسلّح أو لتأطير النساء لتوعيتهن بالقضية الوطنية وضرورة ممارسة دورهن فيها. نذكر منهن المناضلة خديجة طوبال التي تمّ سجنها من قبل قوات الاحتلال ونفيها في الجنوب التونسي، وكذلك استشهاد آمنة براهم ومناضلة ثانية فيما يعرف بمعركة طبلبة يوم 23 جانفي 1952.

ولكن شهدت نهاية الاستعمار المباشر حلول وتكريس نظام استبدادي دكتاتوري عصف بأحلام المناضلات بمجتمع ديمقراطي وتمّ إقصاء عدد منهن من النشاط السياسي والمجتمعي.

ويحفل تاريخ المرأة التونسية برموز من النساء خلال هذه الحقبة النضالية، مهدت إلى انضمام المرأة إلى مختلف أشكال النضال خلال العقود من الزمن التي تلت إنهاء الاستعمار المباشر إلى اندلاع الثورة.

لقد أدت الخيارات والتوجهات الاقتصادية التي تغيرت بلا توقف خلال العقود الخمسة الماضية إلى حدوث أزمات اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية خطيرة. كانت المرحلة الأولى تتمثل في قيام بورقيبة بتكريس احتكار الدولة وديكتاتورية الحزب الواحد. هكذا تمّ حظر جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية، بما في ذلك الحزب الشيوعي التونسي وحلّ ما تبقّى من الحزب الدستوري القديم.

إلاّ أنّ الجذوة التي أوقدتها هؤلاء النساء لم تنطفئ بل عادت إلى الاشتعال في منتصف

الستينات من القرن الماضي التي شهدت مخاض حقبة ثورية بقيادة ثلة من النساء والشبان رافضين الاضطهاد والاستبداد الناشئ للجمهورية الجديدة ومطالبين بممارسة حقوقهم الدستورية في حرية الرأي والتعبير والحق في التنظم والمساهمة في بناء دولة ديمقراطية تقوم على سيادة الشعب للسلطة.

سجلت هذه الحقبة بوادر انبعاث حزب العمال الشيوعي وذلك من خلال تنظيم العامل التونسي الذي كان انخراط العنصر النسائي صلبه متميزا ورائدا. وتعرّض التنظيم إلى قمع شرس من قبل النظام حيث كان يعتبره بورقيبة عدوّه اللدود وشنّ الحرب عليه. فكانت خلال السنوات من 72 إلى 73 آلاف الإيقافات وانتصبت محكمة استثنائية للخصوص «محكمة أمن الدولة» حيث مثل أمامها في شهر أوت 1974 (202) مناضلا منهم (26) مناضلة، بينما كان عدد الموقوفين سنة 1975 (101) مناضلا منهم (14) مناضلة. ووُجهّت إليهم جميعا تهمة الانقلاب على أمن الدولة الداخلي والخارجي بالإضافة إلى عدة تهم أخرى منها الانضمام إلى تنظيم غير مرخص فيه.

تعرّضت المناضلات إلى أبشع أشكال التعذيب في محلاّت الإيقاف وفي السجون، ولم تنل هذه الممارسات القمعية من عزيمتهن على مواصلة النضال. لم تنطفئ شعلة النضال جرّاء هذا القمع الواسع والوحشي، وتشكّلت أنواعا جديدة انخرطت من خلالها المرأة بهدف التوعية والالتحام بالفئات الجماهيرية والطلابية والنقابية والعمالية والفلاحية بينما تهيكلت عدّة منظمات نسائية وحقوقية وإعلامية ترأسها نساء وذلك منذ نهاية السبعينات إلى بداية الثمانينات، منها جمعية القضاة، واتحاد الصحفيين والمنظمة التونسية للنساء الديمقراطيات بالإضافة إلى المرأة العاملة والنادي الثقافي الطاهر الحداد والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة مناهضة التعذيب التي أسستها المناضلة راضية النصراوي والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وإن كان العدد القليل منها غير محظور فإنها كانت تخضع جلّها للمراقبة المستمرة وللمضايقات حيث نالت المناضلة راضية النصراوي النصيب الأكبر من العنف الممنهج ضدّها من خلال أبشع أنواع التعذيب الجسدي والهرسلة اليومية، والذي استمرّ إلى حين اندلاع الثورة.

وهن كثيرات اللواتي لم يثنيها قمع البوليس الوحشي عن ثباتهن وصمودهن وإصرارهن في النضال. فالمناضلة مية الجريبي التي ناضلت في صفوف الاتحاد العام لطلبة تونس وفي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، شاركت في تأسيس التجمع الاشتراكي التقدمي وأصبحت الأمينة العامة لهذا الحزب وأول امرأة تونسية تتقلد هذا المنصب. وساهمت مناضلات الفصيل النسائي لحزب العمال الناشطات سريا والتي بعثت بعد الثورة تأسيس منظمة مساواة من خلال انغراسهن الميداني بالإضافة إلى مهامها الحزبي، في تحقيق وقعٍ ملموسٍ في تقوية الوعي السياسي والنضالي لدى المرأة ضمن الطبقة العاملة والمثقفة والمرأة في الريف، ولعبت دورها في مواجهة دكتاتورية النظام السابق المخلوع.

وقد نال الكثير منهن الإيقاف والتعذيب خلال مشاركتهن في الحركة الطلابية أو النضال النقابي أو الحزبي نذكر منهن على سبيل المثال ولا الحصر نجوى الرزقي المناضلة في الحركة التلمذية والطلابية والتي تكبدت التعذيب خلال اعتقالها في 1994و1997. ومناضلة حزب العمال إلهام حمروني التي تم اعتقالها في نوفمبر 1992 وهي حامل.

كما أنّ للمرأة التونسية في المصنع أو في الريف عدة أدوار في قيادة نضالاتها من أبرزها اعتصام عاملات نسيج قصر هلال سنة 2005 ضد خضوعهن لقانون 1972 الجائر الذي يحمي رأسمال المستثمر الأجنبي ويكرس استغلالهن ومن أجل حقهن في ظروف عمل تؤمّن لهن الأجر الحقيقي وتغطية اجتماعية وحمايتهن من الطرد التعسفي. كما ساهمت في إسناد انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 للتنديد بالفساد والمحسوبية في التشغيل وبانعدام التنمية الاقتصادية، وكانت هذه الانتفاضة حشدت في صفوفها عددا كبيرا من النساء وكانت في قيادتها الشهيدة المناضلة «علجية». وتعتبر هذه الانتفاضة إحدى الشرارات الأولى لثورة 2011-2010.

ويوم اندلاع الثورة يوم 14جانفي 2011 الذي أطاح بنظام الدكتاتورية كانت المرأة التونسية أول من نزل إلى الشارع أمام وزارة الداخلية في شخص المناضلة راضية النصراوي متحدية جبروت البوليس ومطالبة بإطلاق سراح زوجها ورفاقه إلى أن انضمّت إليها رفيقاتها في النضال ورفاقها ومكونات المجتمع المدني الأحرار وعموم الشعب.

لم تغادر المرأة التونسية ساحة النضال بفضل وعيها بالمخاطر التي تهدد استمرارية المسار الثوري في مرحلة الانتقال الديمقراطي وذلك بعودة حركة التيار الإسلامي النهضة وحلفائها إلى الفضاء السياسي وأمام جهودها في التموقع كجزء من الثورة. فكانت من أبرز أدوار المرأة التمكن من التواجد في مجالات صنع القرار والتأثير على صنع القرار دفاعا عن مدنية الدولة والقضاء على كل أشكال التمييز. فاحتلت مكانها في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. ولَم تتأخر المرأة في نضالها للتصدي لمختلف أشكال الثورة المضادة بل انخرطت فيها وساهمت سياسيا وميدانيا في محاربتها وكان حضورها يوميا على الميدان في تأطير اعتصامي القصبة 1 و2 في 1201.

ويمكن القول إنّ مرحلة صياغة الدستور تميزت بأهمية قضية المرأة وحقوقها: أمام محاولات التيار الإسلامي في تمرير مفاهيم تمييزية في الدستور إزاء المرأة والمساس من الحقوق المكتسبة للمرأة وإدخال مرجعيات دينية تحدّ من حقوق المواطنة للمرأة حيث تمكنت المرأة من كسب معركة المساواة بفضل حشدها الشارع يوم 13 أوت 2012 وتحقيق التفاف كبير حولها من جميع مكونات المجتمع المدني التقدمي والأحزاب دفاعا عن النموذج المجتمعي المدني وعن مكتسبات المرأة. كما كان دور المرأة حيويا في إسناد اعتصام الرحيل وتنشيطه سياسيا وتوفير أسباب نجاحه منذ انطلاقه في 26 جويلية 2013 إثر اغتيال الشهيد محمد البراهمي، للمطالبة بحل المجلس التأسيسي وحكومة علي العريض.

اليوم، وبعد عشر سنوات من انتصار الشعب على الدكتاتورية دأبت منظومة الحكم المتعاقبة على الالتفاف على مكاسب الثورة وعرقلة مسارها حماية لمصالحها سياسيا واقتصاديا منتجة الفساد والمحسوبية والتفقير والتجويع حارمة الطبقات الشعبية المفقّرة من أدنى ظروف العيش الكريم ومستهترة بشعار الثورة الرئيسي في «الشغل والحرية والكرامة الوطنية». ونحيي هنا نضال نساء الهوايدية المستميت في اعتصاماتهن المستمرة وفِي محاكماتهن التعسفية من أجل المطالبة بحقهن في الماء.